

عالم من الفرص

التقرير السنوي لمؤسسة
التمويل الدولية 2011

 **IFC**
مؤسسة
التمويل
الدولية
مجموعة البنك الدولي



غسان بلادي، الرئيس /المشؤول التنفيذي الأول، شركة هامك باور سيستمز الهند



أنور جمعي، مدير عام المؤسسة الإسلامية للإقراض والتنمية
(فائض) الحنفية العربية وقطاع غزة



ميرة شونديا، العضو المؤسس /المديرة التنفيذية، شركة جارات
التصميم الداخلي، نيجيريا



واندي چونغتونكارن، رئيسة شركة الحافة التمهيدية، تاياند

النظر إلى عمل مؤسسة التمويل الدولية من أكثر من منظور

تشكل تنمية القطاع الخاص أحد التحديات الأشد تعقيدا وصعوبة. وبوصفها منظمة عالمية، فإن مؤسسة التمويل الدولية تنبني للتصدي لهذا التحدي بكل ما يحمله من إشكاليات وتعقيدات. تتصدى المؤسسة لأشد التحديات التنموية إلحاحا بانتهاج طرق تحقق الاستجابة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة المباشرة - من حكومات البلدان المساهمة والمؤسسات الشقيقة في مجموعة البنك الدولي إلى طائفة عريضة من الشركاء والمتعاملين معها الذين يشتركون معها في الالتزام بخلق الفرص حينما تكون الحاجة ماسة إليها. وبوصفها معنية بتلبية الاحتياجات، فإنه يتعين على المؤسسة أن تنظر إلى العالم بطرق مختلفة من زوايا متعددة. وسوف نحكي في هذا التقرير قصة مؤسسة التمويل الدولية من أكثر من منظور:

عرض القيمة المميزة للمؤسسة

تسعى مؤسسة التمويل الدولية لتحقيق تغيير للأفضل في أربعة أساليب عمل متميزة - من خلال الابتكار، وتأثير المؤسسة، والمشاريع التجريبية والإرشادية، وتحقيق الأثر الملموس. ونناقش هذه الأساليب في الصفحات 18-56.

إستراتيجية المؤسسة

للمؤسسة خمس ركائز إستراتيجية - هي الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل؛ ومعالجة تغير المناخ وضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية؛ والبنية التحتية والصحة والتعليم وسلاسل توريد المواد الغذائية؛ وتنمية الأسواق المالية المحلية؛ وبناء العلاقات مع المتعاملين مع المؤسسة. ويتم قياس الأداء في هذه المجالات عن طريق أهداف كمية (انظر بطاقة قياس الأداء، الصفحة 59). ويجري هذا العام جريب مجموعة جديدة من الأهداف يطلق عليها مسمى الأهداف الإنمائية للمؤسسة (انظر الصفحة 79).

الأولويات العالمية لمجموعة البنك الدولي

يوصفها عضوا في مجموعة البنك الدولي، يتمثل غرض المؤسسة في خلق الفرص بالطرق التي من شأنها تعزيز الأولويات العالمية لمجموعة البنك الدولي - الزراعة والأمن الغذائي، وتغير المناخ، والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، والمساواة بين الجنسين، والبلدان الهشة. ونناقش في ثنايا هذا التقرير عمل المؤسسة في هذه المجالات.

ليس من السهل النظر إلى عمل مؤسسة التمويل الدولية من كل هذه الزوايا المختلفة - فهناك أحيانا أوجه التداخل التي يمكن أن تسفر عن تعقيد معالم الصورة. ولكن ذلك النهج يضمن أنه ليس هناك مطلقا ما سيحجب عن أعيننا احتياجات الفقراء في البلدان النامية.

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية، إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إئمانية عالمية معنية حصرياً بالتعامل مع القطاع الخاص. وتضطلع المؤسسة بمساعدة البلدان النامية على تحقيق النمو المستدام من خلال تمويل استثمارات القطاع الخاص. وتعبئة رؤوس الأموال في الأسواق المالية الدولية، وتقديم الخدمات الاستشارية إلى الشركات والحكومات. وتلعب المؤسسة دوراً محفزاً عن طريق إثبات ربحية الاستثمارات في بلدان الأسواق الصاعدة.

ومؤسسة التمويل الدولية، التي أنشئت في عام 1956، هي مؤسسة مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددها 182 بلداً، وتقوم مجموعة البلدان الأعضاء معاً برسم سياسات المؤسسة. وتعمل المؤسسة في أكثر من 100 بلد ما يتيح للشركات والمؤسسات المالية في بلدان الأسواق الصاعدة إمكانيات خلق فرص العمل، وتحقيق الإيرادات الضريبية، وتحسين حوكمة الشركات والأداء البيئي، والإسهام في تدعيم المجتمعات المحلية. وتتمثل رؤية المؤسسة في أنه يجب أن تسنح للناس فرصة الخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية.

الموضوعات الجوهرية

حقائق أساسية

45

قدمت المؤسسة قروضا مقيمة بأكثر من 45 عملة محلية.

مليار دولار

بلغت مساهمة المؤسسة في المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك الدولي المعني بالبلدان الأشد فقراً، قرابة مليار دولار منذ عام 2007.

2/3

جهاز موظفي المؤسسة أكثر تنوعاً من ذي قبل - فنثلاً الموظفين تقريبا من البلدان النامية.

1/3

تمثل الموارد التمويلية التي تقدمها المؤسسة حوالي ثلث التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الإئمائي إلى القطاع الخاص في البلدان النامية.

3 أمثال

زادت استثمارات المؤسسة فيما يتعلق بقضايا تغير المناخ بواقع ثلاثة أمثال منذ عام 2007.

750

تعمل المؤسسة مع أكثر من 750 مؤسسة مالية تهيمن على أكثر من 30 ألف نقطة توزيع في جميع أنحاء البلدان النامية تقريبا.

طلبنا من ثمانية ممثلين للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية تحديد الموضوعات ذات الأهمية الفائقة بالنسبة للأطراف الخارجية صاحبة المصلحة المباشرة. واختار هؤلاء ستة موضوعات هي: الغذاء والأمن المائي؛ وتغير المناخ والطاقة؛ والمرأة باعتبارها محركاً للنمو الاقتصادي؛ وتكنولوجيا المعلومات. وحوكمة القطاع العام وعلاقة مؤسسة التمويل الدولية مع القطاع الخاص. وناقش هذه القضايا في ثانياً هذا التقرير (انظر الصفحة 105 للاطلاع على مؤشر لهذه القضايا).

الدور الريادي من أكثر من منظور

رسالة من رئيس مجموعة البنك الدولي - روبرت ب. زوليك

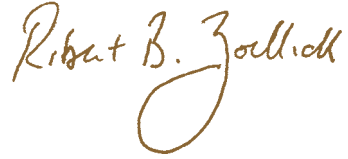
تتعافى بلدان العالم حالياً من الأزمة الاقتصادية العالمية بوتيرة تختلف من بلد إلى آخر، مع كل ما يتيحه ذلك من فرص وما ينطوي عليه من مخاطر؛ فبلدان الأسواق الصاعدة هي القوة الدافعة للتعافي الاقتصادي، مما يؤكد حقيقة تقدمنا بخطى سريعة نحو اقتصاد جديد متعدد الأقطاب، وفتح آفاق جديدة أمام الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، والابتكار، والتسويق، والطلب. ولكن بعض هذه البلدان تواجه الآن مخاطر كبيرة تتمثل في فورة النشاط الاقتصادي وبلوغه مستويات محمومة (overheating) وإمكانية حدوث فقاعات في أسعار بعض الأصول. وفي الوقت نفسه، مازال الكثير من البلدان المتقدمة يواجه صعوبات بالغة في خلق فرص العمل وتحديد مسار واضح المعالم للإنفاق وكيفية معالجة مشكلة الديون السيادية. وتثير ضغوط أسعار الغذاء ومنتجات الطاقة تحديات جديدة، مما يجعل الفئات السكانية الأكثر تأثراً عرضة للمخاطر والأضرار.

يوضح التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2011 أن توفر قطاع خاص يتمتع بالقوة الحيوية والمشاركة الفاعلة عامل أساسي في مساعدة بلدان العالم على التكيف مع التحديات، وإدارة المخاطر، واغتنام الفرص السانحة. ويسلط هذا التقرير السنوي الضوء على المساندة التي تقدمها المؤسسة للشركات ورواد الأعمال وأصحاب المشاريع مع قيامها في الوقت نفسه بتعزيز النمو الاقتصادي وتشجيعه. فقد بلغ ما قدمته المؤسسة هذه السنة المالية لتمويل تنمية القطاع الخاص قرابة 19 مليار دولار، منها 6.5 مليار دولار قامت بتعيينها من شركائها. وتقدم المؤسسة إسهامات مهمة في خلق الوظائف - من خلال ربط القطاع الخاص بالاستثمارات في جوانب سلسلة القيمة الزراعية كافة وفي الخدمات الصحية والتعليم والتدريب. كما أولت اهتماماً خاصاً باستثمارات البنية التحتية التي من شأنها خلق فرص العمل اليوم وتحقيق النمو الاقتصادي غداً. ولذا جرى في هذا العام تدشين صندوق البنية التحتية للمساعدة في تعبئة موارد التمويل اللازمة. وهذا الصندوق آلية مكملة للخدمات الاستشارية التي يقدمها المركز المتميز لتمويل البنية التحتية الذي يحظى بمساندة كل من مجموعة البنك الدولي وحكومة سنغافورة. وتقوم المؤسسة أيضاً بتوسيع نطاق عملها في البلدان الأشد فقراً، والمناطق الخارجة لتوها من الصراعات، والمناطق المعرضة للمخاطر. وتتجسد معالم الدور الريادي للمؤسسة وقيادتها لمسيرة تنمية القطاع الخاص في علاقات الشراكة المتعمقة مع مجموعة العشرين بشأن قضايا حرجية، مثل الوظائف، والأمن الغذائي، وإتاحة الفرص أمام الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. ركزت مؤسسة التمويل الدولية، جنباً إلى جنب مع شقيقتها في مجموعة البنك الدولي، على الأحداث التي شهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا العام، حيث رأينا التأثير والتحديات التي فرضها المواطنون المطالبون بالتغيير. وكانت المطالبات الأساسية في معظمها ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، بما في ذلك قلة فرص العمل الجيدة.

واستجابت المؤسسة سريعاً لهذه الأحداث: فركزت على خلق فرص العمل في الأمد القصير وربطها باستثمارات مُنشئة لفرص العمل في الأمد الطويل. وبالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، شاركت المؤسسة في إطلاق مبادرة "التعليم من أجل التوظيف" لمعالجة انفصام الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين الوظائف ومهارات العمل والفرص. وتتنظر هذه المبادرة في كيفية توحيد جهود القطاعين العام والخاص للتصدي للتحديات المتعلقة بالارتفاع ببرامج التعليم الموجهة نحو تلبية احتياجات سوق العمل. وتقوم المؤسسة بتعبئة ما يصل إلى ملياري دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة لبرامج التدريب المهني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تؤكد مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع والأمن والتنمية" على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في البلدان المتأثرة بالأوضاع الهشة واحتدام التجاذب والصراعات. ويشير أحد استنتاجات هذا التقرير إلى أن الحصول على رأس المال والتمويل هو أمر حيوي. في حين تمثل تنمية القطاع الخاص عاملاً أساسياً في تقديم الخدمات وتهيئة فرص العمل لتحقيق نتائج مبكرة فضلاً عن تحقيق النمو في الأمد الأطول. ودأبت المؤسسة على مساندة الاستثمار الخاص في العديد من هذه البلدان - حيث قامت على سبيل المثال بتنفيذ استثمارات بلغت 400 مليون دولار في مشاريع البنية التحتية لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في العراق. كما قامت في هذه السنة بتدشين صناديق معنية بتمويل مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل تشجيع أنشطة الأعمال في البلدان الأشد فقراً ذات المخاطر العالية.



في الوقت نفسه، تمكنت شركة إدارة الأصول - وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لمؤسسة التمويل الدولية وتتولى مهام إدارة الأموال التي في حوزة صناديق الثروات السيادية وصناديق المعاشات التقاعدية وغيرهما من مؤسسات الاستثمار - من زيادة استثماراتها في مشاريع المؤسسة بأكثر من الضعف. وفي سياق اضطلاعها بإدارة حوالي 4 مليارات دولار، أصبحت شركة إدارة الأصول آلية قوية وفاعلة في تعبئة رؤوس الأموال اللازمة للتنمية. وما انفك البنك الدولي يدعو العالم خلال العام الماضي إلى "وضع الغذاء على رأس أولوياته"، فقد أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى سقوط 44 مليون شخص آخرين في براثن الفقر المدقع. وتنتهج المؤسسة وشركاؤها طرقاً مبتكرة للاستثمار في الأمن الغذائي والزراعة. وفي شهر يونيو/حزيران، أطلقت المؤسسة مع بنك جي بي مورغان تشيز مشروعا غير مسبوق هو البرنامج العالمي لإدارة مخاطر الأسعار الزراعية بهدف إتاحة ما يصل إلى 4 مليارات دولار للحماية من تقلبات أسعار المواد الغذائية. ويتيح هذا البرنامج الجديد للمنتجين الزراعيين الأصغر حجماً والمستهلكين - الذين لم يكن حصولهم على أدوات التحوط ممكناً لولا هذا البرنامج - الوقاية والحماية ضد تقلبات الأسعار وهبوطها. وتطلع إلى توسيع نطاق هذا المشروع بالتعاون مع المزيد من البنوك. واستمرت المؤسسة أيضاً في زيادة التزاماتها وارتباطاتها تجاه البلدان الأشد فقراً. ففي العام الماضي، تم توجيه حوالي نصف المشاريع الاستثمارية للمؤسسة وثلثي إنفاقها على المشاريع الاستثمارية إلى البلدان الأشد فقراً المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وفي السنة المالية 2011 وحدها، استثمرت المؤسسة حوالي 5 مليارات دولار في 251 مشروعاً في 56 بلداً مؤهلاً للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية على نحو وثيق مع المؤسسات الأخرى الشقيقة في مجموعة البنك الدولي. فعلى سبيل المثال، تقود المؤسسة مع المؤسسات الأخرى في البنك الدولي مبادرة الاشتغال المالي التي أطلقتها مجموعة العشرين بغرض تبسيط وتحسين إمكانية حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية على التمويل. كما تتعاون المؤسسة مع شقيقاتها في مجموعة البنك الدولي لتوسيع نطاق العمل في الخدمات الاستشارية المعنية بمناخ الاستثمار من أجل تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال في البلدان الأعضاء. ومن خلال تبسيط الإجراءات الحكومية وإجراءات تسجيل الشركات والملكية والضغط من أجل الإصلاحات القانونية، عملت المؤسسة مع البنك الدولي على تشجيع تنمية الأسواق وتطويرها في جميع أنحاء العالم. وأود في الختام أن أشكر خبراء وموظفي المؤسسة على تفانيهم في العمل. والواقع أن الإنجازات التي حققتها المؤسسة هذا العام تعكس قوة قيادة ورؤى لارس ثونيل وحنكة فريقه المتميز. كذلك لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والثناء لمجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمساهمين والشركاء.



روبرت ب. زوليك
رئيس مجموعة البنك الدولي

الدور الريادي من أكثر من منظور

رسالة من نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية - لارس ثونيل

إن المتعاملين مع المؤسسة من القطاع الخاص هم تجسيد حقيقي ومشهود لعملها على أرض الواقع. وما علاقات شراكتهم معنا إلا روافد تصب في اتجاه تعزيز التنمية وتساعد في خلق الفرص للفقراء - ومن ثم بات لزاما علينا أن نعتز بفضلهم فهم، على نحو خاص، يستحقون منا الشكر والتقدير.

وبقدر ريادتهم في صياغة المشاريع وتنفيذها فإنهم أهل ابتكار وإبداع، يُنشئون فرص العمل في مجالات لم تكن تخطر على البال، ويُطلقون أنشطة رائدة في مشاريع الطاقة المتجددة، ويوفرون الغذاء للملايين الناس. إنهم يبذلون في منشآت ومحال لا تزيد مساحة أي منها عن غرفة واحدة فيحولونها إلى شركات دولية مزدهرة. أقول باختصار شديد إن المتعاملين معنا يقومون بتحسين حياة الناس، وهم ليسوا مجرد عملاء - بل هم شركاء لنا في التنمية. إنهم أفراد بنطلقون، من خلال زمام المبادرة وتنظيم مشاريع الأعمال، في تطبيق طرق ابتكارية مبدعة تتيح لنا توسيع نطاق خلق الفرص في البلدان النامية ومختلف أنحاء العالم. في السنة المالية 2011، عملت المؤسسة على الارتقاء بتنمية القطاع الخاص بطرق متميزة - من خلال الابتكار، وتعميق تأثير المؤسسة، والمشاريع التجريبية والإرشادية، وتحقيق الأثر الإيجابي للموس. ولعل هذه الطرق تمثل أكبر جوانب قوتنا التي تؤدي إلى الاستقطاب وتفعيل مميزات اسم المؤسسة في السوق. ونتيجة لذلك، فإنه بمقدور المتعاملين مع المؤسسة تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفرص التي تتيحها المؤسسة وعبرها ونقلها إلى الآخرين. يساعد المتعاملون معنا في تحقيق الأثر الإيجابي الكامل لاستثمارنا، فعلى مدى السنة الماضية، أتاح المتعاملون مع استثمارات المؤسسة خلق حوالي 2.4 مليون فرصة عمل - وهو رقم قياسي بكل المعايير. وقدم هؤلاء المتعاملون قرابة 10 ملايين قرض بما قيمته إجمالا حوالي 140 مليار دولار إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، كما ساعدوا في توفير الرعاية الصحية لـ 7.5 مليون مريض؛ وتعليم مليون طالب وطالبة؛ وتوفير المياه والكهرباء والغاز لعشرات الملايين من الناس.

وفي زيارتي هذه السنة إلى مناطق شرق آسيا والشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا، رأيتُ بأم عيني كيف تقوم المؤسسة، مع المتعاملين معها، بتحويل الكم إلى قيمة والقيمة إلى أثر فعلي ملموس. فقد ساهم المتعاملون المستفيدون من استثمارات المؤسسة بتقديم حوالي 20 مليار دولار من الإيرادات الحكومية وتنفيذ مشتريات وتوريدات قيمتها 36 مليار دولار في الاقتصادات المحلية. وبالنظر إلى أن تدفقات المعونة العالمية تبلغ في مجملها حوالي 100 مليار دولار، فإن الواقع الواضح الذي لا لبس فيه أن لعمل المؤسسة والمتعاملين معها تأثيرا هائلا في البلدان النامية. وفي السنة الماضية، قامت المؤسسة بتعبئة المزيد من الموارد المالية من أجل مشاريع التنمية بلغت 6.5 مليار دولار. وهو أكثر من أي وقت مضى. وبلغت الارتباطات الجديدة 18.7 مليار دولار، أي أكثر من ضعف حجم استثماراتنا قبل خمس سنوات، وهو ما يعكس قيمة تقديرية للمشاريع تبلغ قرابة 100 مليار دولار. وحققت المؤسسة في السنة الماضية دخلا صافيا بلغ حوالي 2.2 مليار دولار - قبل مساهمتنا بمبلغ 600 مليون دولار في تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي المعنية بمساعدة البلدان الأشد فقرا في العالم. وحققت شركة إدارة الأصول، التي لم يحض على إنشائها سوى 3 سنوات، خطوات واسعة وجبارة. وهي شركة تابعة ملوكة بالكامل للمؤسسة وتتولى مهام إدارة الصناديق الحكومية وصناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الثروات السيادية وغيرها. وقد أرسيت هذه الشركة نموذجا جديدا لنا في تعبئة الاستثمارات اللازمة للتنمية. واستثمرت الشركة 682 مليون دولار في مشاريع المؤسسة خلال هذه السنة - أي أكثر من ضعف حجم استثماراتنا في السنة السابقة - وتقوم الشركة الآن بإدارة موارد مالية تبلغ حوالي 4 مليارات دولار. يتطلب إنشاء قطاع خاص حيوي ومستدام ما هو أكثر من الاستثمار، وللساندة المتعاملين معنا، تتيح المؤسسة خلاصة خبراتها وخبراتها على مدى أكثر من 25 عاما لتقديم الخدمات الاستشارية اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز علاقات الشراكة النابضة بالحياة والنشاط بين القطاعين العام والخاص والارتقاء بالمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير حوكمة الشركات وبناء سلاسل التوريد الاشتمالية وتدعيم الخبرات المهنية.

فالخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة

للجهات التعامل معها - من الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص - بلغت شأنًا عظيمًا غير مسبوق في أي وقت مضى. وفي السنة المالية 2011، سجّل الإنفاق على مشاريع الخدمات الاستشارية رقما قياسيا قدره أكثر من 200 مليون دولار. وكان حوالي ثلثي هذا المبلغ من نصيب المتعاملين معنا في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

وحققت خدماتنا الاستشارية نتائج حقيقية وملموسة؛ فقد ساعدت خدمات المشورة لجهات الوساطة المالية التعامل معنا في تقديم 3.4 مليون قرض من قروض التمويل الأصغر و700 ألف قرض إلى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وهي قروض مرتبطة في أغلب



الحالات باستثمارات المؤسسة. وساعدنا الحكومات في 44 بلداً على تنفيذ 72 إصلاحاً لتحسين مناخ الاستثمار. كما ساعدنا في تعزيز قدرات أكثر من 9 آلاف مزارع وشركة في 71 بلداً. ومن شأن هذه الجهود أن تحقق انسيابية وسهولة تسيير الأعمال اليومية للجهات المتعاملة معنا لتتمتع بعد ذلك بقدرة أفضل على خلق الفرص لعمالها وموظفيها ومجتمعاتها المحلية.

قامت المؤسسة أيضاً بتحديث إطارها المعني بالاستدامة بموجب معطيات مستقاة من عملية مشاورات مستفيضة وموسعة لمدة 18 شهراً مع العديد من أصحاب المصلحة المباشرة. ويعمل هذا الإطار على تعزيز سلامة الممارسات البيئية والاجتماعية ومساعدة المتعاملين معنا على خلق أنشطة أعمال مستدامة. والواقع أن المنظمات الأخرى ترى بإطراد أن إطار الاستدامة هذا هو علامة تدل على الجودة؛ إذ تقوم الآن 15 مؤسسة أوروبية للتمويل الإنمائي و32 وكالة لائتمانات التصدير بتطبيق معايير أداء المؤسسة في عملياتها وأنشطتها. اعتمدنا أيضاً إستراتيجية جديدة لصناعة زيت النخيل؛ فيعد سنة من البحث والاجتماعات مع 350 جهة من أصحاب المصلحة المباشرة. أوجدنا نهجاً يعكس التزامنا المشترك تجاه المتعاملين معنا ويحقق في المدى الطويل النمو المستدام.

ويعترف القادة السياسيون في مختلف أنحاء العالم على نحو متزايد بالدور القيادي والريادي الذي يمكن أن تلعبه مؤسسة التمويل الدولية لمساندة المتعاملين معها في مجالات تنمية القطاع الخاص. وقد أطلقت مجموعة العشرين مؤخراً مبادرة الاشتغال المالي من أجل زيادة قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل. وطلب هؤلاء القادة أن تؤدي المؤسسة دوراً قيادياً في هذا المضمار.

وعلى نفس النوال، اتفق وزراء الزراعة في مجموعة العشرين مؤخراً على أداة جديدة للتحوط بغرض الحد من تقلبات الأسعار في سوق المواد الغذائية. وفي هذا الشأن، تقوم المؤسسة بمساندة المتعاملين معها؛ إذ أبرمت المؤسسة مؤخراً اتفاقاً مع بنك جي بي مورغان تشيز للآتاحة 4 مليارات دولار لآلية إدارة مخاطر أسعار السلع الزراعية. ومن شأن ذلك أن يمكن المزارعين من تعزيز الأمن الغذائي.

ولعل الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تذكركم جميعاً بأننا نعيش في عالم بموجِّ باضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية شديدة. كما تذكركم بأهمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل لتحقيق النمو الاقتصادي القائم على الإنصاف والمساواة؛ فهذه البلدان تتميز بارتفاع كبير في نسبة الشباب بين السكان. لكنها تعاني في الوقت نفسه من ارتفاع معدلات البطالة. ولذلك؛ فالحاجة ماسة إلى تحقيق التوازن بين استقرار المالية العامة في الأمد الأطول وخلق الوظائف وفرص العمل في الأمد الأقصر.

وقد طرحت المؤسسة والبنك الإسلامي للتنمية حلاً مبتكراً لهذه المشكلة يتمثل في برنامج التعليم من أجل التوظيف. ويجمع هذا البرنامج بين الحكومات والشركات في جهود فاعلة للمواءمة بين التعليم من جهة والمهارات المطلوبة في سوق العمل من جهة أخرى. وننتطلع إلى تعبئة ما يتراوح بين 1.5 مليار وملياري دولار لهذا البرنامج على مدى الثلاث إلى الخمس سنوات القادمة من أجل حشد الموارد اللازمة لمساندة خلق فرص العمل في جميع أنحاء هذه المنطقة من العالم.

وتلأفي إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية جأحاً في تطبيقها؛ فالقيم المؤسسية القوية والرؤية الثاقبة من شأنهما وضع المؤسسة في مكانة جيدة ومرموقة في السنة المالية 2012 وما بعدها. وسوف تواصل المؤسسة العمل مع المتعاملين معها لتعظيم الأثر التنموي المنشود. وتوضح الأنشطة في السنة المالية 2011 قدرة المؤسسة على التعاون مع المتعاملين معها لزيادة قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل، والارتقاء بالمعايير. وتهيئة فرص العمل حينما تكون الحاجة ماسة إليها، وخلق الفرص ونقلها وتمهيداً إليها إلى الآخرين.

وأود في الختام أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين الذين كانت توجيهاتهم وإرشاداتهم نبزاساً لنا في الأوقات الصعبة. وأعرب عن عظيم امتناني للجهات المانحة على المساندة القيمة التي ساعدت في توسيع نطاق وصول المؤسسة وانتشار خدماتها. كما أشكر أيضاً خبراءنا وموظفينا على تكريس جهودهم وعملهم الخلاق والمبتكر وتفانيهم في أداء واجباتهم. وإني لأتبه فخراً واعتزازاً بكوني واحداً من أسرة المؤسسة – فهي مؤسسة رائعة يعمل بها فريق من النابهين المتميزين.

لارس هـ ثونيل
نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول
التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

افتح للاطلاع
على المزيد من
العلومات عن
مؤسسة التمويل
الدولية



الفصل 3. الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

الصفحات 57-63

58	الأولويات الإستراتيجية
59	بطاقة قياس الأداء
60	خلق المؤسسة الفرص حينما تكون
62	الحاجة ماسة إليها
62	الدروس المستفادة

الفصل 4. عمل المؤسسة وخبراتها
التخصصية

الصفحات 64-76

65	أين تعمل المؤسسة
66	مجالات عمل المؤسسة الثلاثة
70	خبرات المؤسسة في الصناعات التي نتعامل معها
72	وضع المعايير
74	تعبئة الموارد وحشد الشراكات

الفصل 5. كيفية عمل المؤسسة

الصفحات 77-106

78	أسلوب عمل مؤسسة التمويل الدولية
79	الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية
81	كيفية قياس النتائج الإنمائية
87	مبادرة التغيير الشامل
88	جهاز موظفي المؤسسة
90	حوكمة المؤسسة
92	المساءلة
94	إدارة المخاطر
96	التحلي بالمسؤولية في العمل
98	دورة مشروع الاستثمار في المؤسسة
102	تقرير التأكيد المستقل
104	بيان فريق المراجعة الذي شارك فيه
104	أصحاب المصلحة المباشرة
106	موارد الويب ووسائل الإعلام الاجتماعي

الفصل 2. كيف تخلق مؤسسة التمويل
الدولية الفرص

الصفحات 18-56



الابتكار:
التصدي للمشكلات واستنباط الحلول

20



تأثير المؤسسة:
رسم السياسات والارتقاء بالمعايير

30



الإيضاح والبرهان
تعبئة رأس المال. وخلق مثال يُحتذى به

40



الأثر الملموس
تحسين حياة الناس وتعزيز التنمية

48

مقدمة: عالم من الفرص

الصفحات 1-7



الفصل 1. النتائج العالمية لعمل
مؤسسة التمويل الدولية

الصفحات 8-17

9	أبرز ملامح الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية
9	أبرز أنشطة العمليات
11	الأحداث الرئيسية
11	موضوع خاص: دور مؤسسة التمويل الدولية في
14	مساندة المرأة باعتبارها محركاً للنمو الاقتصادي
16	فريق إدارة مؤسسة التمويل الدولية

تعمل مؤسسة التمويل
الدولية من أجل خلق
الفرص حيثما تكون الحاجة
ماسة إليها. والناس هم من
يجعلون من ذلك أمراً ممكناً.

من أجل خلق الفرص، تقوم المؤسسة بتعظيم قدرات القطاع الخاص ورؤاد الأعمال، مثل الأفراد الذين نروى حكاياتهم في الصفحات التالية.

يمكنني جلب منافع الطاقة الشمسية إلى جنوب شرق آسيا



واندي خونتشورنياكونغ
رئيسة شركة الطاقة الشمسية، تايلند

كانت هناك سحابة من الشك والريبة تخيم على عقول المستثمرين: فموارد الطاقة المتجددة لم تكن تشكل سوى 6 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في تايلند. لكن واندي رأت فرصة لم ينتبه إليها الآخرون: فقد رأت أن محطات الطاقة الشمسية ستخلق وظائف وفرص عمل في المناطق الريفية في شمال البلاد فضلاً عن تشجيع تنمية البنية التحتية وتطويرها وتوليد طاقة نظيفة في الوقت نفسه. وأجرت واندي اتصالات مع مؤسسة التمويل الدولية - وفهمت المؤسسة المطلوب ولم تتوان في اغتنام الفرصة. وها هي واندي تتولى الآن إدارة أكبر مزرعة للطاقة الشمسية على مستوى منطقة جنوب شرق آسيا، بل إن عملها أخذ في التوسع بوتيرة سريعة. وتتوقع شركتها أن تستكمل إنشاء 34 مزرعة ماثلة للطاقة الشمسية بحلول عام 2013.

يمكنني توفير الغذاء لأكثر من مليوني شخص



إيفان غيوتا

رئيس مجلس إدارة شركة الحلم الزراعي القابضة، أوكرانيا

اشتغل إيفان غيوتا في مزرعة جماعية لمدة ثماني سنوات. وفي عام 1992، أنشأ إيفان شركة الحلم الزراعي الأوكرانية على أقل من كيلومتر مربع واحد من الأراضي. وها هي شركته تملك الآن 2400 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية وماضية في التوسع إلى أكثر من 4400 كيلومتر مربع (أي ما يعادل ضعف مساحة لكسمبورغ تقريباً). وبحصولها على مساندة قدرها 50 مليون دولار ومشورة من مؤسسة التمويل الدولية حول كيفية زيادة كفاءة استخدام الطاقة، تستطيع شركة الحلم الزراعي الآن إنتاج ما يكفي من الحبوب لتوفير الغذاء لأكثر من مليوني شخص سنوياً. وتنتج مبيعات هذه الشركة من القمح والذرة والبطاطس إلى أكثر من 20 بلداً. وفي الوقت الذي يتراجع فيه الإنتاج الزراعي وترتفع الأسعار بمعدلات عالية، يقوم إيفان غيوتا بتعزيز الأمن الغذائي.

يمكنني تحويل مخلفات قش الأرز إلى كهرباء



غيانش باندي

المؤسس / المسؤول التنفيذي الأول، شركة هاسك باور سيستمز، الهند

سافر غيانش باندي وهو في ريعان شبابه إلى الولايات المتحدة لدراسة الهندسة، ولكن قلبه كان دائما أبدا مُعلقاً بوطنه الهند. كان غيانش يحلم بتحسين حياة المزارعين في المناطق الريفية في الهند، وخطرت بباله فكرة: طريقة مبتكرة لإنتاج غاز قابل للاشتعال - وكهرباء - من مخلفات قش الأرز. وبفضل الدعم والمساندة والخدمات الاستشارية التي قدمتها مؤسسة التمويل الدولية، تقوم شركة هاسك باور سيستمز لصاحبها غيانش باندي بتشغيل أكثر من 70 مصنعا في بيهار وهي واحدة من أفقر الولايات في الهند. وتقوم هذه المصانع بتوليد الكهرباء بتكلفة رخيصة لحوالي 250 قرية وأكثر من 150 ألف نسمة، والنتيجة أن الأطفال يستذكرون في سهولة ويسر، وتقوم النساء بطهو الطعام في أوقات مريحة وملائمة، وتظل أبواب المتاجر والحال مفتوحة للعمل لفترات أطول. ويعتزم غيانش إدارة وتشغيل أكثر من ألفي مصنع بحلول عام 2014.

يمكنني تمكين أصحاب المشاريع والأعمال من أسباب القوة في بيئة محفوفة بالمخاطر



أنور جيوسي

مدير عام المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)، الضفة الغربية وقطاع غزة

يعيش حوالي نصف السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت خط الفقر. وتقوم الشركات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة بتوفير 80 في المائة من الوظائف وفرص العمل القائمة. ومع أن انعدام الاستقرار في الأراضي الفلسطينية يحول دون نمو القطاع المالي، فإن أنور جيوسي يخلق الفرص من خلال تقديم قروض إلى أصحاب الأعمال والأنشطة الصغيرة. وقامت مؤسسة فاتن حتى تاريخه بصرف أكثر من 95 ألف قرض بما قيمته حوالي 100 مليون دولار. وتشكل النساء 80 في المائة من عملاء هذه الشركة البالغ عددهم 12 ألفاً. وقد قامت مؤسسة التمويل الدولية بمساندة هذا العمل بتقديم قرض مقداره 3 ملايين دولار في إبريل / نيسان 2011. ويتوقع أنور جيوسي توسيع نطاق خدماته لتشمل 22 ألف عميل بحلول عام 2015.

يمكنني إنشاء شركة دولية



منيرة شونيباري

العضو المؤسس / المديرة التنفيذية، شركة خيارات التصميم الداخلي، نيجيريا

بدأت منيرة العمل في مجال الخدمات الاستشارية للتصميم الداخلي. وعندما عجز المقاولون والمتعاقدون معها عن تقديم المنتجات المطلوبة، قامت منيرة بافتتاح ورشة صناعية خاصة بها. ولدى تلقيها طلبات من عملاء كبار - مثل الشركات النفطية والبنوك والفنادق - دخلت منيرة في شراكة مع شركة إيطالية للتصميمات. ودفعته الحاجة إلى التمويل إلى اللجوء إلى أكسس بنك، وهو أحد البنوك المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية؛ حيث قدمت المؤسسة مبلغ 15 مليون دولار له بغرض تقديم الائتمان إلى سيدات الأعمال. ومرت بنك أكسس بدوره الفرصة لشونيباري، كما ساعدت المؤسسة في تعزيز مهارتها التجارية والمالية. وتقوم منيرة الآن بإدارة وتشغيل الشركة الوحيدة لصناعة الأثاث في نيجيريا طبقاً لخط إنتاج حديث، ويبلغ نصيب هذه الشركة 20 في المائة من السوق.

يمكنني إنشاء مقومات البنية التحتية لأنشطة الأعمال في هايتي



جيرى تارديو

المسؤول التنفيذي الأول، فندق أوازييس، هايتي

كان من المفترض أن يصبح فندق أوازييس واحدا من أفضل الفنادق في بورت-أو-برنس. ولكن وقع الزلزال المدمر الذي عصفت بمقومات الحياة وسبل العيش، وتوقف مشروع إنشاء الفندق وأصبحت ترتيبات التمويل محفوفة بالمخاطر. ولكن جيرى تارديو لم يستسلم بل سعى حثيثا حتى حصل على قرض مقداره 7.5 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية؛ ما ساعده على تدبير تمويل إضافي قدره 15 مليون دولار. وفتحت عملية إعادة البناء الطريق لخلق الوظائف وإنشاء البنية التحتية. وتطلبت هذه العملية شراء السلع والمواد من الصيادين والمزارعين المحليين. وتعني عملية إعادة البناء أيضا توظيف المئات من العمالة. كان معنى إعادة البناء ضرب مثال يُحتذى. يقول تارديو: "يعد مشروع فندق أوازييس رمزا ملموسا لنهوض هايتي من بين تلال الرماد التي خلفها زلزال الثاني عشر من يناير/كانون الثاني".

الفصل 1

النتائج العالمية لعمل مؤسسة التمويل الدولية

أبرز ملامح عمل مؤسسة التمويل الدولية
قدمت مؤسسة التمويل الدولية مستوى قياساً
من التمويل إلى الشركات ومؤسسات الأعمال في
البلدان النامية في السنة المالية 2011؛ مما ساعد
القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتقوية البنى
التحتية وتحسين كفاءة القطاع الزراعي والتصدي
للتحديات الإنمائية الأخرى.

1

2007	2008	2009	2010	2011	أبرز ملامح الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية بملايين الدولارات الأمريكية في السنة/السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران *
2,490	1,547	(151)	1,746	1,579	صافي الدخل (الخسارة)
150	500	450	200	600	منح إلى المؤسسة الدولية للتنمية
2,640	2,047	299	1,946	2,179	الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية
40,599	49,471	51,483	61,075	68,490	مجموع الأصول
15,796	23,319	22,214	25,944	29,934	صافي القروض والمساهمات في أسهم رأس المال وسندات الديون
النسب الرئيسية					
%6.3	%3.4	%0.3-	%3.1	%2.4	العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المراجعة الدولية GAAP)
%19.8	%9.6	%0.9-	%10.1	%8.2	العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المراجعة الدولية GAAP)
%85	%62	%75	%71	%83	الاستثمارات النقدية والسائلة كنسبة مئوية من صافي الاحتياجات النقدية المقدرة على مدى السنوات الثلاث التالية
1.4:1	1.6:1	2.1:1	2.2:1	2.6:1	نسبة الديون إلى المساهمات في رأس المال
8.0	10.4	10.9	12.8	14.4	إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)
13.8	15.0	14.8	16.8	17.9	إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)
%6.5	%5.5	%7.4	%7.4	%6.6	مجموع احتياطي تغطية خسائر القروض إلى حافطة القروض المدفوعة
* انظر مناقشات وخيالات جهاز الإدارة والقوائم المالية الموحدة للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن كيفية احتساب هذه الأرقام في الموقع التالي: www.ifc.org/AnnualReport.					

2007	2008	2009	2010	2011	أبرز أنشطة عمليات مؤسسة التمويل الدولية بملايين الدولارات الأمريكية في السنة/السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران
ارتباطات عمليات الاستثمار الجديدة					
299	372	447	528	518	عدد المشاريع
69	85	103	103	102	عدد البلدان
8220	11399	10547	12664	12186	حساب المؤسسة الخاص
تعبئة الموارد					
1775	3250	1858	1986	4680	القروض المشتركة ¹
2083	1403	169	797	0	التمويل المنظم (مهكل)
م/ع	م/ع	1927	2358	1340	مبادرات المؤسسة وغيرها
م/ع	م/ع	8	236	454	شركة إدارة الأصول
3858	4653	3962	5377	6474	مجموع الموارد التي تمت تعبئتها
مدفوعات الاستثمار					
5841	7539	5640	6793	6715	حساب المؤسسة الخاص
1615	2382	1958	2855	2029	القروض المشتركة ²
حافطة ارتباطات المؤسسة					
1410	1490	1579	1656	1737	عدد الشركات
25411	32366	34502	38864	42828	حساب المؤسسة الخاص
5543	7525	8299	9302	12387	القروض المشتركة ¹
الخدمات الاستشارية					
1018	862	872	736	642	عدد المشاريع
846	919	941	859	820	قيمة المشاريع التي تمت الموافقة عليها
118	152	183	188	207	نفقات مشاريع الخدمات الاستشارية

1 يتضمن قروضاً من الفئة "ب" وقروضاً مواربة. وقروض مشاركة من الفئة "أ".

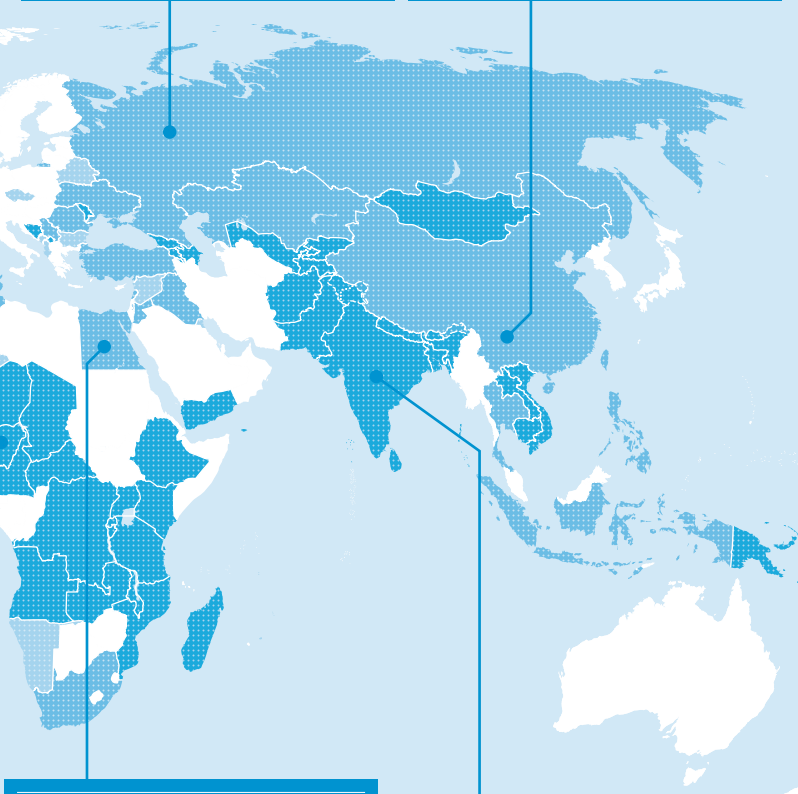
2 يتضمن قروضاً من الفئة "ب" وقروضاً مواربة.

2.7 مليار دولار

أوروبا وآسيا الوسطى

1.9 مليار دولار

شرق آسيا والمحيط الهادئ



1.6 مليار دولار

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

2.2 مليار دولار

أفريقيا جنوب الصحراء

742 مليون دولار

جنوب آسيا

بلغت استثمارات المؤسسة حوالي 19 مليار دولار في أكثر من 500 مشروع في 102 بلد، منها استثمارات لحسابها الخاص بواقع 12.2 مليار دولار. وبالإضافة لذلك، قامت المؤسسة بتعبئة قرابة 6.5 مليار دولار من مستثمرين آخرين، وبلغ إجمالي إنفاقها على مشاريع الخدمات الاستشارية 206.7 مليون دولار.

وقد حصلت البلدان الأشد فقرا المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية على حوالي ثلثي استثمارات مؤسسة التمويل الدولية - لمشاريع يصل إجمالي استثماراتها إلى 4.9 مليار دولار - ويذهب أكثر من نصف إنفاق مؤسسة التمويل الدولية إلى الخدمات الاستشارية. وقد بلغت ارتباطات المؤسسة حوالي 3 مليارات دولار لحسابها الخاص في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، كما وصلت ارتباطات المؤسسة إلى حوالي 2.7 مليار دولار لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، وحوالي 2.2 مليار دولار لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، و1.6 مليار دولار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و1.9 مليار دولار لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، و742 مليون دولار لمنطقة جنوب آسيا.

الأحداث الرئيسية

يوليو/تموز 2010
إطلاق الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية
سبتمبر/أيلول 2010
إطلاق أول مركز لعمليات المؤسسة في مدينة إسطنبول
أكتوبر/تشرين الأول 2010
استضافة المؤتمر الاشتعالي الأول لقادة قطاع الأعمال
نوفمبر/تشرين الثاني 2010
مؤسسة التمويل الدولية تصرف أول قرض مقوم بالعملية المحلية من أجل دعم الصناعات الزراعية في رواندا
مجموعة العشرين تطلب من مؤسسة التمويل الدولية تولي الدور القيادي في المبادرة العالمية المعنية بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة
يناير/كانون الثاني 2011
بدء تشغيل محطة توليد الكهرباء في بورت أو برنس - التي قامت مؤسسة التمويل الدولية بتمويل مشروع إنشائها - بعد مرور عام على زلزال هايتي
فبراير/شباط 2011
مؤسسة التمويل الدولية تساعد جنوب السودان على البدء في تنفيذ البرنامج المعني بتنمية القطاع الخاص
مارس/آذار 2011
مؤسسة التمويل الدولية هي أول بنك إثماني عالمي يقوم بالتوقيع على مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول
تعيّنة 245 مليون دولار لتطوير البنية التحتية لقطاع الانصالات في العراق
تنفيذ أكبر استثمار من نوعه في مجال التأمين بتقديم 100 مليون دولار من المؤسسة إلى شركة ساجيكور للتأمين في بربادوس
إبريل/نيسان 2011
مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي يعتمدا إستراتيجية جديدة للمشاركة في قطاع زيت النخيل العالمي
الإعلان عن أكبر قرض مشترك في تاريخ المؤسسة - وهو عبارة عن حزمة تمويل قدرها 700 مليون يورو لصالح شركة إنرجيسا التركية لإنتاج وتوزيع الطاقة من أجل تمويل بناء سلسلة من محطات توليد الكهرباء في تركيا
موجب مبادرة التعليم من أجل التوظيف، مؤسسة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية يعلنان عن خطة لتعبيّن ما يصل إلى ملياري دولار للتدريب المهني في العالم العربي
صندوق المؤسسة المعني بإعادة الرسملة يستثمر 280 مليون دولار في البنك الأهلي للتحّد. وهذا هو أكبر ارتباط حتى الآن لهذا الصندوق الذي تديره شركة إدارة الأصول التابعة المملوكة للمؤسسة
مايو/أيار 2011
تحديث إطار الاستخدام وتطبيق سياسة جديدة بشأن الوصول إلى المعلومات
تعيّنة 135 مليون دولار من خلال السندات الخضراء لصالح المشاريع الصديقة للبيئة
بدء تنفيذ عمليات خفض الانبعاثات الكربونية بتمويل قدره 150 مليون يورو من صندوق الكربون في سياق تشجيع الاستثمارات الصديقة للبيئة
يونيو/حزيران 2011
مؤسسة التمويل الدولية تقوم بالتعاون مع الحكومة الروسية ومصرف "Vnesheconombank" الروسي لإنشاء صندوق معني بتوفير رؤوس الأموال التي تحتاج إليها البنوك الروسية احتياجا ماسا وعاجلا
إعلان مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة البنك الدولي عن إبرام اتفاقية مع بنك جي بي مورغان بما قيمته 4 مليارات دولار لبرنامج الحماية ضد تقلبات أسعار المنتجات الزراعية
المؤسسة تعقد أول مؤتمر عالمي للتأمين بهدف تشجيع تطبيق أفضل الممارسات في هذا القطاع
وصول استثمارات المؤسسة، بما في ذلك الموارد التي تمت تعيّناتها، إلى رقم قياسي قدره 18.7 مليار دولار في السنة المالية 2011

ارتباطات قدرها 4.9

مليار دولار

و66%

من إنفاق مؤسسة التمويل الدولية على مشاريع الخدمات الاستشارية كانت لصالح البلدان الأشد فقرا المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

- بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية
- بلدان متوسطة الدخل لديها مناطق عالية الخطاطر أو جديدة في التعامل
- بلدان أخرى متعاملة مع المؤسسة
- أخرى

هذه الخريطة من إنتاج وحدة تصميم الخرائط بالبنك الدولي ولا تعني الحدود والألوان والسميات وأية معلومات أخرى مبينة على هذه الخريطة أي حكم من جانب مجموعة البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تاييد.

3 مليارات دولار

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

ارتباطات المؤسسة في السنة المالية 2011 حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي

الفئة ¹	الارتباطات (بملايين الدولارات الأمريكية)	عدد المشاريع
A	554	10
B	2975	133
C	5445	246
FI	3212	129
المجموع	12186	518

1 انظر توصيفات الفئات في ص 97 من التقرير السنوي.

البلدان الأكبر اقتراضاً من المؤسسة في السنة المالية 2011¹

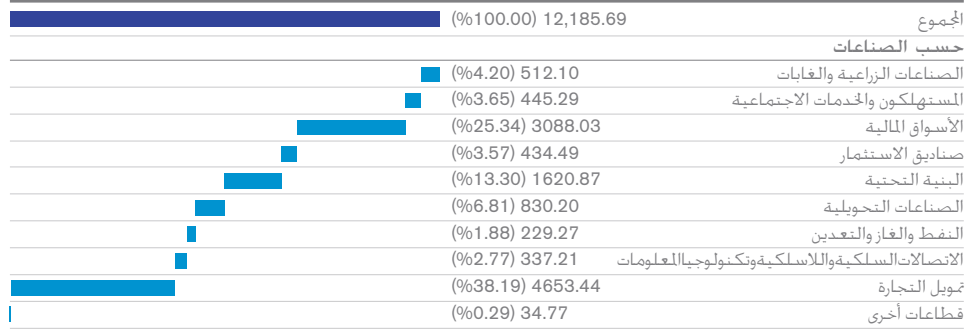
حتى 30 يونيو/حزيران 2011 (استناداً إلى حساب المؤسسة)

البلدان (الترتيب)	حافطة الارتباطات (بملايين الدولارات الأمريكية)	% الحافطة على مستوى العالم
الهند (1)	3766	9%
البرازيل (2)	2697	6%
الاتحاد الروسي (3)	2579	6%
تركيا (4)	2422	6%
الصين (5)	2411	6%
الفلبين (6)	1086	3%
كولومبيا (7)	1073	3%
الأرجنتين (8)	1038	2%
الأرجنتين (9)	1008	2%
المكسيك (10)	1,03	2%

1 ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشاريع الإقليمية والعالمية.

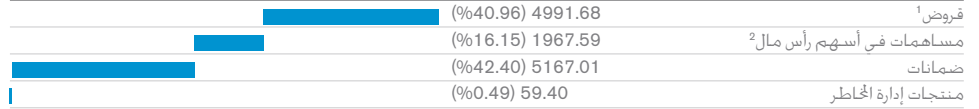
ارتباطات السنة المالية 2011

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية



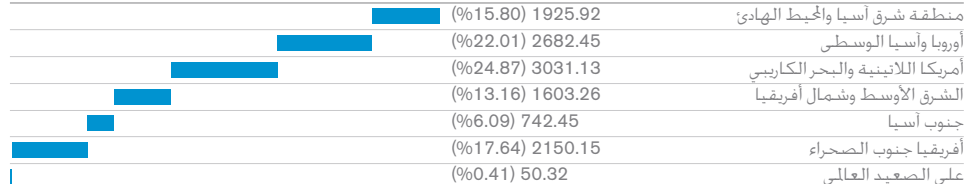
تم تحقيق الانساق بين قطاعات الصناعة والهيكل التنظيمي الجديد للمؤسسة المنفذة في السنة المالية 2011. تم أيضاً تحويل السموات السابقة الواردة في التقرير السنوي لهذا العام لضمان إمكانية المقارنة.

حسب المنتجات والأدوات



1 يشمل منتجات من نوع القروض وأشياء أسهم رأس المال.
2 يشمل منتجات من نوع أسهم رأس المال وأشياء أسهم رأس المال.

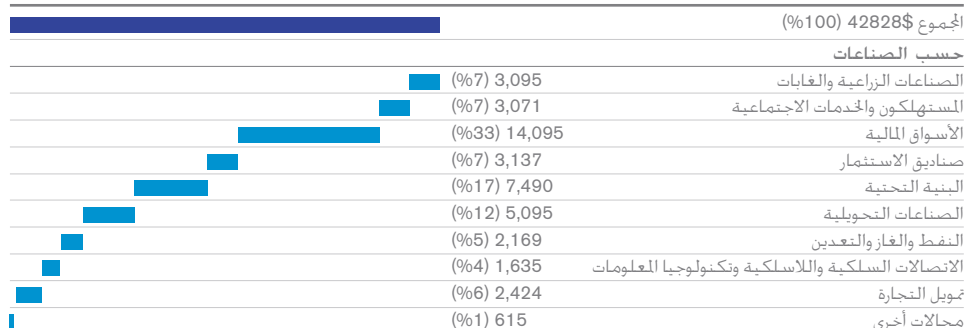
حسب المناطق



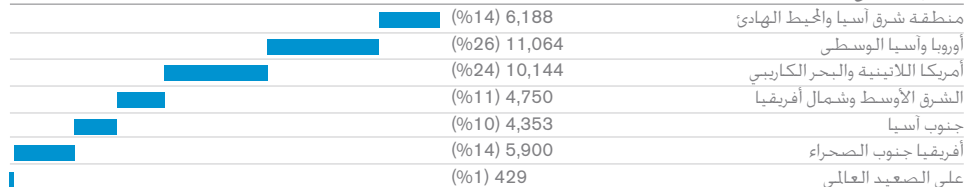
1 تشمل بعض المبالغ حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشاريع عالية.

حافطة الارتباطات

لحساب المؤسسة الخاص حتى 30 يونيو/حزيران 2011

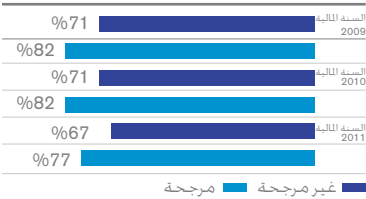


حسب المناطق

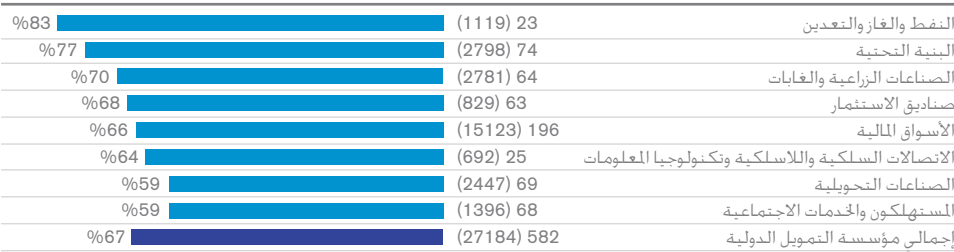


تشمل بعض المبالغ حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشاريع عالية.

النواخ نمو العام المرجح و غير المرجح

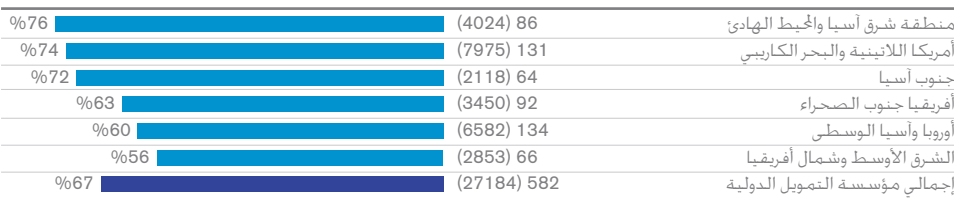


النواخ نمو حسب الصناعات في السنة المالية 2011



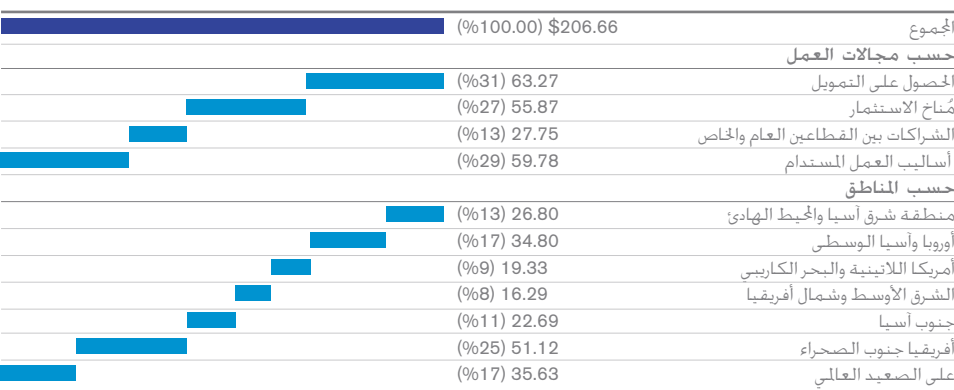
العدد الموجود في نهاية الجانب الأيسر لكل عمود هو مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها. العدد الذي بين قوسين يمثل مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات الأمريكية) في هذه المشاريع.

النواخ نمو حسب المناطق في السنة المالية 2011



العدد الموجود في نهاية الجانب الأيسر لكل عمود هو مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها. العدد الذي بين قوسين يمثل مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات الأمريكية) في هذه المشاريع.

نفقات مشاريع الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2011 (المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية)





دور مؤسسة التمويل الدولية في مساندة المرأة باعتبارها محركاً للنمو الاقتصادي

تشجيع مزاوله النساء لأنشطة الأعمال هو من صميم عمل المؤسسة.

لن تستطيع البلدان النامية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بدون المشاركة النشطة والفاعلة من جانب المرأة؛ فسيئات الأعمال يمثلن مصدراً حيوياً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل - ناهيك عن أهميتهن الكبيرة بالنسبة لإستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية. تمتلك النساء أكثر من 35 في المائة من الشركات الصغيرة المسجلة في بلدان العالم، وهي مسؤولة عن توفير معظم فرص العمل في البلدان النامية. وعلى الرغم من عدم قدرة سيدات الأعمال في أغلب الأحيان على الحصول على خدمات مالية أو أية مساندة أخرى لأنشطتهن، فإنهنّ غالباً أفضل قدرة من نظرائهن من الرجال في تشكيل ملامح مجتمعاتهن المحلية - من خلال إعادة استثمار الأرباح في الصحة والتعليم واحتياجات الأسرة.

وتعمل المؤسسة على إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية غير المستغلة التي تتمتع بها سيدات الأعمال وذلك من خلال تحسين قدرتهن على الحصول على التمويل وإزالة الحواجز المميزة ضد المرأة والتي تعوق الاستثمار؛ فذلك يعود بالخير العميم على أنشطة الأعمال، والمرأة، والتنمية. وهذه هي حلقة تنظيم مشاريع الأعمال والتنمية التي تقوم بتشجيعها المؤسسة من خلال برنامجها المعني بسيدات الأعمال. إذ يجعل هذا البرنامج الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين جزءاً أساسياً وجوهرياً في عمل المؤسسة. ويتسم دور المؤسسة بالوضوح، فهي تتعاون مع البنوك من أجل الوصول - على نحو مريح - إلى هذه السوق الحيوية التي لا تحصل على إمدادات كافية. وتساعد المؤسسة في تدريب النساء لاكتساب

موضوع خاص

ولا تقتصر جهود المؤسسة على تحسين قدرة النساء على الحصول على التمويل. بل تتيح المؤسسة للحكومات والقطاع الخاص أدوات لتفعيل الاستفادة من إمكانات المرأة بوصفها سيدة أعمال وموظفة ومسؤولة تنفيذية، بما يعزز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

ولعل زيادة تسهيل جُاح المرأة وازدهارها في أنشطة الأعمال تعد أمراً مهماً بصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تقل فيها نسبة الشركات المسجلة المملوكة للنساء عن 15 في المائة. ويصل معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة إلى 26 في المائة - وهو أدنى معدل على مستوى العالم.

وتشجع المؤسسة آليات الوساطة في البلدان التي يمكن أن تستغرق تسوية المنازعات التجارية فيها سنوات طويلة أمام المحاكم، وتشجع إعطاء الشركات المملوكة للنساء الفرصة للتغلب على معضلة خلق فرص العمل والتوسع الاقتصادي. وتقوم الخدمات الاستشارية للمؤسسة بمساعدة مشاريع الآليات البديلة لحل المنازعات في مصر والمغرب وبباكستان بما يتيح تحقيق العدالة على نحو أفضل لسيدات الأعمال. ويمثل عملنا في برنامج الهاتف القروي علامة أخرى مضيئة ومشرفة: فهذا البرنامج - الحاصل مؤخراً على الجائزة السنوية التي يقدمها المسؤول التنفيذي الأول للمؤسسة تقديراً للتميز في المساواة بين الجنسين - يقدم قروضا صغرى تصل قيمتها إلى 200 دولار لشحريات رجال وسيدات الأعمال من الهواتف المحمولة والهوائيات في المناطق الريفية في أفريقيا. ويقوم مشغلو الهواتف بعد ذلك ببيع وقت المكالمات للقرويين، بما يحقق الدخل ويزود جيرانهم بخدمات الهاتف التي يحتاجون إليها. وغالبا ما تكون المرأة أكثر قدرة على النجاح في تشغيل وإدارة هذه الخدمات الهاتفية.

ومنذ إنشائه في عام 2003، ساعد برنامج إتاحة الهواتف القروية في تقديم قروض إلى أكثر من 7500 سيدة أعمال وساعد 18 ألف امرأة حسب التقديرات على تأسيس منشآت أعمالهن في مدغشقر وملاوي ونيجيريا. وفي مدغشقر وحدها، تشير التقديرات إلى استفادة 3 ملايين شخص من برنامج الهاتف القروي. وتم أيضا إطلاق هذا البرنامج في تشاد. وهناك خطة لتوسيع نطاقه ليشمل بوركينا فاسو. من خلال برنامج الهاتف القروي وعمليات أخرى رائدة، تستمر مؤسسة التمويل الدولية في التصدي للتحديات الإنمائية الناشئة من عدم المساواة بين الجنسين. ولا شك أن التصدي لمثل هذه التحديات هو فرصة لا يمكن أن تتجاهلها المؤسسة أو تغفل عنها.

مع المؤسسة والتي تتوفر عنهم بيانات لمدة 3 سنوات - والبالغ عددهم 293 جهة - أن يضيفوا حوالي 35 ألف وظيفة للنساء. ويمثل ذلك زيادة صافية بنسبة 14 في المائة في توظيف النساء.

وتعاونت المؤسسة مع واحد من أكبر البنوك في نيجيريا من أجل تقديم المساعدة الضرورية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها النساء. فقد قدمت المؤسسة إلى أكسس بنك تسهيلات ائتمانية قدرها 15 مليون دولار من أجل تقديم قروض إلى النساء إلى جانب تقديم الخدمات الاستشارية من المؤسسة بالتوازي مع هذا الجهد. وكانت النتائج رائعة ومشجعة: فمنذ تعاون المؤسسة مع بنك أكسس النيجيري، حصلت 550 من الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء على قروض بما قيمته حوالي 40 مليون دولار. وتم في الوقت نفسه تدريب حوالي 900 من سيدات الأعمال.

الواقع أن هذا الجهد يضرب مثالا يحتذى للكثير من البنوك الأخرى ويشجعها على محاكاة تجربة بنك أكسس الرائدة. وقد قررت المؤسسة توسيع نطاق هذا النموذج ليشمل مناطق أخرى في العالم. وقمنا على سبيل المثال بتقديم ارتباطات استثمار قدرها 75 مليون دولار - إلى جانب خدماتنا الاستشارية - إلى بنك إترناشونال إندونيسيا. وسوف تساعد المؤسسة هذا البنك على تحديد الاحتياجات المالية للنساء المتعاملات معه وتطوير الأدوات اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات.

يتضمن صميم عمل المؤسسة التزامها بتشجيع مزاولة النساء لأنشطة الأعمال. وأضافت المؤسسة بعدا خاصا بالمساواة بين الجنسين في طريقة قياسنا للنتائج الإنمائية. وسوف يعطينا هذا التغيير رؤى ثاقبة جديدة بشأن مدى فاعلية عمل المؤسسة وإرشاد مشاريعها في المستقبل. وقد جعلنا الأهداف المعنية بالمساواة بين الجنسين جزءا من الأهداف الإنمائية للمؤسسة - وبحلول عام 2013، سوف تكون 25 في المائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد من استثماراتنا شركات مملوكة لنساء.



بحلول عام 2013،
سوف تكون

25%

من الشركات
الصغيرة
والمتوسطة،
المستفيدة من
استثمارات مؤسسة
التمويل الدولية،
مملوكة لنساء

(إلى اليسار) تزداد المبيعات في محل شارلين ديبيساو في هايتي بفضل الأفكار التي حصلت عليها من برنامج المؤسسة التدريبية "بزنس إيدج".

أدى برنامج الهاتف القروي الوارد شرحه أدناه إلى إتاحة الفرص لآلاف من سيدات الأعمال. بما في ذلك ماري فلور رازولواريفو في مدغشقر.



المهارات التجارية والمالية، كما تساعد تطبيق إصلاحات على صعيد السياسات لتحقيق تكافؤ الفرص أمام النساء.

وقد استثمر برنامج المؤسسة المعني بسيدات الأعمال أكثر من 118 مليون دولار في البنوك التجارية في البلدان النامية. وفي السنة المالية 2011، قامت تلك البنوك بصرف قروض قيمتها 86 مليون دولار إلى 2200 شركة صغيرة ومتوسطة مملوكة لنساء. بالإضافة إلى تدريب أكثر من 3 آلاف سيدة أعمال.

وتهتم عمليات المؤسسة بتشجيع توظيف النساء. وتشير البيانات المستمدة من 615 جهة متعاملة مع المؤسسة ومستفيدة من استثماراتها في جميع المناطق والقطاعات الصناعية إلى أنها قامت بتوظيف أكثر من 630 ألف امرأة في عام 2010 أو أن المرأة تشكل 31 في المائة من قوتها العاملة. كما استطاع التعاملون



Gavin E.R. Wilson
المسؤول التنفيذي
الأول بالشركة التي
أنشأتها مؤسسة
التمويل الدولية
لإدارة الأصول

Janamitra Devan
نائب الرئيس
للشؤون المالية
وتنمية القطاع
الخاص

Lars H. Thunell
نائب الرئيس
التنفيذي والمسؤول
التنفيذي الأول
لمؤسسة التمويل
الدولية

Rachel Kyte
نائب الرئيس لشؤون
الخدمات
الاستشارية
لمؤسسات الأعمال

Thierry Tanoh
نائب الرئيس لشؤون
أفريقيا جنوب
الصحراء، وأمريكا
اللاتينية والبحر
الكاريفي، وأوروبا
الغربية

Rachel Robbins
نائب الرئيس
والمستشار القانوني
العام

Jingdong Hua
نائب الرئيس لشؤون
أمانة الخزانة
وتكنولوجيا
المعلومات

Dorothy Berry

نائب الرئيس لشؤون
الموارد البشرية
والاتصالات والإدارة

**Jorge Familiar
Calderon**

نائب الرئيس
والسكرتير
المؤسسي
لا تتوفر صورة

فريق إدارة مؤسسة التمويل الدولية

يضطلع فريق متمرس من المسؤولين التنفيذيين في مؤسسة التمويل الدولية بخلق الفرص للجهات المتعاملة مع المؤسسة. ويثري فريق الإدارة عمل المؤسسة من خلال سنوات الخبرة الطويلة في مجالات التنمية والتنوع الغني في المعرفة والمنظور الثقافي وهي خصائص نوعية مُعززة للأثر الإيجابي للمؤسسة وتحسين حياة الناس في مختلف أنحاء العالم. ويقوم الفريق بوضع إستراتيجية المؤسسة وسياساتها، وأخلاقيات العمل والثقافة المؤسسية، كما يؤدي المسؤولون التنفيذيون بالمؤسسة دوراً حيوياً في تعزيز رسالة المؤسسة ورؤيتها.

جوائز القيادة التي تقدمها المؤسسة للشركات الناجحة المتعاملة معها

الشركة: شركة تنمية الطاقة، الفلبين

تقدّم مؤسسة التمويل الدولية جائزة القيادة في كل سنة لإحدى الشركات المتعاملة معها تقديراً لما حققته من نجاح كبير يُجسّد على أفضل وجه روح القيادة وفاعلية الإبداع والابتكار والتميز في مجال حوكمة الشركات، ويثبت أن أعمال الشركة وأنشطتها الاجتماعية، تجسّد القيم التي تؤمن بها المؤسسة وتشاطرها الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة.

وقامت المؤسسة في هذه السنة بتكريم شركة تنمية الطاقة بالفلبين تقديراً لكونها شركة عالمية رائدة في مجال الطاقة الحرارية الأرضية؛ فمواقع مشاريعها الخمسة المعتمدة على البخار بالإضافة إلى مشاريعها الخاصة بالطاقة الكهرومائية توفر 12 في المائة من قدرات إنتاج الطاقة الكهربائية في الفلبين وتخدم 12 مليون أسرة، ومن شأن ذلك أن يحد من اعتماد الفلبين على الوقود الأحفوري مع القيام في الوقت نفسه بتوفير الطاقة اللازمة للسوق الفلبينية الصاعدة.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه الشركة على تشجيع إعادة تشجير الغابات والتنوع البيولوجي من خلال "التحريج الاجتماعي". فقد قامت الشركة بإعادة تشجير 10 آلاف هكتار حول مواقع مشاريعها الخمسة فضلاً عن تعاونها الوثيق مع الشعوب الأصلية وجماعات المزارعين في زراعة الأراضي وزراعة أنواع الأشجار المعرضة للانقراض. ونحن نهني الشركة على إنجازاتها متوقعين استمرار تميزها في كل من مجال تنمية الطاقة المتجددة والمسؤولية الاجتماعية.

Rashad Kaldany

نائب الرئيس لشؤون
آسيا، وأوروبا، والشرق
الوسط وشمال
أفريقيا

Jyrki Koskela

نائب الرئيس لشؤون
الصناعات العالمية

Saadia Khairi

نائب الرئيس لشؤون
إدارة المخاطر، والإبلاغ
المالي، والإستراتيجية
المؤسسية



الفصل 2

كيف تخلق مؤسسة التمويل الدولية الفرص

**الابتكار، وتأثير المؤسسة
الإيضاح والبرهان، الأثر الملموس**
تقدم مؤسسة التمويل الدولية مجموعة فريدة
من المزايا النسبية لمساعدة القطاع الخاص
في الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي
الاشتمالي.

2

تأثير المؤسسة

رسم السياسات والارتقاء بالمعايير

الصفحات 30-39



الأثر الملموس

تحسين الأحوال المعيشية للناس وتعزيز التنمية

الصفحات 48-56



الابتكار

التصدي للمشكلات واستنباط الحلول

الصفحات 20-29



الإيضاح والبرهان

تعبئة رأس المال وخلق مثال يحتذى به

الصفحات 40-47



تساعد مؤسسة التمويل الدولية في ...

إتاحة خدمات الإنترنت المعتمدة على الأقمار الصناعية إلى الملايين في أفريقيا. تخفيف تقلبات الأسعار في سوق المواد الغذائية. إتاحة القدرة على الحصول على الماء لـ 100 مليون شخص. تقديم الرعاية الصحية إلى 100 ألف من محدودى الدخل المقيمين في ولاية أندرا براديش في الهند. قيادة مبادرة الاشتغال المالي لمجموعة العشرين. وضع معايير عالمية لمؤسسات التمويل الإنمائي. إنشاء صندوق بتمويل قدره 150 مليون يورو لشراء اعتمادات تخفيض انبعاثات الكربون وتشجيع الصناعات غير المضرّة بالبيئة. تعبئة ما يصل إلى مليار دولار من المستثمرين لمساندة برامج التدريب المهني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تقديم 400 مليون دولار لتمويل البنية التحتية لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في العراق. تنظيم ورعاية مسابقة تنافسية لتحديد أفضل المقترضين التجاريين لشركات ومؤسسات الأعمال الصغيرة. إتاحة خدمات الاتصالات عبر الهواتف المحمولة للملايين الناس في مدغشقر وملاوي ونيجيريا ...

نوضح فيما يلي كيف يتسنى للمؤسسة تحقيق ذلك.

الابتكار



تنطلق طاقة الإبداع والابتكار في استلهام الفكرة وتصور أبعادها ثم تنفيذ المشاريع المؤثرة:

فالموارد المالية لا تستطيع وحدها تلبية احتياجات بلدان العالم النامية، ولذا، تضطلع مؤسسة التمويل الدولية بحشد الاستفادة من خبراتها التخصصية وحضورها الطاغي على الساحة العالمية من أجل استنباط مناهج جديدة في التصدي للتحديات الأشد إلحاحاً - من الأمن الغذائي والمائي وقضايا تغير المناخ إلى خلق فرص العمل. وفي ظل اقتصاد عالمي يزداد تعقيداً، يتعاضد الطلب على تنمية القطاع الخاص - ودور مؤسسة التمويل الدولية. ولذلك بات لزاماً أن تقوم المؤسسة بتلبية هذا الطلب من خلال مبادرات مبتكرة لتعظيم قدرة القطاع الخاص على خلق الفرص وتعزيز النمو الاقتصادي.

وانطلاقاً من مكانتها بوصفها مؤسسة إيمائية متميزة ومرموقة تُكرّس كل طاقتها لتنمية القطاع الخاص، فإن مؤسسة التمويل الدولية لا تألو جهداً في عملها من أجل توفير الرعاية الطبية عالية الجودة للفقراء، وربط المجتمعات المحلية الفقيرة بالعالم بقوة خدمات الإنترنت، ومساندة التحوّل إلى استخدام الطاقة المتجددة، وتلبية احتياجات سيدات الأعمال من المساندة اللازمة لتوسيع نطاق شركاتهن وتوظيف عمالٍ جدد.



8

أقمار صناعية خفض
تكاليف إتاحة خدمات
الإنترنت في المناطق
الريفية بين خطي
عرض

45

شمال وجنوب خط
الاستواء

إتاحة خدمات الإنترنت لثلاثة مليارات شخص آخرين

شركة أو ثري بي نتوركس (O3b Networks) ستساعد في وقت قريب في تخفيض تكاليف الوصول إلى الإنترنت في المناطق الريفية.

من بنوك الإقراض التجاري رأى أن هذا المشروع محفوف بالكثير من المخاطر بسبب التقلبات في أسواق الائتمان والاحتمالات الجهولة الناجمة عن الانكماش الاقتصادي العالمي.

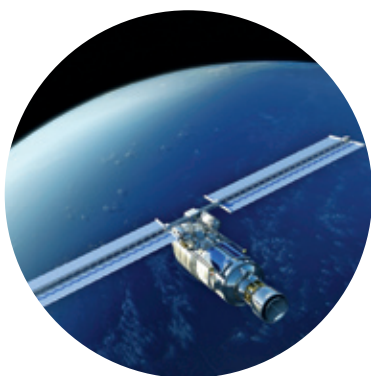
وساعدت مؤسسة التمويل الدولية في حشد المساندة من مؤسسات التمويل الإنمائي لسد الفجوة في الاستثمارات. وعن طريق التعهد بتقديم 70 مليون دولار من حسابها الخاص وتعبئة 170 مليون دولار في شكل قروض موازية من مؤسسات أخرى. تمكنت المؤسسة من المساعدة في تحقيق أهداف الاستثمار المتبقية لمشروع شركة أو ثري بي نتوركس. ويتوافق توسيع نطاق القدرة على الحصول على خدمات الإنترنت مع عدد من الأولويات الاستراتيجية للمؤسسة؛ فالمؤسسة تنصّص للقيود المعوّقة لنمو القطاع الخاص من خلال قيامها بتحسين الحصول على تكنولوجيا الاتصالات، ومعالجة فجوات النقص في الوصول إلى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. ومساندة ابتكارات قطاع الأعمال المعتمدة على الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن هذا المشروع تخفيض التكاليف التي تتكبدها شركات تشغيل الهاتف المحمول. وبما أن استخدام الهواتف المحمولة هو عموماً أكثر شيوعاً من استخدام الإنترنت في المناطق النامية، فإن تخفيض التكاليف في هذا الصدد يعني أيضاً زيادة خدمات الربط والانصال بالهاتف المحمول. وسوف يتم إطلاق المجموعة الأولى من الأقمار الصناعية في عام 2013.

تعتبر خدمات الإنترنت عريضة النطاق منفذاً إلكترونيًا حيويًا للاقتصاد العالمي؛ غير أن الكابلات التقليدية البرية لا تقوم بتوصيل الخدمة إلى كثير من المناطق. وخاصة للأفراد والشركات في مناطق العالم النامية. وفي عام 2010، على سبيل المثال، شكلت اشتراكات الإنترنت الثابت عريض النطاق في أفريقيا أقل من 1 في المائة من الإجمالي العالمي. في حين تشير التقديرات إلى أن مستخدمي الإنترنت في هذه القارة لا يزيدون على 4 في المائة.

وتعالج مؤسسة التمويل الدولية هذه المشكلة من خلال تمويل مشروع تطوير خدمات الإنترنت المعتمدة على الأقمار الصناعية. وسرعان ما ستقوم شركة أو ثري بي نتوركس، وهي الشركة الساعية سعياً حثيثاً لإتاحة الوصول إلى الإنترنت "لثلاثة مليارات مستخدم محتمل للإنترنت" في العالم، بتوصيل خدمات الإنترنت عريضة النطاق عبر الفضاء إلى المناطق التي تعاني عدم كفاية الخدمات. فمن خلال مجموعة من 8 أقمار صناعية في مدار أرضي متوسط، سوف تزيد شركة أو ثري بي نتوركس قدرات عريضة النطاق وتخفيض تكاليف الإنترنت للمقيمين في المناطق الريفية بين خطي عرض 45 شمال وجنوب خط الاستواء. وتتمتع هذه المنظومة بإمكانات توصيل خدمات شبكات الإنترنت عريضة النطاق إلى ملايين الناس.

وعلى الرغم من مساندة المشروع مبدئياً من قبل عدد من كبار المستثمرين - بما في ذلك مجموعة ليبرتي كابيتال، وبنك إنش إس بي سي، وجوجل - فإن عدداً كبيراً





مالية متعددة الأطراف في عملية مبادلات طويلة الأمد مع بنك مركزي أفريقي لتقديم التمويل بالعملية المحلية - وهو إنجاز بارز. تمكنت مؤسسة التمويل الدولية من خلاله من ملء فراغ في رواندا والمساعدة في زيادة تطوير الأسواق الرأسمالية المحلية في هذا البلد. وتساعد هذه الترتيبات في تمهيد الطريق لإنشاء سوق للمبادلات التجارية في رواندا. كما أنها تطرح نموذجاً ناجحاً لتعاون المؤسسة مع بنوك مركزية أخرى في البلدان النامية في تنفيذ برامج ماثلة - إذ وقعت المؤسسة مؤخراً على سبيل المثال على اتفاقية ماثلة مع البنك المركزي في باراغواي. وتعود هذه المبادرة أيضاً بالنفع على البنوك المركزية في البلدان النامية من جوانب عديدة: فهي تسمح لهذه البنوك بالعمل مباشرة في تنفيذ المبادلات بعملة مختلفة. ومع تطور أسواق المبادلات التجارية في هذه البلدان، سوف يصبح موظفو البنوك المركزية المتمرسون في عمليات المبادلات في وضع أفضل يمكنهم من الإشراف على هذه الأسواق وضمان أداء وظائفها بكفاءة وفعالية.

وكانت مؤسسة التمويل الدولية قد قدمت أول قرض بالعملية المحلية في أفريقيا قبل عشر سنوات. واستخدمت المؤسسة المبادلات بعملة مختلفة لتمويل مشاريع بالعملية المحلية في عدة بلدان أفريقية، بما في ذلك السنيدي الغاني، والشلن الكيني، والدرهم المغربي، والنيرة النيجيري، وراوند جنوب أفريقيا، والدينار التونسي، والشلن التنزاني، والكواشا الزامبي. وتقدم المؤسسة أيضاً قروضا بالعملات المحلية في أفريقيا عن طريق إصدار سندات بالعملية المحلية وباستخدام أدوات مالية مهيكلية.

(أعلاه) عمال يبنون مطاحن جديدة لدقيق القمح تابعة لمجموعة (Bakhresa) في الجمع الصناعي في كينغالي في رواندا.



توسيع نطاق تقديم القروض بالعملات المحلية في أفريقيا

نساعدُ رواندا على تنمية سوق المبادلات التجارية.

كانت مجموعة (Bakhresa)، وهي شركة زراعية أحد المتعاملين مع مؤسسة التمويل الدولية، توافقه إلى توسيع نطاق عمليات إنتاج دقيق القمح في رواندا عن طريق بناء مطحنة جديد. لكنها واجهت تحدياً يقف عادة حجر عثرة أمام الصناعات الزراعية في بلدان الأسواق الصاعدة - من حيث توفر أفضل سبيل للحصول على تمويل مستقر وطويل الأجل في بيئة محفوفة بمخاطر الصرف الأجنبي وتقلبات أسعار السلع الأولية.

ولا تتوفر في رواندا سوق للمبادلات يمكنها تقديم قروض طويلة الأجل بالعملية المحلية. ولكن مؤسسة التمويل الدولية أتاحت طريقة جديدة لضخ سيولة إضافية في سلسلة توريد المواد الغذائية، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، والمساعدة في تهيئة سوق رأسمالية متمتعة بالنشاط والحيوية والكفاءة. وقدّمت المؤسسة لهذه الجهة المتعاملة معها قرضاً تم صرف جزء منه بالفرنك الرواندي.

ويعتبر هذا الحل - الذي جاء في شكل ترتيبات مبادلات مع البنك المركزي الرواندي - حلاً فريداً يتيح لمؤسسة التمويل الدولية تقديم قروض بالعملية المحلية إلى مجموعة (Bakhresa) والعديد من الشركات الأخرى. وبتقديمها هذا الحل، ساعدت المؤسسة تلك الشركات في تفادي المخاطر المالية للاقتراض بالعملات الأجنبية، وهذه المبادلات عبارة عن أدوات مالية تسمح للمؤسسة بمبادلة تدفقات نقدية بالعملية المحلية مستقبلاً بتدفقات نقدية بالدولار الأمريكي. على النحو الذي يضمن استقرار تقديم التمويل للمقترضين المحليين. وقد مثلت هذه المبادرة الخاصة برواندا المرة الأولى التي تدخل فيها مؤسسة



رواندا

مؤسسة التمويل الدولية تقدّم موارد تمويلية بـ

45

عملة محلية

جارية، وهذا هو أول مشروع لطاقة الرياح في الصين يتم تمويله بالكامل من خلال قرض مشترك بين بنوك دولية، كما ساهمت المؤسسة بمبلغ 10 ملايين دولار في أسهم رأس مال هذه الشركة لمساعدتها في البحث عن أعمال خارج الصين حيث يمكنها أن تساعد بلدان أخرى في تنفيذ مشاريع غير مضرّة بالبيئة.

ولا يمثل هذا الاستثمار سوى جزء صغير من عمل مؤسسة التمويل الدولية في هذا المجال؛ ففي السنة المالية 2011، استثمرت المؤسسة 1.7 مليار دولار لحسابها الخاص في مشاريع غير مضرّة بالبيئة. وقبل السنة المالية 2013، سيتم توجيه 20 في المائة على الأقل من ارتباطات المؤسسة لثل هذه المشاريع مقابل 14 في المائة في الوقت الحالي.

ولمساعدة القطاع الخاص على تحسين فهم مخاطر تغير المناخ، تقوم المؤسسة بإجراء أبحاث حول الأثر الاقتصادي لتغير المناخ، وتقدم سلسلة دراسات مخاطر المناخ التي نشرت مؤخرا رؤية حول آثار وتداعيات تغير المناخ بالنسبة لأنشطة الأعمال - كيفية تأثير تغير المناخ على أداء الشركات من النواحي المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وعملت المؤسسة أيضا مع شركة ميرسر للاستشارات من أجل إصدار تقرير يوضح كيف تنطوي الاحتمالات المجهولة بشأن السياسات الدولية المعنية بالمناخ على مخاطر كبيرة بالنسبة لهيئات ومؤسسات الاستثمار على مدى العشرين سنة القادمة.

مزرعة رياح ناي بو
سي كي في منغوليا
الداخلية التابعة
لمجموعة ويند باور في
الصين.



تكلفة معالجة
الاحترار العالمي في
البلدان النامية يمكن
أن تصل إلى

275

مليار دولار سنويا



تشجيع استخدام الطاقة النظيفة

في السنة المالية 2011، استثمرت المؤسسة 1.7 مليار دولار في مشاريع غير مضرّة بالبيئة.

"بلدان الجنوب" في الهند وأفريقيا. وفي الصين، تساعد مؤسسة التمويل الدولية هذه الشركة في بناء محطة بطاقة 201 ميغاوات في منطقة جيانسو، وهي مقاطعة فقيرة في صحراء غوبي بها مواقع جيدة لتنفيذ مشروعات طاقة الرياح. وسوف تؤدي هذه المحطة الجديدة إلى تمكين الصين من تقياد مئات الآلاف من الأطنان من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وخلق فرص العمل، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة.

وتكتسب مثل هذه المشاريع أهمية فائقة؛ فالصين هي سوق طاقة الرياح الأسرع نمواً في العالم، ولكنها أيضاً أكبر بلد في العالم من حيث انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وقد تضاعفت قدرة توليد الكهرباء من طاقة الرياح في الصين في كل سنة من السنوات الأربع الماضية، وليست هناك أية علامات على توقف هذا الاتجاه - فالصين ملتزمة باستخدام المصادر المتجددة للحصول على 15 في المائة من احتياجاتها من الكهرباء قبل عام 2020.

ولتمويل محطة زياهي التابعة لشركة ويند باور في الصين، قدمت مؤسسة التمويل الدولية قرضاً يبلغ 45 مليون دولار إلى جانب تعبئة 95 مليون دولار من بنوك

تتسم مواجهة تغير المناخ بكونها باهظة التكلفة ومرتبطة ببعض التحديات التنموية الجسيمة - من حيث المياه، والغذاء، والصحة، والصراعات.

في غضون عشرين عاماً، يمكن أن تصل تكلفة معالجة الاحترار العالمي في البلدان النامية إلى 275 مليار دولار سنوياً، وهو استثمار لا يمكن تنفيذه بدون القطاع الخاص الذي يتوقع أن يدفع أكثر من 80 في المائة. تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع القطاع الخاص لدفع مسيرة مشاريع الطاقة المتجددة غير المضرّة بالبيئة إلى الأمام في أشد المناطق فقراً حيثما ينطوي تغير المناخ على إمكانية إلحاق أشد الأضرار والخسائر. وتوضح العلاقة بين المؤسسة ومجموعة ويند باور الصينية كيف تساعد المؤسسة في انتقال البلدان إلى مسار النمو الاقتصادي منخفض الكربون من خلال مساندة الشركات في زيادة استخدام الطاقة النظيفة ومصادر الطاقة المتجددة. وتقوم مجموعة ويند باور بتصنيع أبراج توربينات الرياح ثم تصميم وإنشاء وصيانة مزارع الرياح لها ولغيرها من الشركات. وأنشأت هذه المجموعة بالفعل 12 مزرعة رياح متوسطة الحجم في الصين بالتعاون مع شركات كبيرة مملوكة للحكومة، وهي تستكشف حالياً فرصاً للاستثمار فيما بين



تقديم رعاية صحية عالية الجودة إلى الفقراء

من شأن أول شراكة أبرمتها مؤسسة التمويل الدولية بين القطاعين العام والخاص في مجال الرعاية الصحية بالهند أن تؤدي إلى تقليل تكاليف العلاج.



المدين. ولكن الإشراف على هذه الجهات الخاصة محدود طبقاً لتقرير بعنوان "الشراكات في مجال الرعاية الصحية" نشرته مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي. وتساعد المؤسسة الحكومات في صوغ علاقات شراكة مع القطاع الخاص التي يمكنها تشجيع سبل التمويل الأفضل للرعاية الصحية للفقراء وتعزيز تنظيم هذه الخدمات على نحو أكثر فاعلية. وبستننح تقرير الشراكات في مجال الرعاية الصحية، وهو أول تقييم نظامي للعلاقة بين القطاعين العام والخاص المعنيين بالصحة العامة في 45 بلداً أفريقياً، أنه يمكن تحقيق أهداف الرعاية الصحية في منطقة أفريقيا بوتيرة أكثر سرعة من خلال تفعيل قوة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.



100
ألف شخص

من المتوقع حصولهم
على الخدمات سنوياً

85%

منهم يعيشون تحت
خط الفقر

(إلى اليمين وأعلى)
المستشفى التعليمي
بكلية الطب في
مدينة كورنول حيث
يحصل المرضى على
خدمات طب إشعاعي
متقدمة بدون أية
تكلفة إضافية.

يمكن أن تتحول المشكلات الطبية الروتينية إلى كوارث مفرجة إذا كانت الأسر غير قادرة على الحصول على خدمات من مستشفيات مجهزة بتكنولوجيا حديثة. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية على إيجاد طرق جديدة للتأكد من حصول الفقراء على الرعاية الصحية اللازمة، والتعلم من خبرات المؤسسة وتجاربها حتى يمكن محاكاة المشاريع المنتجة وتكرارها في مناطق أخرى. قامت المؤسسة بمساعدة أندرا براديش، وهي ولاية تقع على الساحل الجنوبي الشرقي للهند، في تحسين القدرة على الحصول على خدمات تشخيصية متقدمة من خلال تطوير علاقة شراكة فريدة بين القطاعين العام والخاص من أجل الارتقاء بخدمات الطب الإشعاعي في أربعة مستشفيات تعليمية. ويقوم كونسورتيوم من ووبرو- جي إي للرعاية الصحية وميدال للرعاية الصحية (Wipro-Medall Healthcare و GE Healthcare) بتجديد وبناء المرافق وتركيب الأجهزة والمعدات وتقديم الخدمات. علماً بأن تكلفة خدمات الفحص بالأشعة التي يقدمها هذا الكونسورتيوم سوف تبلغ حوالي نصف مثلتها في السوق - ما يحقق وفورات هائلة في خدمات لم يكن معظم سكان المنطقة قادرين على الحصول عليها في السابق. وتستند هذه المبادرة، وهي أول مبادرة للمؤسسة للشراكة في مجال الرعاية الصحية بين القطاعين العام والخاص في الهند، إلى إطار هيكلي يحقق تعظيم الأثر الإيجابي من خلال تفعيل الاستفادة من الخبرة التخصصية للقطاع الخاص في تحقيق أهداف السياسة العامة. وتوضح المبادرة كيف يمكن أن تكون علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص فاعلة وقادرة على تخطي نطاق استخداماتها التقليدي في مشاريع البنية التحتية، واشتراك دور المؤسسة على صياغة إطار شامل لتقديم إرشادات توجيهية لعلاقات الشراكة بين هذين القطاعين مستقبلاً: ما يؤدي إلى تعزيز تقديم خدمات الرعاية الصحية إلى الفئات المنخفضة ومتوسطة الدخل. ويفضل هذه المبادرة - التي يساندها الصندوق الاستثماري الهولندي للمساعدات الفنية - سوف يحصل المرضى المحرومون في كاكينادا وفيشاخاباتنام ووارانغال على خدمات الطب الإشعاعي المتقدمة مجاناً. وتتوقع أن تخدم هذه المبادرة 100 ألف شخص سنوياً، يعيش حوالي 85 في المائة منهم تحت خط الفقر. ولكن المنافع لن تعود على المرضى وحدهم، فسوف تستخدم كليات الطب هذه المرافق في تدريب الأطباء على أحدث التقنيات والأساليب: ما يساعد ولاية أندرا براديش في معالجة نقص الأخصائيين وتحسين الأوضاع في الولاية بما يحقق استبقاء الأطباء المهرة. ويمكن أن يضطلع القطاع الخاص بأداء دور كبير في مجال الرعاية الصحية في البلدان النامية. ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، مثلاً، غالباً ما تكون جهات تقديم الرعاية الصحية من القطاع الخاص هي الجهات الوحيدة المتاحة أمام الذين يعيشون في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في





10 ملايين دولار لخطابات اعتماد لشركة سيفباك، ما أدى إلى تسهيل استيراد البوليثيلين تبريفانات الراتنجية والمعدات الثقيلة. وتؤكد الشركة أن الضمانات التي قدمتها المؤسسة هي العامل الأساسي لنموها الرائع، ويقول توشار شاه المسؤول التنفيذي الأول للشركة إن الإيرادات زادت على مدى السنوات السبع الماضية من 5 إلى 40 مليون دولار، في حين ارتفع عدد الموظفين في الشركة من 80 إلى 450 موظفاً.

والواقع أن برنامج مؤسسة التمويل الدولية المعنى بتمويل التجارة العالمية قد اضطلع، منذ إنشائه قبل 6 سنوات تقريباً، بمساعدة الكثير من الشركات، مثل شركة سيفباك، وخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة - وخاصة في البلدان الفقيرة المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وكانت النتائج أكثر من رائعة، إذ تم إصدار أكثر من 9600 ضمان بقيمة وسيطة بلغت حوالي 270 ألف دولار منذ عام 2005، ولم تحدث خسارة واحدة.

وعلى القدر نفسه من الأهمية، أفسح هذا البرنامج المجال لتعميق مشاركة مؤسسة التمويل الدولية في البلدان الخارجة لتوها من أتون الصراعات والبلدان التي تواجه تحديات جسيمة، بما فيها هايتي ورواندا وسيراليون. علماً بأن برنامج المؤسسة المعنى بتوفير السيولة للتجارة العالمية، والذي تم إنشاؤه في أعقاب اندلاع الأزمة المالية، له سجل إنجاز قوي على نحو مماثل: فقد ساند هذا البرنامج تدفقات تجارية تزيد قيمتها على 11 مليار دولار بدون أية خسائر منذ عام 2009.

ومن المتوقع أن يزداد دور المؤسسة باطراد في سياق التكيف العالمي مع التطلعات الرأسمالية الجديدة التي تزيد من صعوبة وتكلفة حصول الشركات في البلدان منخفضة الدخل على التمويل اللازم للتجارة، ولعل هذا هو السبب في قيام المؤسسة بإطلاق مبادرات جديدة للتمويل القصير الأجل، بما في ذلك برنامج تمويل موردي التجارة العالمية والبرنامج العالمي لتمويل المستودعات، وتعمل المؤسسة على إنشاء إطار لقياس الأثر الإيجابي لتمويل التجارة.



تحفيز تدفقات التجارة في الأسواق الصعبة

عندما تقوم الشركات بنشاط تجاري، فإنها تبدأ في النمو، ومن ثم التوسع وتعيين المزيد من الموظفين.

لكن القول ليس كالفعل بالنسبة للشركات الصغيرة في الأسواق الأشد فقراً في العالم، إذ إن دخولها في النظام التجاري العالمي يحول دون تحقيقه الكثير من العقبات، ويرجع ذلك إلى تردد المؤسسات المالية الكبيرة في أغلب الأحوال في الدخول في أية علاقات عمل مع شركات وبنوك محلية غير ذائعة الصيت في البلدان النامية؛ ما يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم التجارة.

ويقول أشو غولات، مدير التمويل الجماعي في مجموعة سينارجي التي تعمل في استيراد قطع غيار السيارات في دار السلام في تنزانيا: "عندما تزاوّل أنشطة تجارية في أفريقيا، لن تجد أحداً يرغب في التعامل معك بدون خطاب اعتماد معزز". وتساعد مؤسسة التمويل الدولية في تغيير هذه الطريقة في التعامل؛ فعن طريق إصدار ضمانات الائتمان التي لا تُقدّم على إصدارها جهات أخرى، تقوم المؤسسة بتوفير السيولة اللازمة لتدفقات التجارة العالمية. ويغلّ عمل المؤسسة هذا نشاطاً قصير الأجل ومحدود المخاطر نسبياً، لكنه ينطوي على أثر إيجابي كبير. فمن شأن هذا النشاط الذي تقوم به المؤسسة أن يساند معاملات وصفقات لم يكن تنفيذها ممكناً بدون توفر ضمان من المؤسسة.

ونشير في هذا الصدد إلى شركة سيفباك، وهي شركة كينية تقوم بتصنيع الزجاجات والعبوات البلاستيكية لحوالي 500 شركة صغيرة ومتوسطة وشركات كبيرة متعددة الجنسيات، إذ قامت المؤسسة بإصدار 57 ضماناً بقيمة إجمالية تزيد على

ضمانات مؤسسة التمويل الدولية تساند حركة التجارة التي لم تكن لتحدث دون هذه الضمانات.



**"عندما تزاوّل
أنشطة تجارية
في أفريقيا، لن
تجد أحداً يرغب
في التعامل
معك بدون
خطاب اعتماد
معزز".**

أشو غولاتي،
مدير التمويل الجماعي
بمجموعة سينارجي

الاستشارية في إنشاء نظام للائتمان وإدارة المخاطر وتعزيز الرصد والمتابعة. وبفضل المؤسسة، تقوم هذه الشركة بتطبيق ممارسات لتفادي الإفراط في الاستدانة، وتشجيع تحسين سياسات تقييم الائتمان، وتعزيز شفافية الأسعار.

ويقول جوفند سنغ، المدير العام والمسؤول التنفيذي الأول لشركة أوتكارش: "لا يرغب في المخاطرة سوى عدد قليل للغاية من رجال البنوك والمؤسسات الخاصة، وخاصة في تلك الأسواق التي لم تستفد في العادة من النمو السائد في الفترة الماضية، وما تقدمه مؤسسة التمويل الدولية من دعم ومساندة يساعدنا في خدمة النساء اللواتي في حاجة إلى الخدمات المالية التي لم تكن متوفرة لهن على نحو تقليدي". تقوم مؤسسة التمويل الدولية أيضا بدعم حصول النساء على الخدمات المالية من خلال الشراكة مع الجمعية النسائية للمهن الحرة في الهند. وقدمت المؤسسة مؤخرا موارد تمويلية لبنك شرّي ماهيلا شاكاري التابع لتلك الجمعية، وهو بنك نسائي تعاوني تم إنشاؤه في عام 1974 بهدف تقديم قروض إلى النساء المشتغلات بالمهن والأعمال الحرة.

ويطبق بنك الجمعية النسائية نموذج أعمال جديدا يتيح خدمات الادخار والمعاشات التقاعدية والتأمين - علاوة على القروض - لـ 1.3 مليون امرأة متمتعبة بالعضوية في الجمعية الأم. وفي سياق المساعدات النسائية تقدمها المؤسسة، تعزز الجمعية النسائية للمهن الحرة الحصول على تراخيص بنكية في عموم الهند والتوسع في المناطق الريفية التي كانت محرومة في السابق من الخدمات المالية الكافية.



(أعلى) فول باتي ديفي مع أسرته في محل البقالة الذي تملكه في ولاية أوتار براديش في الهند.



دفعة لتنشيط سيدات الأعمال في المناطق الريفية في الهند

إتاحة القدرة على الحصول على التمويل تحقق ازدهار أنشطة الأعمال التي تؤديها النساء.

تغيرت حياة فول باتي ديفي للأفضل عندما حصلت على أول قرض تزيد قيمته قليلا على 200 دولار من شركة أوتكارش للتمويل الأصغر، وهي شركة تم إنشاؤها مؤخرا في ولاية أوتار براديش الفقيرة في الهند. فعلى مدى 15 عاما، عانت فول باتي والأميرين وهي تكسب دخلا زهيدا من بيع مواد غذائية على عربة يدوية صغيرة تقطع الشوارع والأزقة في قريتها جيئة وذهابا. ولكنها استطاعت تحقيق حلمها عندما ظهرت شركة أوتكارش على الساحة في عام 2010، إذ تمكنت أخيرا من افتتاح محل للبقالة في قريتها، ونحت العربة اليدوية جانبا.

حقق المحل سرعة في المبيعات، وتمكنت فول باتي من إرسال أطفالها إلى مدرسة أفضل وإيداع 50 دولارا كل شهر في حساب ادخار لأسرتها. وها هي تفكر الآن في استثمار آخر: وحدة للمشروبات المبردة. والواقع أن فول باتي واحدة من بين حوالي 60 ألف امرأة يتمتعن الآن في شمال الهند بالقدرة على الحصول على التمويل وزيادة الائتمانات بفضل الشراكة بين المؤسسة وشركة أوتكارش ومعناها التقدم باللغة الهندية المحلية؛ فهذه القروض الصغيرة تمكن النساء المقترضات من البدء في مزاولة نشاط جاري أو توسيع نشاط قائم، ويتسع المجال للمزيد من نمو هذا النشاط؛ فشركة التمويل الأصغر هذه تهدف إلى خدمة 500 ألف امرأة على مدى السنوات الخمس القادمة.

وساعدت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية بما قيمته 550 ألف دولار شركة أوتكارش على توسيع نطاق تقديم الخدمات المالية لسيدات الأعمال في المناطق الريفية في الهند، في حين ساعدت الخدمات



60
ألف امرأة

يتمتعن بالقدرة على الحصول على التمويل بفضل مؤسسة التمويل الدولية وشركة أوتكارش

تأثير

المؤسسة

تأثير المؤسسة

مشورة مؤسسة التمويل الدولية وأفكارها تصوغ ملامح السياسة في بلدان الأسواق الصاعدة.

تؤدي إرشادات وتوجيهات المؤسسة إلى جعل البلدان في وضع يمكنها من اجتذاب واستبقاء رأس المال اللازم لخلق فرص العمل وتحسين الأحوال المعيشية للناس. وتستخدم المؤسسة قوة تأثيرها في التعامل مع الشركات والحكومات في تعزيز الإدارة الرشيدة للمؤسسات والشركات، والارتقاء بمعايير الأداء، وتعزيز المقومات الأساسية لقطاع خاص يتمتع بالنشاط والحيوية، كما تستفيد المؤسسة من شبكة شركائها الواسعة في ضمان قدرة الشركات الصغيرة التي يعمل بها ملايين الناس على الحصول على الاستثمارات اللازمة.

ببساطة شديدة، يساعد عمل المؤسسة في صياغة أجندة السياسات، بل إن مؤسسات التمويل الإئتماني الأخرى تعتمد نظام المؤسسة في تقييم مخاطر حوكمة الشركات، وهو تحول له آثار ومضامين بعيدة المدى بالنسبة لبلدان الأسواق الصاعدة. وقد طلبت مجموعة العشرين الاستفادة من دور المؤسسة الريادي والقيادي في تطبيق مناهج جديدة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي فرصة فريدة لتمكين المزيد من الناس من الاندماج في الاقتصاد العالمي.



مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة العشرين: استنباط حلول للتحدي الرئيسي

تساعد المؤسسة في وضع أجندة عالمية لتمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.



**"إن الحاجة
ماسة إلى من
يفك الطلاس
من أجل ضمان
ترابط الجهود
وتفاعلها
ومساعدتنا في
تحديد الفجوات
المتبقية في
المعلومات"**

صاحبة السمو الملكي
الأميرة ماكسيما،
هولندا

بعيد مع المؤسسات المالية والوكالات المانحة وغيرها.

في بيتسبرغ، أطلق زعماء مجموعة العشرين المبادرة الجديدة للاشتغال المالي، ملتزمين بتوسيع نطاق العمل العالمي على أفضل وجه لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياق تفويض أوسع نطاقاً، وتحقيق ذلك، طلب الزعماء من مؤسسة التمويل الدولية تقديم الدعم والمساندة، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي، بشأن ثلاث مهام محورية:

- تقديم المشورة إلى مجموعة خبراء الاشتغال المالي، وهي هيئة جديدة رفيعة المستوى معنية بمهام تبادل المعرفة عن النماذج الناجحة لتقديم الخدمات المالية إلى الفقراء وزيادة حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل. وبناءً على نصيحة من المؤسسة، تم إنشاء الشراكة العالمية الجديدة للاشتغال المالي.
- إعداد تقرير زيادة سبل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية في البلدان النامية، وهو تقرير شامل يلخص فجوة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها مع عرض موجز لردود الفعل من 164 حكومة ومؤسسة تمويل إثنائي وجهة قطاع خاص.

"من يفك طلاس هذا اللغز؟" إنه سؤال أساسي لواضعي السياسات والمؤسسات المعنية بالتصدي لتحديات التنمية. طرحت هذا السؤال في عام 2010 سمو الأميرة ماكسيما من مملكة هولندا، المستشارة الخاصة للسيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التمويل الشامل من أجل التنمية. وقالت سموها: "إن الحاجة ماسة إلى من يفك الطلاس من أجل ضمان ترابط الجهود وتفاعلها ومساعدتنا في تحديد الفجوات المتبقية في المعلومات".

طالب قادة دول مجموعة العشرين - المنتدى العالمي الرئيسي لتنسيق السياسات الاقتصادية - بأن تقوم مؤسسة التمويل الدولية بهذا الدور لتعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل. ونوهت مجموعة العشرين إلى خبرة المؤسسة على مدى عشرات السنين في وضع الأجندة العالمية لتطويع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ فهذه الخبرة تعطي المؤسسة فضلاً كبيراً من المعرفة التي يمكن تبادلها، واستخلاص الدروس من العمل الشامل في كل منطقة من العالم في مجالات الاستثمار وإسداء المشورة ووضع السياسات وإجراء البحوث، والعلاقات والشراكات القائمة منذ أمد

تأثير المؤسسة

• مساندة مسابقة التصدي لتحديات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وهي مسابقة عالمية لإعداد مقترحات مبتكرة من القطاع الخاص بشأن تقوية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق نتائج واسعة النطاق عن طريق الاستفادة المثلى من الموارد المحدودة للأموال العامة. وللمساعدة في جلب منافع الاشتغال المالي للملايين من الناس، تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع كندا وشركاء آخرين من أجل تسهيل إنشاء صندوق للتمويل المبتكر للشركات الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ المقترحات الفائزة في منافسة التصدي لتحديات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة قبل نوفمبر/تشرين الثاني.



عمال في مؤسسة ماندينكا، وهي مؤسسة أعمال صغيرة في ميكسيكو سيتي خُصل على دعم من شركة باورتي المتعاملة مع المؤسسة.



تقدما من نوعه. وتعتزم مؤسسات التمويل الإيماني استخدام هذه المبادئ التوجيهية في تقييم جودة حوكمة الشركات التي تحصل على استثمارات من تلك المؤسسات. وسوف تقوم مؤسسات التمويل الإيماني أيضا بحث المؤسسات المالية العالمية على النظر في تطبيق هذه المبادئ التوجيهية في استثماراتهما في البلدان النامية. وضم فريق العمل هذا مؤسسة التمويل الدولية، وبنك البحر الأسود للتجارة والتنمية، وبنك التنمية لدول أمريكا اللاتينية (مؤسسة الأنديز الإيمانية)، ومؤسسة الكومنولث للتنمية التابعة للمملكة المتحدة، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الهولندي للتمويل التنموي، وبنك غرامين للتنمية. وبالفعل، بدأت بعض البنوك، مثل البنك الهولندي للتمويل التنموي، في تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية الجديدة. ومن المتوقع أن يتم اعتماد هذه المبادئ التوجيهية من قبل مؤسسات وبنوك أخرى في أواخر عام 2011.

وترى مؤسسة التمويل الدولية وشركاؤها في هذه المبادرة أن الخبرة التخصصية للمؤسسة في تقديم التمويل والخدمات الاستشارية تجعلها قادرة على أداء دور مهم في تحسين حوكمة الشركات. ويؤدي اعتماد نهج مشترك من قبل مؤسسات التمويل الإيماني إلى وضع معيار للعناية الواجبة ويساعد في صوغ التوقعات المشتركة بين المتعاملين مع المؤسسة والارتقاء بمعايير حوكمة الشركات في بلدان الأسواق الصاعدة.



الارتقاء بالمعايير العالمية لحوكمة الشركات

نعمل مع المؤسسات الأخرى على النهوض بمعايير حوكمة الشركات.

في عصر العولمة السريعة، يمكن أن يتوقف مصير اقتصادات بالكامل على كيفية حوكمة الشركات والمؤسسات؛ فالشركات ذات الإدارة الجيدة تكون قادرة على نحو أفضل على جذب رأس المال والتصدي لتحديات المنافسة وتهيئة الأوضاع اللازمة للنجاح الطويل الأمد. وتوفر مثل هذه الشركات لنفسها - من خلال الحوكمة المؤسسية السليمة - سبل الحماية من مخاطر سوء الإدارة والفساد. وبفعلها ذلك، تساعد هذه الشركات أيضا في تعزيز الاقتصادات الوطنية. لعبت مؤسسة التمويل الدولية دورا مهما في تشجيع الحوكمة السليمة للشركات في البلدان النامية على مدى عقود عديدة؛ فالخبرة العريضة للمؤسسة تحفز المستثمرين على اللجوء للمؤسسة للاستفادة من إمكاناتها الريادية والقيادية. واليوم، تعمل المؤسسة أيضا مع مؤسسات التمويل الإيماني الرئيسية من أجل وضع إطار مشترك لتحسين حوكمة الشركات التي تتعامل مع المؤسسة. في السنة المالية 2011، اتفق فريق عمل يمثل أكثر من 30 مؤسسة للتمويل الإيماني على اعتماد مجموعة من المعايير المستندة جزئيا إلى منهجية المؤسسة المعنية بحوكمة الشركات - وهي نظام لتقييم مخاطر حوكمة الشركات يُعد الأكثر



30

مؤسسة للتمويل
الإيماني تنظر في
اعتماد معايير
مستندة إلى
منهجية مؤسسة
التمويل الدولية
المعنية بحوكمة
الشركات.

تأثير المؤسسة

وفي مقدور الصندوق الذي أنشأته مؤسسة التمويل الدولية أن يساعد في معالجة بعض الاحتمالات المجهولة عن طريق شراء اعتمادات خفض الكربون مباشرة من الشركات القائمة بتنفيذ مشاريع مؤدية لتخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (غازات الدفيئة). وسوف يتيح هذا الصندوق الكثير من تدفقات الإيرادات اللازمة لمواصلة تنفيذ المشاريع غير المصنة بالمناخ.

وقد ارتبطت مؤسسة التمويل الدولية بتقديم 15 مليون يورو لحسابها الخاص في هذا الصندوق، بالإضافة إلى قيامها بتعبئة 135 مليون يورو من مجموعات الطاقة الأوروبية. ويرى المستثمرون ذوو النظرة التطلعية توافر فرص عمل كبيرة في أنشطة تخفيض انبعاثات الكربون بعد عام 2012.

وفي إطار مجموعة البنك الدولي، دخلت مؤسسة التمويل الدولية أيضا في شراكة مع مشروع الإفصاح عن الكربون - وهو أكبر قاعدة معلومات في العالم للبيانات المؤسسية الخاصة بتغير المناخ - وتقوم المنظمات الأعضاء في هذا المشروع بالإفصاح طوعية عن معلومات انبعاثات الكربون من أجل جذب موارد التمويل من المستثمرين المحتملين.

يمثل الحد من آثار تغير المناخ على البلدان النامية أولوية كبيرة بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية، وفي الوقت نفسه، فإن أكبر زيادة في الطلب على الطاقة تأتي من جانب البلدان النامية التي تعتبر الأكثر نمواً في العالم. ولذلك، تهدف المؤسسة إلى تخصيص 20 في المائة على الأقل من ارتباطات استثماراتها لمشاريع غير مضرّة بالبيئة بحلول السنة المالية 2013، بزيادة ملموسة عن المستوى الراهن الذي يبلغ حوالي 14 في المائة.



تخفيف الاحتمالات المجهولة في أسواق الكربون

صندوق تمويل خفض انبعاثات الكربون لما بعد عام 2012 يتيح القدرة على المساعدة على استمرار تنفيذ المشاريع غير المضرّة بالمناخ.

من شأن غياب اتفاقية عالمية بشأن تغير المناخ أن يؤدي إلى إلحاق الضرر بالبيئة - ولكن ذلك الأمر بالفعل يلحق الضرر بالأسواق. ومن المؤكد أن البلدان والأسواق في حاجة مستمرة إلى اتخاذ قرارات بشأن الاستثمار. وبدون توفر إطار عالمي، سيواجه تمويل المشاريع غير المضرّة بالمناخ المخاطر وتسود الاحتمالات المجهولة في أسواق الكربون.

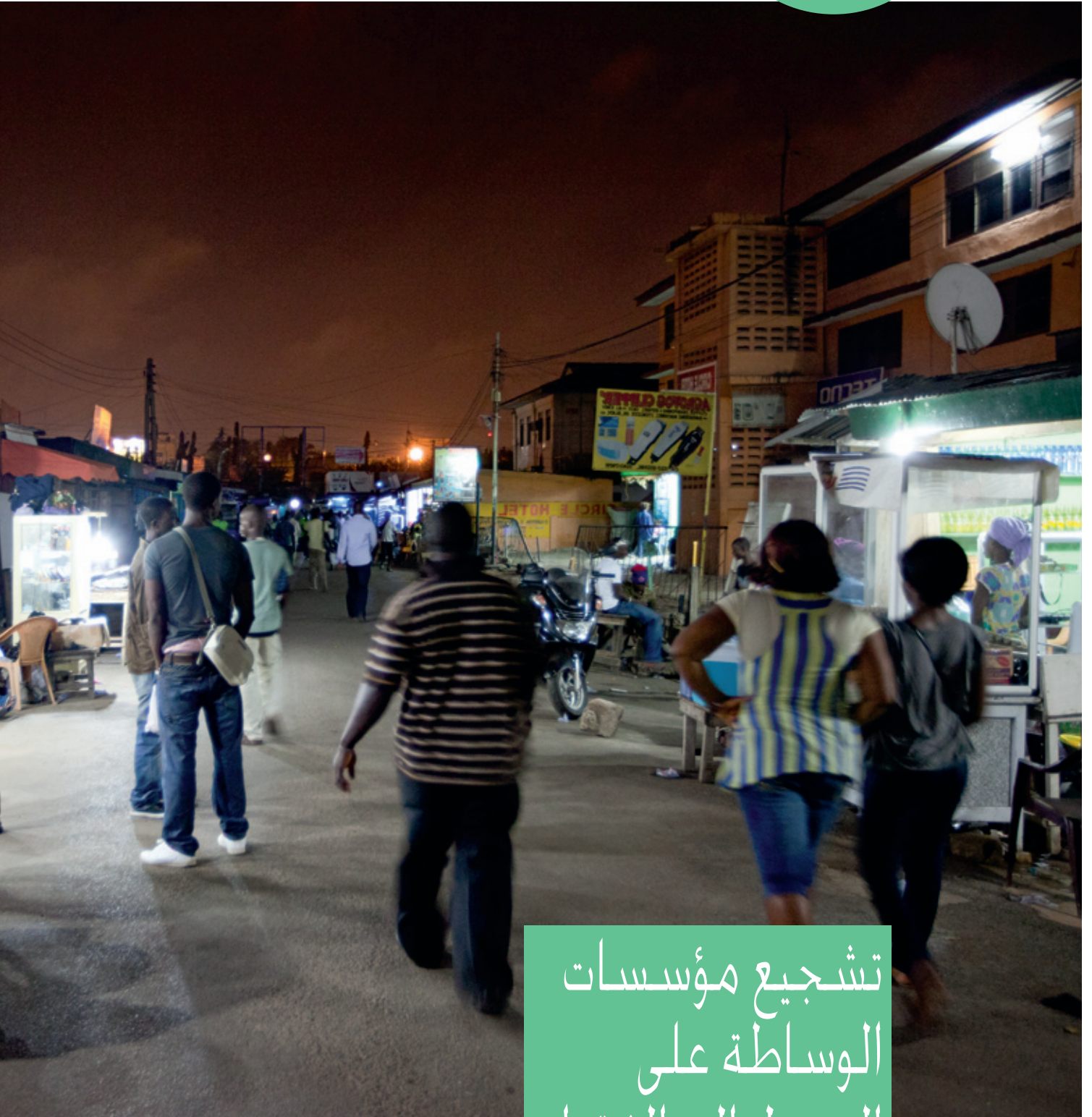
ولتخفيف هذه المخاطر وتشجيع النمو المنخفض الكربون، قامت مؤسسة التمويل الدولية في فبراير/شباط 2011 بتدشين صندوق تمويل خفض انبعاثات الكربون لما بعد عام 2012. وتم استكمال الاشتراكات في هذا الصندوق في يونيو/حزيران 2011. وسيقوم الصندوق بشراء شهادات تخفيض الانبعاثات - التي تمثل نوعاً من اعتمادات خفض انبعاثات الكربون التي يحكمها بروتوكول كيوتو - ويتواصل هذا الشراء حتى نهاية عام 2020. أي بعد وقت طويل من فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو الذي ينتهي العمل به في عام 2012. وما لم يتوفر إطار دولي جديد، سوف تسود الاحتمالات المجهولة في سوق اعتمادات الكربون. ونتيجة لذلك، فإن موارد تمويل مشاريع خفض انبعاثات الكربون في بلدان الأسواق الصاعدة كانت، وسوف تظل، موارد محدودة.



بحلول السنة المالية

20%

على الأقل من
استثمارات مؤسسة
التمويل الدولية
سكنون استثمارات
غير مضرّة بالمناخ.



تشجيع مؤسسات الوساطة على الوصول إلى الفقراء

يمكن لمؤسسة التمويل الدولية الوصول إلى الفقراء بسرعة وعلى نحو مستدام عن طريق شبكة من المؤسسات المالية.

تأثير المؤسسة



وقد أتاحت مؤسسات الوساطة المالية، على مدى العقود القليلة الماضية، حصول مئات الملايين من الناس في بلدان الأسواق الصاعدة على القروض لأغراض التمويل. إلا أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي عمله وإجازه لسد فجوة النقص في الائتمان. وتعتقد المؤسسة أنه ليست هناك طريقة أكثر كفاءة لتحقيق هذه الغاية من تفعيل الاستفادة من شبكة المؤسسة وشركائها المؤثفين في مساعدة الفقراء والفئات الضعيفة والمحرومة.



مؤسسات الوساطة المالية المتعاملة معنا منحت

10

ملايين قرض إلى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة والصغرى في عام 2010.



(أعلاه وإلى اليسار) ساعد ضمان من مؤسسة التمويل الدولية لتمويل التجارة في تأمين الموارد التمويلية الضرورية لشراء محول كهربائي جديد من شأنه المساعدة في التخفيف من مرآت انقطاع التيار الكهربائي في أكرا بغانا.

تفتقر حوالي 400 مليون شركة ومؤسسة أعمال في البلدان النامية إلى الائتمانات اللازمة لتحقيق النمو. ويعمل بهذه المؤسسات عادة أقل من 250 موظفا، ولكن ذلك يمثل حوالي نصف فرص العمل التي يتم خلقها في البلدان النامية.

ويبلغ مجموع الاحتياجات التمويلية غير المستوفاة أكثر من تريليوني دولار - وهو مبلغ يساوي إجمالي الناتج المحلي لبعض البلدان الأكثر ثراء في العالم. والواقع أن توفير هذا المبلغ يتجاوز كثيرا قدرة أية مؤسسة. ولا يمكن التصدي لهذا التحدي إلا من خلال شبكة واسعة من المؤسسات المالية.

وتؤدي مؤسسة التمويل الدولية دورا بالغ الأهمية في هذا الصدد. فقد قامت المؤسسة، على مدى 6 عقود منذ إنشائها، ببناء واحدة من أكبر شبكات مؤسسات الوساطة المالية العاملة في البلدان النامية. وتعمل المؤسسة مع أكثر من 750 مؤسسة مالية تهيمن على أكثر من 30 ألف نقطة توزيع في جميع أرجاء البلدان النامية تقريبا.

وتؤدي هذه الشبكة القوية إلى توصيل الخدمات إلى الفقراء بسرعة وعلى نحو مستدام. وتعمل المؤسسة على الاستفادة من هذه الشبكة بأقصى درجة ممكنة - من حيث تقديم التمويل إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومساندة سيدات الأعمال، وتشجيع الاستثمارات غير المضرة بالناتج، وتعزيز التمويل المسؤول، والتحسينات العامة للمعايير الاجتماعية والبيئية في البلدان النامية.

في السنة المالية 2011، تم توجيه حوالي نصف استثمارات المؤسسة في مؤسسات الوساطة المالية إلى البلدان الأشد فقرا التي تقوم بخدماتها المؤسسة الدولية للتنمية. وساعد العمل مع هذه المؤسسات على تحسين قدرة منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الحصول على القروض. وفي السنة المالية 2010، قامت مؤسسات الوساطة المالية، التي تتوفر عنها بيانات لدى مؤسسة التمويل الدولية، بتقديم حوالي 10 ملايين قرض لتلك الشركات بقيمة إجمالية بلغت أكثر من 140 مليار دولار. وأدى ذلك أيضا إلى تمكين المؤسسة من مساعدة البنوك المحلية في تحسين قدرتها على خدمة الفقراء والفئات المحرومة - من خلال أنشطة، مثل تقديم المشورة بشأن تنويع الأدوات المالية لتلك البنوك.

وتريد مؤسسة التمويل الدولية أن تتحلى المؤسسات المالية المستفيدة من استثماراتنا بروح المسؤولية في أداء عملها. وتشترط المؤسسة امتثال تلك المؤسسات لمعايير الأداء (انظر الصفحة 72) بشأن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ونظم الإدارة وأوضاع العمل والعمال. ويتم توجيه تلك المؤسسات إلى الالتزام بقائمة العمليات المستبعدة التي تمنع الاستثمار في مشاريع وأنشطة تمنع المؤسسة عن الاستثمار فيها (انظر الصفحة 100)، كما تم تحديث إطار الاستخدام (انظر الصفحة 96) بطريقة تلزم تلك المؤسسات بتصنيف مخاطر حافظة عملياتها على نحو أكثر وضوحا والمشاركة بنشاط مع جماعات المجتمع المدني فيما يتعلق بهذه القضايا.



وخطط المياه والمدارس والمباني الحكومية. وسرعان ما تبادر مؤسسة التمويل الدولية بتقديم المساعدة إلى البلدان الخارجة لتوها من الصراعات. وفي هذه السنة، وفي غضون أشهر قليلة من انتهاء الاشتباكات في كوت ديفوار، استثمرت المؤسسة مليون دولار في مؤسسة أدفانس كوت ديفوار للتمويل الأصغر لمساعدتها في توسيع نطاق تقديم القروض.

وتبدأ مشاركة المؤسسة عادة بتقديم الخدمات الاستشارية - وخاصة في مجال مناخ الاستثمار، مما يساعد في إعادة بناء وفتح الأسواق.

وفي هذه السنة أيضا، يشير تقييم مستقل لأعمال المؤسسة المعنية بالاستثمارات المرتبطة بقضايا تغير المناخ في بوركينا فاسو وليبيريا ورواندا وسيراليون - وجميعها بلدان كانت قد شهدت مؤخرا نشوب صراعات - إلى أن الإصلاحات التي ساعدت المؤسسة في تنفيذها أدت إلى إنشاء حوالي 12 ألف شركة، وتنفيذ استثمارات بين القطاعين العام والخاص بما تصل قيمته إلى 90 مليون دولار، وخلق أكثر من 50 ألف فرصة عمل.

بالإضافة لذلك، ساعد عمل المؤسسة مع البنك الدولي في تحقيق النجاح والتقدم في 16 بلدا عضوا في منظمة مواعمة قوانين الأعمال في أفريقيا، علما بأن الصراعات قد أثرت في العديد من هذه البلدان. وساعدت المؤسسة تلك المنظمة أيضا على مواعمة وتنسيق القوانين التجارية الرئيسية للمرة الأولى. ومن شأن ذلك أن يساعد هذه البلدان على جذب الاستثمار وفتح آفاق الفرص أمام رجال الأعمال المحليين.



تمهيد الطريق للاستثمار في البلدان المتأثرة بالصراعات

الاستثمار يطلق شرارة النمو الاقتصادي ويزيد حوافز الحفاظ على السلام.



11 ألف شركة

تم تسجيلها في
جنوب السودان منذ
عام 2006



(إلى اليسار) بتر آتم،
مدير شركة رينو ستارز
للإنشاءات التي قامت
ببناء طرق ومدارس
ومياني حكومية في
جنوب السودان.

الاستقرار السياسي الذي يجب أن يكون متبوعا بسرعة بالتنمية الاقتصادية. وعلى مدى السنوات الست الماضية، تعهدت مؤسسة التمويل الدولية وشركاؤها - بما في ذلك الدانمرك وأيرلندا وهولندا والنرويج والولايات المتحدة - بتقديم 9 ملايين دولار لمساعدة جنوب السودان على سنّ التشريعات الخاصة بإصلاح الأنظمة وبيئة الأعمال.

ونتيجة لجهود الإصلاح، بما في ذلك إنشاء سجل جديد للشركات، تم تسجيل أكثر من 11 ألف شركة في البلاد منذ عام 2006. وطبقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال في جوبا لعام 2011 الصادر عن مجموعة البنك الدولي، يستغرق الآن إنشاء شركة جديدة 15 يوما - وهو معدل قريب من المتوسط الخاص بالبلدان المتقدمة الكبرى.

ويؤدي العمل الذي تقوم به مؤسسة التمويل الدولية إلى حدوث تحولات هائلة بالنسبة لرجال الأعمال، مثل بتر آتم، وهو جندي سابق أصبحت الشركة التي أنشأها من أوائل الشركات المستفيدة من إنشاء سجل جديد للشركات، وقامت شركة آتم أكثر من أية شركة محلية أخرى ببناء الكثير من تجهيزات البنية التحتية في جنوب السودان، حيث نفذت عقود تزيد قيمتها على 8 ملايين دولار لبناء الطرق والجسور

يؤدي الصراع إلى انعدام الاستقرار الاقتصادي الذي يمكن أن يسفر بدوره عن زيادة احتدام الصراعات. ويمكن أن يشكل الصراع حلقة ذاتية الدفع في البلدان النامية الخارجة لتوها من آتون الحرب.

تقوم مؤسسة التمويل الدولية بمساعدة هذه البلدان على جذب الاستثمارات، والحد من الحواجز الماثلة أمام دخول الشركات إلى السوق، وزيادة الائتمانات المتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة - وجميعها عوامل قادرة على إطلاق شرارة النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الحوافز الدافعة إلى الحفاظ على السلام.

تمثل التنمية بعد انتهاء الصراعات أولوية بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية؛ فطبقا لمطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم 2011"، يعيش حوالي 1.5 مليار شخص في بلدان تعرضت لحلقات متكررة من العنف السياسي والجنائي. ولم يستطع بلد واحد من البلدان منخفضة الدخل التي تواجه هذه التحديات تحقيق أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية.

ويسعى جنوب السودان، وهو بلد تأثر فيه ملايين الناس بأعمال العنف، إلى وضع نهاية لهذه الحلقة. ومنذ إعلان استقلالها مؤخرا عن شمال السودان، اتخذت جمهورية جنوب السودان خطوات مهمة نحو تحقيق

تأثير المؤسسة

الطوعي لإدارة المخاطر الذي تستخدمه 71 مؤسسة مالية في مختلف أنحاء العالم. وتقوم الشركات بوتيرة متزايدة بإدراج هذه المعايير في سياساتها، ويرى المستثمرون أن تطبيق هذه المعايير هو دليل على الجودة. وبالإضافة إلى ذلك، تنتم الإشارة إلى تطبيق معايير الأداء هذه في عمليات 15 مؤسسة أوروبية للتمويل الإئتماني و32 وكالة لائتمانات الصادرات في بلدان أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتستخدم الحكومات الآن معايير المؤسسة باعتبارها نقطة مرجعية في توجيه رسم السياسات: فبنغلاديش وكندا والصين والنرويج وفيتنام، على سبيل المثال لا الحصر، تشير - أو تعتزم الإشارة - إلى معايير مؤسسة التمويل الدولية في جهد يرمي إلى إرشاد وتوجيه الشركات نحو تحقيق الاستدامة، ولا سيما الشركات العاملة في القطاع المالي وقطاع الصناعات الاستخراجية.



تعزير أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية

يتزايد اعتماد مؤسسات الأعمال الخاصة للمعايير البيئية والاجتماعية التي وضعتها مؤسسة التمويل الدولية.



15

مؤسسة أوروبية للتمويل الإئتماني و

32

وكالة لائتمانات الصادرات تلتمز في عملياتها بتطبيق معايير الأداء التي حددتها المؤسسة

- معالجة الآثار في البشر وحالات الإخلاء بالإكراه، والسماح باستمرار قدرة المجتمعات المحلية على الوصول إلى مواقع التراث الثقافي الكائنة في الأراضي التي تم شراؤها.
- ضمان تفعيل المزيد من المشاورات القوية بشأن المشاريع ذات الآثار السلبية المحتملة على الشعوب الأصلية من خلال تطبيق مبدأ "الموافقة الحرة والسبقة والمستنيرة".
- زيادة المتطلبات الأساسية الواجب استيفائها من قبل المتعاملين مع المؤسسة فيما يتعلق بالموائل الحساسة.
- زيادة الشفافية - وخديدا من خلال سياسة المؤسسة المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات (انظر الصفحة 100) فيما يتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي والآثار الإئتماني لمشاريع واستثمارات المؤسسة، بما في ذلك المشاريع المنفذة مع مؤسسات الوساطة المالية وفي أنشطة الخدمات الاستشارية.

والمواقع أن تأثير إطار الاستدامة يتجاوز نطاق مؤسسة التمويل الدولية؛ فمعايير الأداء التي حددتها المؤسسة (انظر الصفحة 72)، التي تُحدد مسؤوليات المتعاملين مع المؤسسة بشأن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، هي المعايير التي تشكل الأساس لمبادئ التعادل والإطار

يتعاطم الأثر الإئتماني لمؤسسة التمويل الدولية عندما يقوم المتعاملون معها بإدارة أنشطة أعمال قابلة للاستمرار. ويساعد إطار المؤسسة المعني بالاستدامة تلك الجهات في تحقيق هذا الهدف: فإطار الاستدامة يعمل على تعزيز سلامة الممارسات البيئية والاجتماعية، وتعميق الأثر الإئتماني للمؤسسة، وتشجيع الشفافية والمساءلة.

وفي هذه السنة - وبعد مشاورات لمدة 18 شهرا مع الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة - قامت المؤسسة بتحديث إطار الاستدامة ليعكس التطور السريع لأفضل الممارسات المتعلقة بالاستدامة وتخفيف المخاطر. وتعالج عملية التحديث هذه قضايا شائكة، مثل إدارة سلاسل التوريد، وتغير المناخ، وبرامج الأعمال وحقوق الإنسان. وتتضمن التغييرات الرئيسية ما يلي:

- خفض حد الإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة من قبل المتعاملين مع المؤسسة - بما يعادل 100 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا إلى 25 ألف طن. ومن شأن ذلك أن يتيح للمؤسسة فرصة أفضل لفهم الأثر الناتج عن حافظة عملياتها وتوسيع نطاق الدراسات التحليلية التي تجريها المؤسسة حول كفاءة استخدام الطاقة.

الأيضاح

والبرهان

خلق الفرص ظاهرة متعددة.

من شأن مشاركتنا في الأسواق المحفوفة بالتحديات أن تشجع القطاع الخاص على أن يقتدي بمؤسسة التمويل الدولية ويحذو حذوها. وبنجاحها في أماكن أهملها المستثمرون التقليديون. تضرب المؤسسة مثلاً مهماً – بتعزيز الحصول على التمويل في البلدان النامية وجعلها أكثر قدرة على المنافسة وأكثر مرونة في مواجهة الأزمات. وفي الوقت نفسه، فإن الخدمات الاستشارية من جانب المؤسسة توضح أن جهود تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الأسواق المالية المحلية تمنح البلدان الفقيرة القدرة على جذب المزيد من رؤوس أموال القطاع الخاص التي تكون الحاجة ماسة إليها؛ مما يعزز الحجج المؤيدة لممارسات الأعمال المستدامة. يوضح عمل المؤسسة أن القطاع الخاص يتمتع بالقدرة على تحفيز الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب وخاصة في البلدان التي تجاهد في سبيل التحرر من أغلال سنوات الصراع؛ كما أنه يوضح كيف يمكن أن تستفيد البلدان الفقيرة من قوة التكنولوجيا المتقدمة، وافتتاح أسواق جديدة على نحو مستمر. ويوضح عمل المؤسسة أيضاً قدرة الشركات المملوكة للنساء على دفع عجلة النمو وخلق فرص العمل وإعادة صياغة المجتمعات المحلية. والأهم من ذلك أنه يوضح أن الفرص في الأسواق الأقل نمواً – ليست حكراً على مؤسسة التمويل الدولية وحدها بل هي متاحة أمام جميع المستثمرين.





شركة زين العراق
للاتصالات تمتلك

50%

من سوق الهاتف
الجوال في العراق

تسهيل استثمارات بلدان الجنوب في العراق

من الممكن تمويل مشاريع البنية التحتية في العراق على الرغم من البيئة المخفوفة بالتحديات.

استثمار لها في العراق حتى الآن. ويتكون البرنامج من فرض من المؤسسة يبلغ 155 مليون دولار، بالإضافة إلى فرض من الفئة ب بواقع 50 مليون دولار من البنك الأهلي المتحد. و4 قروض مشتركة موازية يبلغ مجموعها 195 مليون دولار من إحدى مؤسسات التمويل الإنمائي - أي تعبئة موارد مالية بلغت في مجملها 245 مليون دولار، وهذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها هذه الجهات باستثمارات في العراق على هذا النحو. وسوف تستخدم شركة زين العراق هذه الأموال في تحسين تغطية الشبكات وقدراتها، وتغطية رسوم الترخيص، وسداد القروض المرتبطة بشراء شركة عراقنا. وقد أرسلت مساندة مؤسسة التمويل الدولية لهذا المشروع، في وقت مبكر وقبل المقرضين الآخرين. إشارة إيجابية إلى المستثمرين المحتملين مؤداها أنه من الممكن تمويل مشاريع البنية التحتية في العراق على الرغم من البيئة المخفوفة بالتحديات. ومن شأن هذا المشروع توسيع نطاق تغطية خدمات الهاتف الجوال لتشمل المناطق الفقيرة التي لا تصل إليها تلك الخدمات، وتشجيع التوظيف المباشر وغير المباشر للعمال في هذا القطاع الرئيسي غير النفط. ودعم تقديم الخدمات الاجتماعية، وتعزيز إستراتيجية المؤسسة المعنية بمساندة البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. وتمتلك شركة زين العراق أكثر من 50 في المائة من سوق الهاتف الجوال في العراق، وهي تتوقع ارتفاع عدد مستخدمي الهاتف الجوال بأكثر من 4 ملايين مشترك في السنوات الخمس القادمة، وبذلك يقترب حجم قاعدة العملاء في العراق من 20 مليون مشترك.

تواجه البلدان الخارجة لتوها من أنون الصراعات تحديات تنموية هائلة، حيث الحاجة ماسة على نحو عاجل وملح إلى خلق فرص العمل واستقطاب الاستثمارات وإنشاء البنية التحتية.

ونظمت مؤسسة التمويل الدولية برنامجاً لتقديم تسهيلات قروض لمدة 7 سنوات بواقع 400 مليون دولار إلى شركة زين العراق وهي أكبر شركة للهاتف الجوال في العراق؛ بما يبرز القدرة الفريدة للمؤسسة على تلبية مجموعة من الأهداف الإنمائية في الأماكن التي تواجه تحديات عاتية.

ويساند هذا البرنامج الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب وتقديم دعم مالي إلى هذا البلد الذي مزقته الحروب، وتعبئة رؤوس أموال دولية، وتخفيف المخاطر السياسية، وتعزيز العلاقة طويلة الأمد مع شريك إستراتيجي للمؤسسة، ويتم إنجاز ذلك في ظل توسيع نطاق خدمات الاتصالات وتشجيع خلق فرص العمل في بلد ذاق الأمرين على مدى عقود من الصراعات ويرى المستثمرون أنه محفوف بمخاطر شديدة.

وزين العراق شركة تابعة لمجموعة زين الكويت، التي تعد شريكا للمؤسسة منذ فترة طويلة، وهي شركة رائدة في تشغيل خدمات الهاتف الجوال لـ 72.5 مليون مشترك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وأدى استحواذ شركة زين العراق على شركة عراقنا إلى تحويلها إلى أكبر شركة للهاتف الجوال في العراق.

ويمثل برنامج التسهيلات لشركة زين العراق أول استثمار للمؤسسة في البنية التحتية وهو أكبر

تتوقع شركة زين
العراق للاتصالات
ارتفاع عدد
مستخدمي الهاتف
الجوال بأكثر من 4
ملايين مشترك خلال
السنوات الخمس
القادمة.



المؤسسة من خلال الخدمات الاستشارية أيضا بتدريب أكثر من 1500 من مدبري الشركات الصغيرة والمتوسطة من مختلف أنحاء هايتي. وتحسين قدرة تلك الشركات على النمو وإمكانات خلق الوظائف وفرص العمل.

يملك مستثمرون محليون حصة الأغلبية في محطة الطاقة الكهربائية التي ستقوم بإنتاج الكهرباء لشركة المرافق المملوكة للدولة بموجب اتفاقية شراء لمدة 15 سنة. وقدمت المؤسسة 17 مليون دولار لتمويل الديون، وتعبئة 12 مليون دولار من البنك الهولندي للتمويل التنموي و28 مليون دولار من بنوك محلية ومستثمرين محليين. وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع 57 مليون دولار.



35%

زيادة في قدرات توليد
الطاقة في منطقة
بورت أوبرنس

(أعلى) عمال
يستكملون المرحلة
الآخيرة من الإنشاءات
في محطة توليد
الطاقة الكهربائية في
بورت أوبرنس



استعادة الطاقة الكهربائية بجهود تضرب مثلاً يحتذى به

مؤسسة التمويل الدولية تساعد في زيادة القدرة على الحصول على الكهرباء في أعقاب زلزال هايتي.

بالإضافة إلى هذه المنافع الفورية، يقصد بهذه المبادرة أيضا توضيح إمكانية تنفيذ مشاريع إنشائية ناجحة - وضرورة بالفعل - في ظل أوضاع هشة بعد حدوث الكوارث. وقد ظهرت الحاجة إلى تدفق معونة خارجية كبيرة وتشجيعها؛ ولكن من المهم أيضا إطلاق شرارة المشاريع المحلية الخاصة وتشجيع فرص الاستثمار المرتبطة بإعادة الإعمار.

كانت استجابة المؤسسة سريعة تجاه زلزال هايتي من خلال استثمار 15 مليون دولار في مشاريع تركز على خلق فرص العمل في قطاعات الملابس والتمويل والتعدين والضيافة. وتبلغ حافطة استثمارات المؤسسة في هايتي 47.7 مليون دولار في 7 عمليات. وقامت المؤسسة من خلال الخدمات الاستشارية أيضا بتنظيم شراكة بين القطاعين العام والخاص أسفرت عن أكبر استثمار أجنبي مباشر منذ حدوث الزلزال: 100 مليون دولار من فيتل، وهي أكبر شركة للهاتف المحمول في هايتي، إلى هيئة اتصالات هايتي من أجل تحديث أنظمة الاتصالات.

وتقوم مشاريع الاستثمار التي توفرها المؤسسة وخدماتها الاستشارية بمساعدة خلق 5 آلاف فرصة عمل جديدة في هايتي وحماية 5 آلاف وظيفة قائمة، وقامت

حتى من قبل حدوث زلزال 2010. لم يكن يحصل على الكهرباء في هايتي سوى 25 في المائة من السكان. ونادرا ما كانت أفضل المناطق من حيث الخدمة تحصل على التيار الكهربائي لأكثر من 8 ساعات يوميا. وتمثل استعادة الخدمات العامة الأساسية الخطوة الأولى نحو البدء في إعادة النمو الاقتصادي. ولتخفيف النقص الحاد في الطاقة

الكهربائية ودعم الصناعة الناشئة، قادت مؤسسة التمويل الدولية عملية تمويل إنشاء محطة لتوليد الكهرباء بطاقة 30 ميغاوات خارج عاصمة هايتي. وبعد تدشينها في يناير/كانون الثاني 2011، أسفرت المحطة الجديدة على الفور عن زيادة قدرة الإمداد بالطاقة في منطقة بورت أوبرنس الكبرى بنسبة 35 في المائة تقريبا. ويستخدم هذا المرفق تكنولوجيا

نظيفة وينتج الكهرباء بتكلفة أقل من تكلفة المحطات الحرارية القائمة - 15 إلى 17 سنتا للمكبلووات في الساعة مقابل 22 إلى 26 سنتا للمنشآت الأخرى في البلاد. ومن شأن خفض تكاليف الطاقة وتحسين نوعية الهواء في المدينة الحد من الحاجة إلى استخدام المولدات الشخصية التي تحرق زيت الديزل (المازوت). وفي سنة إنتاج كاملة، سيوفر المشروع 20 مليون دولار لحكومة هايتي.



تساعد المعلومات الدقيقة في التوقيت المناسب صغار المزارعين على زيادة دخولهم وتحسين الأمن الغذائي. يمكنك أن تسأل سوسجن بواتاب أحد صغار المزارعين في تشامبا، غانا، عن هذه الحكاية، ففيها مضي لم يكن يحصل بواتاب على معلومات عن الأسعار خارج السوق المحلية، ولكنه الآن يتلقى رسائل نصية توضح الموقع الذي يمكن أن يحصل فيه على أعلى سعر لبيع بطاطا اليوم؛ فهناك فرق بفضل الرسائل النصية من شركة إيسوكو، وهي شركة غانية تتيح منتجاتها للأطراف المختلفة في سلسلة القيمة الزراعية تبادل معلومات آنية عن السوق.

وبدون هذه الرسائل النصية، لم يكن بواتاب ليعرف أن بإمكانه بيع محصوله من 100 من الدرنيات في منطقة إيجورا بما يزيد تقريبا على ثلاثة أضعاف السعر في سوقه المحلية. وقد غطى الربح دفع رواتب 5 عمال في مزرعته.

وتساعد مؤسسة التمويل الدولية في جلب هذه التكنولوجيا إلى المزيد من المزارعين في البلدان الأشد فقرا في العالم. وقد استثمرت المؤسسة 1.25 مليون دولار في شركة إيسوكو التي تساعد أنظمتها في استقرار أسعار المستلزمات الزراعية وزيادة الأمن الغذائي.

بمجرد النظر إلى شاشة الهاتف المحمول، يستطيع المزارعون معرفة أوضاع الطلب وأسعار المحاصيل وأماكن توفر البذور والأسمدة. ويمكن أن تستخدم الشركات النظام نفسه لمعرفة كيفية الاستفادة من منتجاتها وتسويقها إلى عملاء جدد. وبالنسبة للجمعيات والحكومات، يمكن أن تنقل الرسائل النصية الجماعية معلومات إلى الآلاف من الناس.

وتعتبر سهولة تدفق المعلومات عاملا أساسيا لأداء وظائف الأسواق على نحو جيد؛ مما يجعل البلدان أكثر مرونة في مواجهة الأزمات وأكثر انفتاحا أمام الاستثمار. فضلا عن إعطاء الفقراء فرصة أفضل لتحقيق الرخاء. وقد استثمرت المؤسسة في شركة إيسوكو مع صندوق سورس للتنمية الاقتصادية لأنها ترى أن النمو السريع في استخدام الهواتف المحمولة في أفريقيا يتيح الفرصة لمعالجة تحديات التنمية باستخدام التكنولوجيا المتكررة. وتستطيع المؤسسة أن تكون قذوة ومثلا يحتذى به المستثمرون غير المهتمين عادة بالاستثمار في الأسواق النامية.

(إلى اليمين) إحدى عمليات شركة إيسوكو تستخدم هاتفها لبيع الذرة والأرز وفول الصويا في سوق نيمبا في أكرا، غانا



مساندة التكنولوجيات المؤدية لفتح الأسواق

الإخطارات بالهاتف المحمول تعطي المزارعين معلومات مهمة عن المحاصيل.



استثمرت مؤسسة التمويل الدولية

1.25

مليون دولار

في شركة إيسوكو



أيضا بتشجيع تعزيز دور المؤسسات الخاصة والتمويل الذاتي للطلاب. وفي المنطقة، يحصل 15 إلى 20 في المائة فقط على تعليم خاص بعد المرحلة الثانوية، وأشار 36 في المائة من الطلاب إلى استعدادهم لدفع تكاليف التعليم بعد المرحلة الثانوية إن كان ذلك يساعدهم في الحصول على وظيفة. وعلى حد قول الملكة رانيا، الرئيس الفخري للمبادرة: "يجب على الحكومات خلق بيئة إيجابية مواتية للقطاع الخاص الذي يجب عليه سد الفجوات بين المدارس وأسواق العمل". لقراءة كامل تقرير "التعليم من أجل التوظيف"، يرجى زيارة الموقع: www.e4earabyouth.com.



"يجب على الحكومات خلق بيئة إيجابية مواتية للقطاع الخاص الذي يجب عليه سد الفجوات بين المدارس وأسواق العمل".

الملكة رانيا العبدالله،
الأردن



مساعدة الشباب العربي في الاستفادة من قدراتهم وتلبية طموحاتهم

تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتعبئة الاستثمارات والخبرة التخصصية من أجل خلق الفرص في الشرق الأوسط.

التعليمية التي تلي هذه الاحتياجات على أفضل وجه، قامت المؤسسة بتمويل استقصاء آراء 3 آلاف شخص في 9 بلدان في المنطقة.

ووجدت المؤسسة أن أغلبية جهات العمل في 5 من بلدان المنطقة تعتقد أن الخريجين الجدد يفتقرون إلى المهارات الكافية للانضمام إلى صفوف قواها العاملة. وفي دراسة مستقلة للبنك الدولي، أشار 80 في المائة من الشركات الجزائرية إلى مشكلات في تعيين الموظفين بسبب نقص العمالة المؤهلة. وفي الوقت نفسه، لا يضمن استكمال التعليم الجامعي تأمين الحصول على وظيفة - بل إن معدل البطالة في بعض البلدان أعلى في صفوف خريجي الجامعات منه بالنسبة للشرائح الشبابية الأخرى.

وبمعنى آخر، هناك تباين خطير بين التعليم الذي توفره المؤسسات القائمة والمهارات المطلوبة للشركات ومؤسسات الأعمال. ومن خلال تعزيز التعاون الوثيق بين جهات العمل والمؤسسات التعليمية وتوفير التدريب الموجه، تسعى مبادرة التعليم من أجل التوظيف إلى تقليص فجوة المهارات. وقد قامت حكومات بلدان المنطقة تقليديا بتوفير الموارد المالية للتعليم، ولكن مبادرة التعليم من أجل التوظيف تقوم

تعاني منطقة الشرق الأوسط أعلى معدلات البطالة بين الشباب على مستوى العالم - حيث يتجاوز معدل البطالة 25 في المائة. علما بأن ثلثي سكان المنطقة من الشباب تحت سن الثلاثين، مما يدل على الاحتياجات الكبيرة لخلق فرص العمل. وسوف يتعين على سوق العمل على مدى الجيل القادم استيعاب 55 مليون من العمالة الجديدة.

من الواضح أن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار؛ فالشباب في جميع أرجاء المنطقة يطالبون بالتغيير ويدعون إلى توفير فرص أفضل للعمل. كما أوضحت الأحداث الأخيرة في المنطقة.

وتتقدم مؤسسة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية هذه الفرصة التاريخية للاستثمار في الشباب العربي عن طريق إطلاق برنامج على مدى أكثر من 5 سنوات لتعبئة ما يصل إلى ملياري دولار لتشجيع التعليم من أجل التوظيف. ومن خلال الدمج بين الاستثمار والخدمات الاستشارية، تقوم هذه المبادرة بدعم برامج التعليم المهني، والتدريب، والاستعداد لبدء العمل. والتعليم الجامعي في جميع أنحاء المنطقة.

ولتحسين فهم احتياجات كل من الطلبة وجهات العمل، وإعداد البرامج

وفي ظل توقع نمو الطلب على الكهرباء بنسبة 8 في المائة سنويا على مدى العقد القادم، ستقوم محطات إنرجيسا بتخفيف الأعباء الملقاة على عاتق قطاع الكهرباء في البلاد. ولكن المنافع سوف تتجاوز تضيق الفجوة بين العرض والطلب: فسوف يُرسخ الأثر الإيضاحي للمشروع ثقة الجهات المقرضة والقائمة بالتنفيذ، ما يساند جهود الحكومة في جذب استثمارات القطاع الخاص. ومن خلال محطاته للطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح، سوف يساعد المشروع أيضا في تخفيض كثافة الكربون في قطاع الكهرباء في تركيا. وبالمثل مع شركة إنرجيسا، والمشروع المشترك بين مجموعة مالية تركية مجموعة صابنجي القابضة وشركة فيربوند النمساوية للمرافق، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بمساندة جهود الحكومة التركية لإصلاح قطاع الكهرباء وضمان تنفيذ أفضل الممارسات والمعايير البيئية والاجتماعية.



تعبئة رأس المال اللازم لتفادي النقص في الطاقة

مؤسسة التمويل الدولية تقوم بتنظيم أكبر قرض مشترك لمساعدة تركيا في تلبية احتياجاتها المتزايدة إلى الطاقة.

قطاع الطاقة الكهربائية في تركيا في حاجة إلى الاستثمارات الخاصة. بدون الاستثمارات الخاصة، سيكون الإمداد بالطاقة أقل أمنا في تركيا علاوة على ازدياد مخاطر نقص الكهرباء؛ فعلى مدى السنوات الخمس القادمة، تتوقع تركيا ظهور حاجة إلى ملياري دولار من القطاع الخاص لتلبية الطلب المتزايد على موارد الطاقة المتسمة بالكفاءة والاستدامة. وفي سياق الاضطلال بدورها، قامت مؤسسة التمويل الدولية بتعبئة رأس المال اللازم لضمان قدرة تركيا على توسيع قدرات توليد الطاقة الكهربائية وإعداد مشاريع غير مضرّة بالبيئة وطمأننة القطاع الخاص في التعامل مع المخاطر التجارية والاحتمالات المجهولة بشأن الإجراءات الحكومية. ففي السنة المالية 2011، رتبت المؤسسة أكبر قرض مشترك، وهو عبارة عن حزمة تمويل قدرها 700 مليون يورو لصالح شركة إنرجيسا التركية لإنتاج وتوزيع الطاقة، من أجل تمويل بناء سلسلة من محطات توليد الكهرباء في تركيا بطاقة إجمالية قدرها 1 جيجاوات.

ويؤكد برنامج هذا القرض، وهو العملية الثانية للمؤسسة مع شركة إنرجيسا، على أهمية قيمة عمل المؤسسة مع شركائها في القطاع العالمي لتدبير رأس المال حيثما تكون الحاجة ماسة إليه. وتم ترتيب القرض بالتنسيق مع بنك يونيكريديت وبنك ويست إل بي الألماني، وستدعم هذه الموارد المالية إنشاء محطة كبيرة للطاقة الحرارية تعمل بالغاز الطبيعي في باندردا، ومحطتين للطاقة الكهرومائية في مائلي ودوغاخي، ومحطة لطاقة الرياح في ميرسين. ويمثل هذا البرنامج أكبر برنامج للتوسع الرأسمالي للقطاع الخاص في قطاع الكهرباء في تركيا.



تركيا تتوقع زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة

8%

الأثر الملموس



خلق الفرص للناس للخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية.

وهذا هو سبب ظهور مؤسسة التمويل الدولية إلى حيز الوجود، وهو الحافز الذي يدفعها إلى العمل حتى يومنا هذا. يتطلب الأثر الإيجابي المنشود الموازنة الدقيقة بين المبادرات المعنية بالمعالجة المباشرة لاحتياجات الفقراء والمشاريع المعنية بتعزيز زيادة النمو الواسع النطاق. وتركز المؤسسة على الاستثمارات وتقديم المشورة إلى البلدان والمناطق الأشد فقرا حيثما يمكنها تحقيق أكبر أثر ملموس. والواقع أن النتائج باهرة - من حيث تهيئة المزيد من الوظائف، وارتفاع الدخل، وزيادة إمدادات الغذاء والمياه المأمونة، وتحسين القدرة على الحصول على التمويل. وفي هذه الفترة المتسمة بضيق موارد الموازنات العامة، تزيد المؤسسة التأكيد على أهمية تحقيق الأثر الإيجابي، واختيار المشاريع التي تتيح لها توسيع نطاق وصولها إلى المناطق حيثما تظهر حاجة ماسة إليها، وتقوم المؤسسة أيضا بتعزيز جهودها لحصر المستفيدين من عملها - وخاصة الفقراء والشرائح الضعيفة والمحرومة.

إتاحة الفرص عند قاعدة الهرم الاقتصادي

نماذج العمل الاشتمالية تعود بالنفع على الفئات السكانية التي تعاني نقصا في الخدمات.



10%

فقط من سكان
بابوا غينيا الجديدة
يحصلون على
خدمات بنكية

بمساعدة من مؤسسة التمويل الدولية، يقوم البنك الريفي بجنوب المحيط الهادئ بتقديم خدمات مالية إلى الفئات التي تعاني النقص في هذه الخدمات في منطقة المرتفعات الغربية في بابوا غينيا الجديدة.

من الناس. تساعد المؤسسة في تعزيز التحول الذي تشهده هذه البلاد عن طريق مساندة وتدعيم الشركات التي تستهدف خدمة العملاء والموردين عند قاعدة الهرم الاقتصادي.

ولتحقيق هذه الغاية، اتفقت المؤسسة مع البنك الريفي بجنوب المحيط الهادئ على تقديم خدمات بنكية للأفراد ومؤسسات الأعمال بالغة الصغر في مرتفعات بابوا غينيا الجديدة عن طريق المساعدة في إنشاء محطات طرفية إلكترونية في المتاجر المحلية. ومن شأن هذه المحطات الطرفية تمكين الناس من إيداع وخوّل الأموال حتى إلى أقصى المناطق النائية في البلاد.

وتعمل استثمارات المؤسسة على دعم هذا النشاط الناشئ عند قاعدة الهرم. ويقوم حوالي 150 جهة متعاملة مع المؤسسة في الوقت الراهن باستخدام نماذج عمل اشتمالية لتقديم منافع مباشرة إلى الشرائح السكانية المتأثرة بنقص الخدمات عند قاعدة الهرم الاقتصادي. وتحقيق أثر إيجابي مرتفع بطرق مستدامة ماليا وقابلة للتوسع. وقد قامت المؤسسة بتدشين مجموعة أعمال اشتمالية مختصة بتهيئة الأدوات والموارد اللازمة وتنظيم الفعاليات التي تساعد خبراء الاستثمار والخدمات الاستشارية بوضع طرق جديدة لمساعدة

بوصولك إلى المناطق الداخلية الخضراء الريفية في بابوا غينيا الجديدة. سوف تشاهد الكثير من الحال التجارية والبائعين في الأسواق وطاولات بيع منتجات الحرف اليدوية. ولكن من الصعوبة بمكان أن تقع عينك على مبنى لبنك في القرى المنتشرة في هذا المشهد الطبيعي الخلاب.

فلا يحصل على الخدمات البنكية سوى 10 في المائة من سكان بابوا غينيا الجديدة. وفي جميع البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، لا يرى أكثر من ثلاثة أرباع السكان أي صراف في بنك مطلقا ولا تتاح لهم الفرصة لإيداع النقود في حساب بنكي.

ومن خلال أنشطة الاستثمار والخدمات الاستشارية، تتطلع مؤسسة التمويل الدولية إلى مساندة مؤسسات الأعمال الاشتمالية - أي الشركات التي تقدم السلع والخدمات إلى الفقراء وتساعد في تحسين أحوالهم الاقتصادية؛ فتمكين الناس من ادخار المال وإجراء التحويلات المالية والحصول على قروض وتنمية أعمالهم عن طريق الاستثمار هو الطريق الجيد لبلوغ هذه الغايات.

أدت الزيادة الأخيرة في أنشطة التنقيب عن الذهب والنحاس والغاز إلى ازدهار النشاط الاقتصادي في بابوا غينيا الجديدة. لكن لإتاحة فرص حقيقية للكثير

المتعاملين مع المؤسسة على تنفيذ عملياتها عند قاعدة الهرم الاقتصادي. وشركة إيكوم للصناعات الزراعية المحدودة، هي أحد المتعاملين مع المؤسسة وهي واحدة من أكبر شركات تجارة البن في العالم. وتعمل المؤسسة مع شركة إيكوم بما يعود بالنفع على هذه الشركة ومورديها. وأدى هذا التعاون إلى إنشاء أول مركز لتدريب مزارعي البن في فييتنام. وعلى مدى ثلاث سنوات، سيقوم هذا المركز ببناء مهارات 4 آلاف من صغار المزارعين في مجال الزراعة المستدامة ومساعدتهم في تلبية معايير التصديق الدولية، وتحسين استدامة المحاصيل وإنتاجيتها. ورفع مستوى الدخل حيث يمكنهم زيادة أسعار حبوب البن المعتمدة.



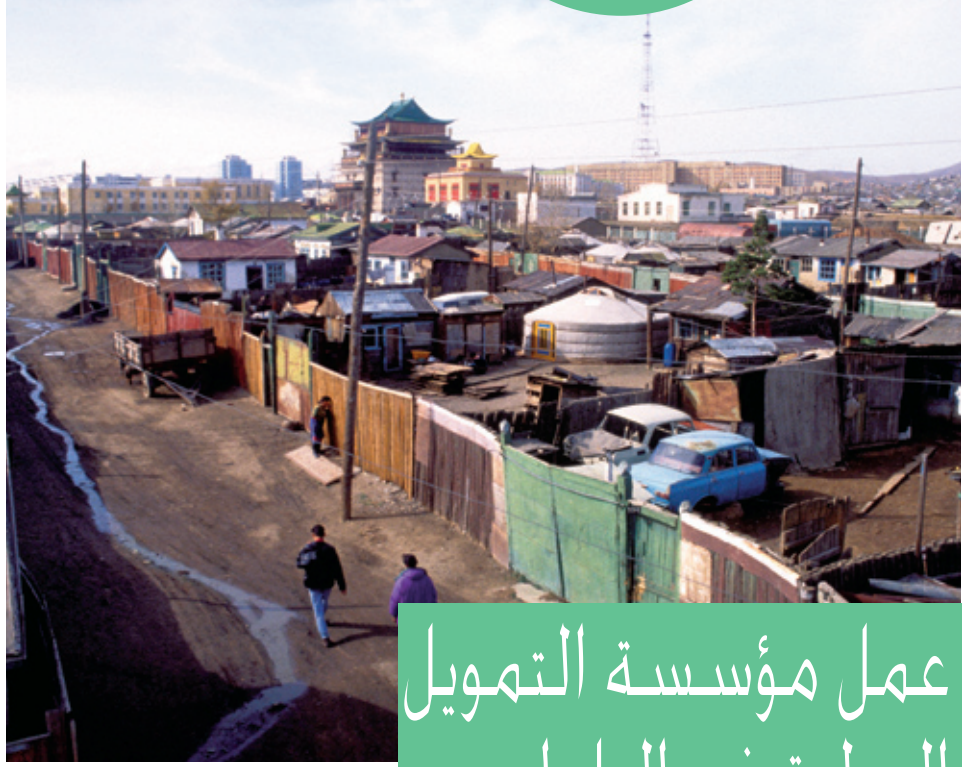


وفي العديد من المشاريع، شاركت مؤسسة التمويل الدولية البنك الدولي في توفير المهارات التكميلية للمتعاملين مع المؤسسة في أشد بلدان العالم فقراً. وفي السنة المالية 2011، قامت المؤسسة بتدشين 7 مشاريع استثمارية مشتركة مع البنك الدولي وتنفيذ 105 مشاريع مشتركة للخدمات الاستشارية.

وتقوم مؤسسة التمويل الدولية أيضاً، في سياق توسيع نطاق عملها، بزيادة المجموعة العربية من بلدان العالم الأشد فقراً التي تعمل فيها المؤسسة الدولية للتنمية.

وتسعى المؤسسة سعياً حثيثاً إلى تهيئة الفرص في الأسواق غير المألوفة، مثل منغوليا، التي يغفل عنها غالباً المستثمرون الدوليون. وسوف يؤدي استثمار المؤسسة مليوني دولار في شركة كبيرة لمنتجات الألبان في منغوليا، هي شركة سوو جي إس سي، إلى زيادة إتاحة الفرص الاقتصادية، وتنويع اقتصاد معتمد تاريخياً على الموارد الطبيعية، وزيادة الأمن الغذائي. وسوف تساعد هذه الموارد المالية شركة سوو جي تركيب معدات جديدة لاختبار جودة الألبان وتوسيع شبكتها من الرعاية موردي اللبن الخام من 2500 إلى حوالي 4 آلاف.

(أعلاه) استثمارات مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ مليوني دولار في شركة كبيرة لتصنيع منتجات الألبان في منغوليا للمساعدة في توسيع نطاق إتاحة الفرص الاقتصادية.



عمل مؤسسة التمويل الدولية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

يعيش حوالي 2.5 مليار شخص – أي نصف سكان العالم النامي – في 79 بلداً مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. ذراع البنك الدولي المعنية بخدمة البلدان الأشد فقراً في العالم، ويعيش معظم الناس في هذه البلدان على أقل من دولارين للفرد في اليوم، وهم أشد احتياجاً لخلق الفرص.

ولكن الاستثمار في هذه البلدان محفوف بالصعاب: ففي أغلب الأحوال تؤدي ممارسات الفساد، والقواعد التنظيمية المتراخية، وضعف المؤسسات إلى تثبيط جهود التنمية، وغالباً ما تكون الموارد الحكومية غير كافية لتلبية احتياجات الناس، مما يجعل الاستثمار الخاص عاملاً أساسياً عظيم الأهمية.

ويؤدي انتشار مكاتب مؤسسة التمويل الدولية وطابعها اللامركزي إلى جعل المؤسسة رافداً مهماً في تحقيق التنمية في هذه البلدان الأشد فقراً في العالم. ويتمركز موظفو المؤسسة في 48 بلداً من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وفي السنة المالية 2011، نفذت المؤسسة استثمارات في 251 مشروعاً في 56 من البلدان الأشد فقراً في العالم، وتشكل البلدان الأشد فقراً أولوية بالنسبة للمؤسسة. ومنذ السنة المالية 2000، زادت استثمارات المؤسسة في هذه البلدان بواقع 10 أمثال، وبلغ مجموعها الإجمالي 4.9 مليار دولار في السنة المالية 2011 وحدها. وقد حظيت هذه البلدان في السنة الماضية بحوالي نصف المشاريع الاستثمارية للمؤسسة و66 في المائة من إنفاق المؤسسة على مشاريع الخدمات الاستشارية. وبالإضافة لذلك، ساهمت المؤسسة بمبلغ 1.9 مليار دولار في الصندوق العام للمؤسسة الدولية للتنمية.

قامت المؤسسة بتنفيذ استثمارات في 251 مشروعاً في 56 بلداً من أفقر بلدان العالم في السنة المالية 2011.



ساهمت مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ

1.9
مليار دولار

في الصندوق العام للمؤسسة الدولية للتنمية

من المزرعة إلى المصنع إلى طاولة الطعام

تصطلع مؤسسة التمويل الدولية بتقديم الاستشارة والخدمات الاستشارية إلى قطاع الصناعات الزراعية - عبر جميع جوانب سلسلة القيمة، مباشرة إلى الشركات، وعلى نحو غير مباشر من خلال الوسطاء.

التمويل المباشر والمشورة

المستلزمات

شركة جين للري (الهند)، قرض بمبلغ 45 مليون دولار، و14 مليون دولار استثمارات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية إلى أكبر شركة في الهند لتصنيع أنظمة الري الصغرى من أجل زيادة كفاءة استخدام المياه وخدمة أكثر من ألفي مزارع (2000).

الإنتاج الزراعي

شركة الوادي (مصر)، قروض قدرها 40 مليون دولار لتوسيع عمليات مزارع الدواجن وقطرة طحن الأعلاف، وزراعة بساتين أشجار الزيتون وكروم العنب، بالإضافة إلى إنشاء محطة لنظام (CelPad) لتخفيض الحرارة وتوسيع طاقة الحاويات الزجاجية بالشركة، فضلاً عن تقديم خدمات استشارية لتحسين الممارسات التجارية، مثل حوكمة الشركات.

تجديد المصادر

شركة صلالة للمطاط (البريا)، قرض بلغ 10 ملايين دولار لتمويل تجديده وإعادة تأهيل مزارع المطاط بعد انتهاء الصراعات وتصدير المطاط الطبيعي شبه المصنع إلى شركات عالمية لصناعة الإطارات.

تصنيع المواد الغذائية

شركة ماسان للأغذية (فيتنام)، قرض بالعملية المحلية بما يساوي 40 مليون دولار لتوسيع خطوط إنتاج المكرونة الرفيعة وتجديدها، وتصنيع وجبات غذائية جاهزة بتكلفة معقولة للمستهلكين منخفضي الدخل.

التوزيع التجاري

مجموعة تجارة الصادرات (شرق وجنوب أفريقيا)، ضمان للمخاطر مقداره 40 مليون دولار لقروض مشتركة تبلغ 120 مليون دولار إلى واحدة من أكبر الشركات الأفريقية المتكاملة العاملة في سلاسل التوريد الزراعي لمساعدتها في تمويل تجارة السلع الزراعية في كينيا وملاوي وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبلدان أفريقية أخرى.

الجملة/التجزئة

شركة إيه دي إيه للنجارة (أذربيجان)، 18 مليون دولار في شكل قرض واستثمار في أسهم رأس المال من أجل مساعدة عملائها شراء الماشر من الموردين وتجارة الجملة، وتخفيف كفاءة المناولة والتخزين والتوزيع من قبل سلسلة حديثة لتاجر النخريته.

البنية التحتية/الخدمات اللوجستية

شركة سنومان المحدودة للأغذية الجمدة (الهند)، حصة استثمار في أسهم رأس المال قدرها 5 ملايين دولار من أجل توسيع البنية التحتية لطاقة النقل والتخزين مع التحكم في درجات الحرارة.

التمويل غير المباشر والمشورة

تمويل مسبق للمحاصيل

شركة إيكوم (أمريكا اللاتينية، وغرب أفريقيا، وآسيا)، تسهيلات قرض مؤسسي مقداره 80 مليون دولار لهذه الشركة المشتعلة بنجارة السلع لمساعدتها في تقديم قروض للمزارعين لأغراض النفقات الرأسمالية وتمويل الحاصل، وتقديم المشورة بشأن تحسين معايير سلسلة العرض والممارسات الاجتماعية والبيئية، ومؤشرات الأداء الرئيسية لموردي البن.

ببساطة أو أنها باهظة التكلفة بالنسبة لمعظم المزارعين في البلدان النامية. وبإتاحتها أدوات جديدة للمزارعين لتخفيف مخاطر تقلبات الأسعار، فإن مؤسسة التمويل الدولية تعمل على تحسين القدرة على الحصول على التمويل وفتح الطريق أمام الاستثمارات الزراعية التي تكون الحاجة ماسة إليها، ويحتاج العالم إلى الكثير من هذه الاستثمارات: تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى ارتفاع احتياجات الاستثمارات الزراعية بنسبة 50 في المائة إلى 83 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2050.

وقد دخلت المؤسسة في شراكة مع بنك جي بي مورغان تشيز للتغلب على القيود المعوقة للسوق التي تحول دون تقديم البنوك لمزيد من أدوات تسهيلات التغطية التحوطية للحماية من تقلبات الأسعار، وهو نهج تعتقد المؤسسة أنه سيؤدي إلى زيادة استخدام عقود المبادلات والعقود آجلة التسوية بشأن الذرة والقمح والسلع الأولية الأخرى. وفي إطار مشروع بما قيمته 200 مليون دولار، ستقوم المؤسسة بتغطية جزء من المخاطر الائتمانية التي يتحملها بنك جي بي مورغان في أدوات التغطية.

ومن شأن هذا المشروع زيادة رأس المال المتاح للمزارعين وتخفيف المخاطر القطرية والقيود والمعوقات الرأسمالية التي تواجهها البنوك، بما يتيح لها تلبية الطلبات الكثيرة على التغطية التحوطية بشأن أسعار السلع الزراعية في الأسواق الصاعدة. وعلى نحو مشترك، سوف تتيح هذه الأداة ما يصل إلى ٤ مليارات دولار لبرنامج الحماية ضد تقلبات الأسعار لصالح المزارعين والمنتجين والمستهلكين. وسوف توضح أداة هذا البرنامج أيضاً الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في التصدي لأزمة الغذاء. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، زادت الاستثمارات الزراعية السنوية لمجموعة البنك الدولي من 4.1 إلى 5.6 مليار دولار، وبأني أكثر من ثلث هذه الاستثمارات من مؤسسة التمويل الدولية. وتدير المؤسسة أيضاً نافذة للقطاع الخاص في البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، وهو نتاج جهد مجموعة العشرين من أجل توجيه أموال الجهات المانحة إلى مبادرات للقطاع العام والخاص معنية بتحسين الحوكمة وزيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة في مجال الصناعات الزراعية في البلدان النامية.

غير أنه ما زال يتعين علينا إيجاز الكثير والكثير لمعالجة قضايا الأمن الغذائي. ويبني عمل المؤسسة مع بنك جي بي مورغان على إستراتيجيتها المعنية بزيادة الأثر الإيجابي في الصناعات الزراعية من خلال عمليات تجارة الجملة مع مؤسسات الوساطة المالية وكبار المنتجين ذوي الكفاءة والقدرة على التأثير على سلاسل التوريد والعرض.



تخفيف المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الغذاء

مؤسسة التمويل الدولية تتيح للمزارعين أدوات جديدة لتخفيف مخاطر تقلبات الأسعار.

تشهد البلدان النامية آثاراً وتداعيات خطيرة للارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية؛ فملايين الناس يعانون الجوع وسوء التغذية أو يضطرون إلى إنفاق جزء كبير من دخلهم لإطعام أفراد عائلاتهم. ومن شأن هذه الصعوبات والمشقة أن تزعزع استقرار الاقتصاد وتثير القلاقل والاضطرابات الاجتماعية.

وتستهدف استجابة مؤسسة التمويل الدولية لأزمة الغذاء، التي بدأت في عام 2008، تغطية جميع جوانب سلسلة العرض والتوريد في الصناعات الزراعية - من زيادة إنتاجية الأراضي والاستثمار في البنية التحتية للخدمات اللوجستية إلى تحسين كفاءة استخدام المياه وزيادة وفورات الحجم. كما تقوم المؤسسة باستنباط أدوات مالية لمساعدة قطاع الغذاء على التكيف مع تقلبات الأسعار.

تزيد تقلبات الأسعار من الصعوبات التي يواجهها المزارعون وشركات الصناعات الزراعية الوسيطة في تلبية احتياجات الفقراء وسكان العالم - الأخذين في الزيادة بمعدلات سريعة - والتغلب على الأزمات المحتملة. فادوات إدارة المخاطر، مثل عقود البيع الآجل وعقود الخيارات الآجلة، ليست متوفرة



أداة حوت جديدة لتقديم

4

مليارات دولار

لبرنامج حماية المزارعين ضد تقلبات الأسعار.



التواصل مع الفقراء عبر التمويل الأصغر المسؤول

نعمل على الكثير من الجبهات لضمان العدالة والإنصاف في
مجال التمويل الأصغر.

ومن منطلق إدراك ضعف الفقراء بصفة خاصة في مواجهة الممارسات البنكية المجحفة، سوف تواصل مؤسسة التمويل الدولية العمل على عدد من الجبهات لضمان العدالة والإنصاف في قطاع التمويل الأصغر.

ينبغي أيضا توفير الهياكل التنظيمية والقانونية المحلية وتفعيلها؛ فغياب مكتب للمعلومات الائتمانية، على سبيل المثال، يمكن أن يسهم في حدوث أزمات الائتمان الأصغر - أما البنوك، فيمكنها معرفة المقترضين الحاصلين على قروض من جهات متعددة.

ومن برنامجها العالمي المعني بمكاتب المعلومات الائتمانية، قامت المؤسسة بإنشاء أو تحسين مكاتب المعلومات الائتمانية في أكثر من 14 بلدا بالإضافة إلى دعم القوانين ذات العلاقة في أكثر من 30 بلدا. وتؤدي المؤسسة أيضا دورا نشطا في تقديم المشورة إلى مؤسسات التمويل الأصغر.

وعلى الرغم من أن الدراسات قصيرة الأمد عن نتائج التمويل الأصغر يمكن أن تنتهي إلى نتائج مختلفة، فإنه بزيادة رأس المال التاح لأصحاب المشاريع ذوي الدخل المحدود سوف يقومون في ظل الرعاية الملائمة بمساندة التنمية طويلة الأمد لهذه الصناعة؛ فقد أتاحت القروض الصغرى للملايين الناس في العالم التعبير عن رغبتهم في استغلال الفرصة وتحقيق التقدم - وهي إشارة لا يمكن أن تغفل مؤسسة التمويل الدولية عن أهميتها.



قدمت مؤسسة
التمويل الدولية
مساندة قدرها

12.6
مليار دولار

من القروض الصغرى
في عام 2010

(أسفل) ساعد أحد
القروض الصغرى،
والمقدم من أحد
المتعاملين مع
المؤسسة، برئيس
أكروغ على توسيع
محله في صاحبة
أشيما بأكرا، غانا.



اضطلعت مؤسسة التمويل الدولية بدور ريادي في إنشاء الأنظمة المالية الاشتمالية والحفاظ عليها.

عبر الشراكة مع أكثر من 220 مؤسسة مالية قائمة بخدمة الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في 80 بلدا، اضطلعت المؤسسة بتقديم الدعم والمساندة لحافطة عمليات مشتركة تضم 8 ملايين من القروض الصغرى قيمتها 12.6 مليار دولار في عام 2010. وفي بعض المناطق المفتقرة إلى الخدمات المالية، ساندت المؤسسة إنشاء مؤسسات جديدة للتمويل الأصغر.

وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قامت 43 مؤسسة وساطة مالية متعاملة مع المؤسسة بتقديم 2.9 مليون من القروض الصغرى بما قيمته 5.2 مليار دولار في عام 2010. وتساعد المؤسسة أيضا مؤسسات التمويل الأصغر على توسيع مزيج الخدمات المالية المتاحة، بما في ذلك الودائع والتأمين. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أدى إقراض بالعملة المحلية من قبل المؤسسة إلى تمكين مجموعة أفرانس من زيادة الائتمانات المقدمة إلى الآلاف من أصحاب المشاريع الصغرى في الكاميرون وغانا. وفي منطقة المحيط الهادئ، شرعت المؤسسة في تنفيذ مبادرة التمويل الأصغر في المحيط الهادئ بما قيمته 11.3 مليون دولار لتهيئة أدوات إقراض للمجتمعات المحلية النائية التي يصعب الوصول إليها.

وليست المؤسسة بغافلة عن القيود التي تعترض سبيل الائتمان الأصغر. وبسبب نموها السريع، فإن هذه الصناعة قد أدت في بعض الأوقات إلى خذلان المتعاملين معها بدلا من رفع شأنهم. وفي السنة الماضية اتضحت أبعاد الأزمة في الهند - حيث ساهم النمو المحموم للتمويل الأصغر في زيادة المنافسة وارتفاع المدبونية ثم الإعسار في نهاية المطاف. واستجابت المؤسسة لذلك عن طريق المشاركة مع دوائر هذه الصناعة وواضعي السياسات والمفكرين الإستراتيجيين والبنوك وأطراف أخرى من أجل تشجيع وضع مدونات السلوك، وإنشاء مكاتب للمعلومات الائتمانية، وتبني الأداء الاجتماعي، وحماية المستهلك.

إن حوالي 3 مليارات شخص على مستوى العالم محرومون من الحصول على الخدمات المالية الرسمية. ويتيح التمويل الأصغر أفضل إطار لمعالجة هذه المشكلة. وفي الآونة الأخيرة، لاحظت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سجباب) أن "حركة التمويل الأصغر قدمت مساهمة حيوية في إثبات إمكانية تقديم الخدمات المالية إلى عموم الفقراء على نحو قابل للاستمرار".





وتعتقد هذه الشركة أنها قادرة على معالجة هذه المشكلة مع القيام في الوقت نفسه بزيادة فاعلية تكلفة عملياتها. وبمساعدة من مؤسسة التمويل الدولية، تعزز الشركة إحلال 300 ألف من عدادات المياه القديمة وتحديث قاعدة معلومات المستهلكين من خلال إجراء زيارات تفتيشية ومعاينات للأسر. ومن شأن الخطوة الأخيرة أن تجعل الشركة قادرة على تحديد المقيمين محدودي الدخل المؤهلين غالباً للحصول على إعانات من الدولة لدعم أسعار استهلاك المياه.

وتأمل المؤسسة وهذه الشركة أن يوضح هذا المشروع - لشركات المرافق الأخرى والمقرضين الآخرين أيضاً - مدى تفارب المصالح والاهتمامات البيئية والتنمية والمالية في بعض الحالات.

وفي سياق الشراكة مع البنك الدولي، قامت المؤسسة بوضع برنامج لتمويل الحكومات المحلية وشركات المرافق العمومية المدارة جيداً - مثل شركة (CASAN) - والتي لا تتطلب ضمانات سيادية. ويؤدي هذا البرنامج إلى إمكانية إحداث أثر عظيم على المستوى المحلي لأن مثل هذه العمليات تنفّذ الأساليب البيروقراطية على المستوى الوطني.

ويتوافق مشروع (CASAN) مع الأهداف الأوسع نطاقاً لمؤسسة التمويل الدولية بشأن شحة المياه. وبحلول عام 2013، ومن خلال التعامل مع المؤسسة، نأمل في توفير خدمات الإمداد بالمياه إلى 100 مليون شخص، وتوفير أو معالجة 20 مليار متر مكعب من المياه سنوياً، واستثمار مليار دولار سنوياً في مشاريع الأمن المائي.



زيادة الجهود التي تبذلها المؤسسة لمعالجة شحة المياه

تهدف مؤسسة التمويل الدولية إلى توفير الحصول على الماء لمائة مليون شخص بحلول عام 2013.

تمتلك البرازيل 14 في المائة من موارد المياه العذبة في العالم - ويسكنها نسبة لا تتعدى 3 في المائة من سكان العالم. وعلى الرغم من هذه الهبة الطبيعية، فإن ملايين الفقراء في البرازيل يعانون نقص مياه الشرب النظيفة، علماً بأن توسع الاقتصاد البرازيلي مصحوب أيضاً بزيادة الطلب على مياه الري ومياه التبريد في إنتاج الطاقة؛ مما يؤدي إلى تحويل الكثير من الموارد المائية بعيداً عن الاستخدام المنزلي.

ومن المتوقع أن تتفاقم أزمة المياه، وطبقاً لدراسة أجرتها مؤسسة التمويل الدولية وبعض شركائها بعنوان "رسم مسار مستقبلنا المائي"، فإنه من المتوقع حدوث نقص بواقع 2.6 مليار متر مكعب في البرازيل بحلول عام 2030 - وهذه مفارقة تستحق الوقوف عندها لأنها تتعلق ببلد الأمازون.

ولكن البرازيل ليست سوى مثال صارخ لظاهرة أوسع نطاقاً: فازدياد سكان العالم متبوع بارتفاع الطلب على الإنتاج الزراعي والطاقة وهي أنشطة كثيفة الاستخدام للمياه. والماء هو القاسم المشترك في هذه الصناعات الأساسية لرفاهة الإنسان، ويجب ألا يكون عاملاً مقيداً لتلك الصناعات.

ليس في مقدورنا خلق مصادر جديدة للمياه العذبة، ولكننا نستطيع معالجة المياه وتوزيعها بطرق أكثر كفاءة. وتتخذ مؤسسة التمويل الدولية خطوة مهمة في هذا الاتجاه عن طريق تقديم ما يعادل 22 مليون دولار بالريال البرازيلي إلى شركة ساننا كاترينا للمياه والصرف الصحي (CASAN)، التي تقدم خدماتها إلى 2.3 مليون نسمة في جنوب البرازيل، حيث يهدر 23 إلى 40 في المائة من إنتاج المياه في الوقت الراهن بسبب ضعف التكنولوجيا المستخدمة وأخطاء القياس البسيطة.



تساعد مساندتنا
لشركة CASAN في
ضمان حصول

2.3

مليون شخص على
إمدادات المياه
الصالحة للشرب
وخدمات الصرف
الصحي

القسم 3

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

الأولويات وبطاقة قياس الأداء
والدروس المستفادة

كيف يعظم المزيح الفريد الذي تتيحه مؤسسة
التمويل الدولية من الاستثمارات والخدمات
الاستشارية الأثر الإيجابي لعملياتها.

3

الأولويات الإستراتيجية

تسعى مؤسسة التمويل الدولية جاهدة لتقديم الموارد والخدمات التي يتعذر الحصول عليها من أية جهة أخرى؛ فالمؤسسة تقدم للمتعاملين معها مزيجاً فريداً من الاستثمارات والمشورة بغرض تشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة. وتطلق المؤسسة على هذه الميزة الخاصة اسم "العوامل الإضافية Additionality". ويمثل استخدام هذه الميزة في تعظيم الأثر الإنمائي للمؤسسة حجر الزاوية في إستراتيجيتها. وتسترشد أنشطة المؤسسة بخمس أولويات إستراتيجية تتيح تقديم المساعدة حيثما تكون الحاجة ماسة إليها وحيثما تحقق هذه المساعدات أفضل النتائج.

مجالات التركيز

1

تدعيم التركيز على الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل

البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والبلدان الهشة والبلدان المنافرة بالصراعات، والمناطق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل في البلدان متوسطة الدخل

2

النصدي لتغيير المناخ وضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية

وضع نماذج جديدة للأعمال وأدوات جديدة للتمويل، وتحديد المعايير ورفع مستوياتها

3

النصدي للقبوود التي تعوق نمو القطاع الخاص في مجالات البنية التحتية، والصحة، والتعليم، وسلاسل توريد المواد الغذائية

زيادة القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية وتدعيم سلسلة القيمة في الصناعات الزراعية

4

تنمية الأسواق المالية المحلية

بناء المؤسسات وتعبئة الموارد واستحداث أدوات مالية مبتكرة

5

بناء علاقات طويلة الأمد مع المتعاملين مع المؤسسة في بلدان الأسواق الصاعدة

استخدام كامل منتجات المؤسسة وأدواتها وخدماتها في توجيه تنمية المتعاملين معها والمساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي عبر الحدود.

بطاقة قياس الأداء

أداء المؤسسة على صعيد الأولويات الإستراتيجية الخمس

المؤشر		الأداء
		السنة المالية 2011
		السنة المالية 2010

النتائج التنموية

مشاريع الاستثمار الحاصلة على درجة عالية (حسب التصنيف في نظام تتبع النواجِ الإنمائية DOTS) ¹	67%	71%
المشاريع الاستشارية الحاصلة على درجة عالية ²	67%	63%

مجالات التركيز

الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل

عدد مشاريع الاستثمار المنفذة في البلدان المؤهلة للافتراض من المؤسسة الدولية للتنمية	251	255
الارتباطات المقدمة في البلدان المؤهلة للافتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (بلايين الدولارات الأمريكية)	4867	4881
الإنفاق على الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للافتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (بلايين الدولارات الأمريكية) ³	107	95
الارتباطات المقدمة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (بلايين الدولارات الأمريكية)	2150	2428
الارتباطات المقدمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بلايين الدولارات الأمريكية)	1603	1572

شراكات الجهات المتعاملة مع المؤسسة

عدد مشاريع الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب	32	71
الارتباطات الخاصة بمشاريع الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب (بلايين الدولارات الأمريكية)	1034	1654

تغير المناخ

الارتباطات الخاصة بمشاريع كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة (بلايين الدولارات الأمريكية)	1671	1644
--	------	------

البنية التحتية والصحة والتعليم والغذاء

الارتباطات الخاصة بقطاعات البنية التحتية، والصحة، والتعليم، والغذاء ⁴ (بلايين الدولارات الأمريكية)	2200	3173
---	------	------

الأسواق المالية المحلية

الارتباطات الخاصة بالأسواق المالية (بلايين الدولارات الأمريكية) ⁵	8176	6654
الارتباطات الخاصة بقطاع منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (بلايين الدولارات الأمريكية) ⁶	6020	5279

1 درجات نظام تتبّع النواجِ الإنمائية: النسبة المئوية للشركات المتعاملة مع المؤسسة التي حصلت نواجِها التنموية على درجة تصنيفية عالية في 30 يونيو/حزيران من السنة المعنية، حسب متوسط متحرك لست سنوات من الموافقات (2002-2007 فيما يتعلق بالسنة المالية 2011).

2 بالنسبة للخدمات الاستشارية، تتعلق درجة الفاعلية الإنمائية بالسنتين اليلاديتين 2011 و 2009 (السنة المالية 2011= السنة الميلادية 2010، السنة المالية 2010= السنة الميلادية 2009).

3 الأشكال الخاصة بالسنتين الماليين 2010 و 2011 تعكس النهجية المحسنة المستخدمة في قياس نفقات الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للافتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وإدماج المشاريع الإقليمية.

4 ارتباطات الإدارات المعنية في مؤسسة التمويل الدولية بالبنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل على مستوى مناطق وأقاليم البلدان والصناعات الزراعية (وليس سلسلة توريد الغذاء بأكملها).

5 ارتباطات الإدارة المعنية بالأسواق المالية في مؤسسة التمويل الدولية.

6 يتضمن ذلك منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة المفترضة بشكل مباشر، والمؤسسات المالية التي تشكل منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكثر من 50 في المائة من التعاملين معها، وأي استثمارات أخرى موجهة خصيصاً لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة بوصفها الكيانات الرئيسية المستفيدة.

خلق الفرص حيثما تكون الحاجة ماسة إليها من المنتفعون؟

العملاء



في عام 2010، قام المتعاملون مع استثمارات المؤسسة بما يلي:

- تقديم 9.7 مليون قرض بقيمة إجمالية قدرها 140 مليار دولار إلى منشآت أعمال صغيرة وصغيرة ومتوسطة - ضم حوالي 8 ملايين قرض منها أنشطة للتمويل الأصغر.
- توفير خدمات المرافق الأساسية لأكثر من 111 مليون عميل. واشتمل ذلك على توزيع المياه على حوالي 20 مليون شخص، وتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها على حوالي 74 مليون شخص. وتوزيع الغاز على أكثر من 17 مليون شخص.
- تركيب حوالي 180 مليون توصيلة هاتف.
- تقديم خدمات الرعاية الصحية إلى 7.5 مليون مريض. وخدمات تعليمية إلى مليون طالب وطالبة. وأدى استثمار المؤسسة في واحدة من مجموعات المستشفيات الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تمكينها من علاج أكثر من مليون مريض في عام 2010.

التوظيف



في السنة المالية 2010، قام المتعاملين مع استثمارات المؤسسة بتوفير 2.4 مليون فرصة عمل. بما في ذلك حوالي 890 ألف وظيفة من خلال الاستثمارات في صناديق الأسهم والاستثمار الخاصة، وحوالي 366 ألف وظيفة في الصناعات الزراعية. وحوالي 356 ألف وظيفة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات. وحوالي 302 ألف وظيفة في قطاع المستهلكين والخدمات الاجتماعية.

- وفي عام 2010، استثمرت المؤسسة في أحد صناديق الاستثمار الخاصة التي وفرت الشركات المستفيدة من استثمارات 93 ألف فرصة عمل مباشرة.
- في الهند، استثمرت المؤسسة في شركة لإنتاج الشاي وفرت أكثر من 32 ألف فرصة عمل في عام 2010.
- في تركيا، استثمرت المؤسسة في شركة لإنتاج الزجاج خلقت أكثر من 17 ألف فرصة عمل. وقد تم توظيف وتدريب 30 في المائة من هذه العمالة الجديدة محلياً.
- وفي رواندا وبوركينا فاسو وليبيريا وسيراليون، تشير التقديرات إلى أن عمل المؤسسة الاستشاري الذي يستهدف مساعدة الحكومات في تحسين مناخ الاستثمار قد ساعد في خلق أكثر من 50 ألف فرصة عمل.

تقدم مؤسسة التمويل الدولية والمتعاملين معها مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من المساهمات في البلدان النامية. ويمكن أن يفضي نجاح المتعاملين مع المؤسسة إلى تحقيق آثار ممتدة وواسعة الانتشار في مختلف قطاعات الاقتصاد؛ بما يتيح للفقراء، فرصة تحسين أحوالهم المعيشية. ومن خلال الشركات التي تستثمر فيها، تخلق المؤسسة الفرص للعاملين وعائلاتهم، والمجتمعات المحلية، والموردين، والمستثمرين، والعملاء الذين يشتركون ما تنتجه هذه الشركات. وبالإضافة إلى ذلك، تحقق هذه الشركات إيرادات ضريبية كبيرة للحكومات الوطنية والمحلية؛ ما يؤدي إلى إتاحة موارد لمساعدة الفقراء. وفي مقدور هذه الشركات أيضاً أن تستفيد من دعم ومساندة المؤسسة في توسيع منشآتها ومرافقها أو تطويرها. وتحسين الأداء البيئي، وتعزيز حوكمتها، وتحسين أنظمة إدارتها والتزامها بمعايير الصناعة.

وتواصل المؤسسة تقديم خدمات استشارية لكل من الشركات والحكومات. ويتم تقديم معظم العمل الاستشاري مع الشركات جنباً إلى جنب مع خدمات الاستثمار؛ من أجل تعظيم الأثر الإنمائي. ويتراوح عمل المؤسسة مع الحكومات المتعاملة معها من مساندة إصلاحات مناخ الاستثمار إلى المساعدة في تصميم وتنفيذ علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية والخدمات الأساسية الأخرى.

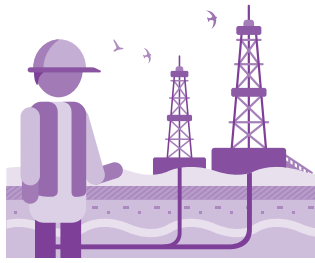
المجتمعات المحلية



تساعد سياسات المؤسسة وعملياتها ومعاييرها الخاصة بالأداء المتعاملين معها في تعزيز تأثيرها الإيجابي على المجتمعات المحلية مع العمل في الوقت نفسه على تلافي أية آثار سلبية محتملة أو التخفيف من حدتها.

- في السنة الماضية، أنفق المتعاملون مع استثمارات المؤسسة أكثر من 156 مليون دولار على برامج تنمية المجتمعات المحلية، ووفرت خدماتها الاستشارية تدريباً لما يبلغ 330 ألف شخص في إطار جهودها لمساعدة الشركات على تحسين جودة إنفاقها في هذا المجال وزيادة أثره.

الموردون



في عام 2010، أنفق المتعاملون مع استثمارات المؤسسة مليارات الدولارات على المشتريات من السلع والخدمات من الموردين المحليين. وبلغت مشتريات المتعاملين ما قيمته 21.5 مليار دولار من موردين في قطاع الصناعات التحويلية، و 8.8 مليار دولار في قطاع المستهلكين والخدمات الاجتماعية، كما استفاد 2.5 مليون مزارع من استثماراتنا في مجال الصناعات الزراعية.

- تساعد استثمارات المؤسسة في مصنع مكسيكي لمعالجة الحجر الجيري في زيادة إنتاج المادة الخام اللازمة للصناعات الأساسية وقطاع البناء والتشييد. وزادت مشتريات الشركة من الموردين المحليين في عام 2010 على 100 مليون دولار.
- وفي الصين، استفاد 430 ألف مزارع من عملية استثمار للمؤسسة في شركة لتجهيز الحبوب في العام الماضي.
- ومكن التدريب المقدم للمزارعين ومشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في 18 بلداً المشاركين من زيادة مبيعاتهم السنوية بحوالي 200 مليون دولار.

البيئة



يساعد العديد من المشاريع الاستثمارية والاستشارية للمؤسسة في معالجة تغير المناخ وتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية. وفي عام 2010، وصلت الخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة إلى 200 كيان من خلال مراجعات الإنتاج الأنظف وحلقات العمل الأوسع نطاقاً، وسهلت تعبئة نحو 40 مليون دولار من أجل الإنتاج الأنظف في روسيا وحدها.

الحكومات



في السنة الماضية، ساهم المتعاملون مع استثمارات المؤسسة بأكثر من 20 مليار دولار في الإيرادات الحكومية. ويشمل ذلك: حوالي 8.2 مليار دولار من قطاع البنية التحتية؛ و 5 مليارات دولار من قطاع النفط والغاز والتعدين؛ و 2.5 مليار دولار من قطاع الصناعات التحويلية.

- قدمت إحدى كبريات شركات تقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في نيجيريا - وهي شركة متعاملة مع المؤسسة - مدفوعات إلى الحكومة بلغت 682 مليون دولار في العام الماضي.
- دفعت إحدى شركات الطاقة البرازيلية، التي تساندها المؤسسة، ضرائب بلغت قيمتها 3.7 مليار دولار إلى الحكومة في عام 2010 وحده.
- ويركز نحو نصف المشاريع الاستشارية للمؤسسة على تقديم الخدمات للمتعاملين مع الحكومة.
- وفي العام الماضي، ساعدت المؤسسة حكومات 30 بلداً في تصميم وتنفيذ أكثر من 60 إصلاحاً إجرائياً استهدفت تحسين بيئات الاستثمار بها.
- وفي هايتي وجامايكا ومليديف والفلبين وسيراليون، ساعدت المؤسسة الحكومات في تصميم برامج شراكة بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها في مجال البنية التحتية، والتي أدت بدورها إلى تحقيق وفورات في الخزانة العامة للدولة قدرها 1.6 مليار دولار.

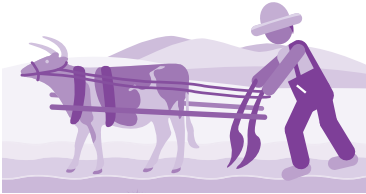
الدروس المستفادة

والنهوض بإمكانات الصناعات وقدراتها الاستيعابية حتى تتمكن من تقديم الخدمات للسكان المهملين.

وقد جاء إصدار تقرير مجموعة التقييم المستقلة في الوقت المناسب؛ إذ تزامنت توصياته العامة مع إدراك المؤسسة أن تحقيق النمو عريض القاعدة الذي يشمل جميع فئات المجتمع هو أمر ممكن في حالات كثيرة. وتؤكد إستراتيجية المؤسسة على هذا النهج؛ فعلى سبيل المثال، استحدثت المؤسسة وحدة جديدة في هيكلها التنظيمي - هي مجموعة العمل الاشتعالي - بهدف مساندة الشركات التي توفر السلع والخدمات وفرص العمل للأشخاص الواقعين في أسفل الهرم الاقتصادي (انظر الصفحة 50).

وبينما تعزز المؤسسة تركيزها على النمو الذي يشمل الجميع، فإنها تعمل أيضاً على مضاعفة جهودها لقياس أثر مشاريعها في تخفيف حدة الفقر واشتغال الجميع؛ وذلك حتى يمكنها استخدام هذه المعلومات في دفع إستراتيجية المؤسسة إلى الأمام. وقد استحدثت المؤسسة ما يعرف بالأهداف الإنمائية الخاصة بها (انظر الصفحة 79) بغرض قياس مدى الاستفادة من أنشطة المؤسسة وتخفيف حدة الفقر. ونرى أن لمشاريعنا مساهمات كبيرة في جهود مكافحة الفقر، ونحن نهدف إلى إيجاد سبل أفضل لقياس هذه المساهمات قياساً كمياً.

التصدي للإشكاليات المصاحبة لعملية الخصخصة



تثير استثمارات القطاع الخاص في بعض الأحيان ردود أفعال قوية من جانب الفئات التي تشعر بالقلق حول تأثير هذه الاستثمارات على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وثقافات الشعوب الأصلية وتقاليدها. وتتصاعد إمكانية وقوع خلافات بين المجتمع المدني ومطوري المشاريع والحكومات إلى أقصى درجة عندما يستثمر القطاع الخاص في مجالات تتعلق في العادة بتقديم الخدمات العامة، مثل مشاريع إمدادات المياه والكهرباء والنقل، أو عندما

تدعيم تركيز المؤسسة على الحد من الفقر



بهدف عمل مؤسسة التمويل الدولية إلى إتاحة الفرصة للفقراء للإفلات من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية. وبشكل تسريع معدلات النمو الاقتصادي عنصراً مساعداً في تحقيق هذا الهدف، إلا أن نمط النمو لا يقل أهمية أيضاً؛ إذ يجب أن يعود النمو بالنفع على الجميع - ولا يقتصر ذلك على القلة القليلة المحظوظة.

وقد سلط تقرير أعدته هذا العام مجموعة التقييم المستقلة الضوء مجدداً على هذه القضية (انظر الصفحة 92). إذ وجد أن نهج المؤسسة في محاربة الفقر قد تطور في الاتجاه الصحيح - مع تنامي التأكيد على دعم نمو القطاع الخاص الذي يعود بالنفع على الفقراء والفئات الأكثر عرضة للمعاناة.

ويرى التقرير أن توسع المؤسسة القيام بالزيد، ودعاها إلى تدعيم تركيزها على مكافحة الفقر، مشدداً على ضرورة تضمين عدد أكبر من مشاريعها أهدافاً واضحة فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر أو بتعزيز النمو الذي يعود بالنفع على الفقراء. وأكد تقرير مجموعة التقييم المستقلة أيضاً على ضرورة أن تعمل المؤسسة على زيادة عدد البلدان الفقيرة التي تستثمر فيها، مستفيدة في ذلك من التوسع الكبير في استثماراتها في البلدان الأكثر فقراً في السنوات الأخيرة. وأوصى التقرير بزيادة استثمارات المؤسسة في قطاعات الصناعات الزراعية، والرعاية الصحية، والتعليم، والبنية التحتية التي تتفوق على غيرها في تشجيع النمو الذي يشمل الجميع.

يشكل الفقر تحدياً هائلاً من حيث نطاق انتشاره ودرجة تعقيد، ولم تفتأ المؤسسة تفكر على مدى عشرات السنين في أفضل السبل للاستفادة من قوة القطاع الخاص في التخفيف من حدته. ولذا، يتسم نهج المؤسسة بالانتقائية في إجراءاته التدخلية حيثما ترى أن بوسعها تحقيق أكبر أثر إيجابي ممكن. وحيثما ترى أن بإمكانها تطبيق إجراءات مبتكرة من شأنها فتح الأسواق

وتقوم مؤسسة التمويل الدولية باستمرار، انطلاقاً من حرصها الدائم على النهل من موارد العلم، بتقييم نقاط القوة ومواطن الضعف لديها - وتحول ما تخلص إليه من نتائج واستنتاجات إلى ممارسات وتطبيقات عملية على أرض الواقع. ويؤدي هذا النهج إلى زيادة فاعلية استثماراتها وخدماتها الاستشارية وقدراتها على تعبئة الجهود والموارد.

تضطلع المؤسسة، من خلال تعاونها مع مكتب الحق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ومجموعة التقييم المستقلة، بمعالجة شواغل الأشخاص المتأثرين بعملها وقياس مستوى الأداء من أوجهه كافة، كما تقوم بتقييم الآثار "المشتركة" التي يمكن أن يحدثها أي مشروع على مختلف الصناعات والمناطق. ويسهم هذا النهج المطبق بانتظام في بناء المصداقية والثقة وتعزيز خضوع المؤسسة للمساءلة أمام أصحاب المصلحة المباشرة.

"مشاورات عبر شبكة الإنترنت" مع 282 شخصاً من 51 بلداً، وعقدت اجتماعاً عالمياً للعديد من أصحاب المصلحة المباشرة في فرانكفورت، ألمانيا، حضره 59 مشاركاً من 14 بلداً.

وتشكل المعلومات التقييمية التي تلقتها المؤسسة من أصحاب المصلحة المباشرة خلال فترة الاستعراض التي استمرت 18 شهراً - وجميعها متاح على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت - إطاراً إستراتيجياً جيداً لتوجيه عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة بشأن إجراءات اختيار مشاريع زيت النخيل وتصميمها وتنفيذها. وستعمل المؤسسة والبنك الدولي معاً على تحديد الفرص بغرض تدعيم السياسات والإجراءات الحكومية، وتشجيع استخدام أفضل الممارسات في القطاع الخاص. وبموجب هذا الإطار الجديد، ستولي المؤسسة أيضاً الأولوية لمشاريع زيت النخيل التي تدعم صغار المزارعين، وتعود بالنفع على المجتمعات المحلية الريفية، وتستفيد من الأراضي التي تدهورت نوعيتها بالفعل، وتركز على تحسين إنتاجية المزارع القائمة.

للمزيد من المعلومات حول عمل مؤسسة التمويل الدولية وقطاع زيت النخيل، انظر الموقع: (www.ifc.org/palmoilstrategy).

تحسين المعايير الخاصة بقطاع زيت النخيل



يمثل قطاع زيت النخيل في العديد من البلدان النامية محركاً حيوياً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وزيت النخيل هو زيت الطعام الرئيسي، ويدخل في مكونات المنتجات المعبأة - من الآيس كريم إلى المنظفات ومواد التجميل. ويعمل نحو ستة ملايين شخص في هذا القطاع على مستوى العالم، معظمهم من صغار المزارعين.

لكن ثمة تكاليف بيئية واجتماعية كبيرة مصاحبة لعملية إنتاج زيت النخيل، منها إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي وزيادة الانبعاثات الكربونية عند قطع الغابات المدارية وجفاف الأراضي الخثية (peatlands). ولذلك، فعندما أشارت مراجعة أجراها مكتب المحقق/المستشار التابع لمجموعة البنك الدولي إلى أوجه قصور في طريقة تطبيق المؤسسة لمعايير الأداء الخاصة بها في تقييم استثماراتها في عمليات الآجار في زيت النخيل وتكريره على نطاق واسع، ألقت المؤسسة نظرة متعمقة إلى عملها في القطاع لضمان عدم تسبب أنشطتها التنموية في الإضرار بالموارد الطبيعية والمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية. ولم تقم المؤسسة، دليلاً على التزامها، بأية استثمارات جديدة في هذا القطاع، في الوقت الذي عكفت فيه على إعداد نهج إستراتيجي للاسترشاد به في عملها في هذا القطاع.

وبدءاً من نوفمبر/تشرين الثاني 2009، قضت المؤسسة أكثر من عام في التشاور مع أصحاب المصلحة المباشرة والخبراء في مختلف أنحاء العالم لمناقشة القضايا الرئيسية التي تواجه قطاع زيت النخيل ودور مجموعة البنك الدولي في هذا الصدد. وكانت هذه المباحثات مكثفة، وعقدت المؤسسة بشكل عام لقاءات مباشرة مع نحو 350 من أصحاب المصلحة المباشرة من 30 بلداً، وشمل ذلك ممثلين عن القطاع الخاص والحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات الشعوب الأصلية وصغار المزارعين والمانحين وغيرهم. كما أجرت

تشاورنا مع نحو

350

من أصحاب
المصلحة المباشرة
خلال الاستعراض
الذي أجريناه لقطاع
زيت النخيل.

واستثمرنا

4.9

مليار دولار في البلدان
الأشد فقراً في السنة
المالية 2011.

يمول مشاريع زراعية كبيرة قد تسفر عن تشريد المزارعين الفقراء.

ومع الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء وتساعد الطلب على أنواع الوقود الحيوي في الآونة الأخيرة، أثبتت أسئلة كثيرة حول المنافع المتأتية من تنمية القطاع الخاص والخاوف المتعلقة بإمكانية أن تؤدي إلى "استيلائه على الأراضي"، ومن المتوقع، وفقاً لتقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أن تواصل استثمارات القطاع الخاص في المشاريع الزراعية ارتفاعها السريع، مما يثير مصاعب جمة لسكان الريف الذين يكونون غالبية الفقراء في العالم.

وقد قامت المؤسسة، على مرّ السنين، بدور ريادي في معالجة هذه المخاوف - لاسيما من خلال معايير الأداء ووضع مبادئ التوازن (Equator Principles) (انظر الصفحة 72).

وهذا الجهد موصول لا ينقطع إلى يومنا هذا؛ فالمؤسسة تسعى، من خلال العمل مع شقيقاتها بمجموعة البنك الدولي ومكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة، إلى إيجاد طرق لإدارة المنازعات التي قد تثار مع عملية الخصخصة، وتعمل على تقليل المخاطر الناشئة عن الاستيلاء على الأراضي. وتتبع المؤسسة مبادئ مجموعة البنك الدولي الخاصة بالاستثمارات الزراعية المسؤولة التي تركز على احترام حقوق الأراضي والموارد، والأمن الغذائي، والشفافية، والتشاور مع الأطراف المعنية، وتحقيق الاستدامة.

وتستفيد المؤسسة من جارب مكتب المحقق/المستشار التي تبين أن يوسع مطوري المشاريع والحكومات أن يكونوا أكثر إعداداً عندما يتوقعون إمكانية حدوث نزاع بين مختلف أصحاب المصلحة المباشرة. ويمكن للآليات الفاعلة لمعالجة الشكاوى والمظالم، وخاصة عند تطبيقها في وقت مبكر في تصميم أي مشروع، المساعدة في معالجة النزاع.

علاوة على ذلك، وجد مكتب المحقق/المستشار أن الحكومات لا تمنع في المشاركة في الآليات البديلة لتسوية المنازعات وغيرها من إجراءات حل المشاكل عندما تحصل على حوافز وتأكيدات. لكن الاكتفاء بطرح عروض الدخول في حوارات واشتغال الجميع والمشاركة والتعاون ليس كافياً في حد ذاته لنزع فتيل المنازعات. وتعمل المؤسسة على ضمان أن تعود مشاريعها بمنافع ملموسة على المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المباشرة، وهي ملتزمة بدعم المبادرات التي تعمل في هذا الاتجاه.

القسم 4

عمل المؤسسة وخبراتها التخصصية

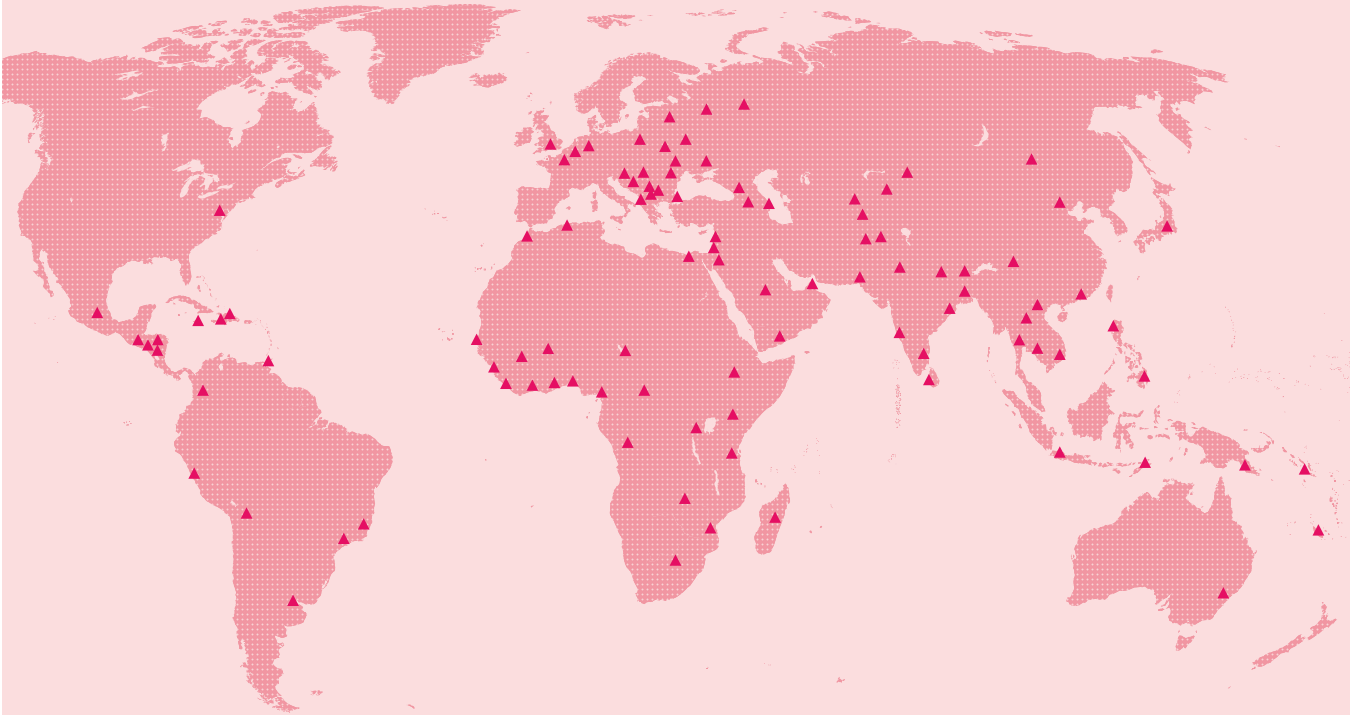
خدمات الاستثمار والخدمات الاستشارية
وشركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة
تعمل مؤسسة التمويل الدولية، باعتبارها أكبر
مؤسسة عالمية للتمويل الإنمائي تركز على
القطاع الخاص، في أكثر من 100 بلد نام.

4

أين تعمل المؤسسة

تتيح خبرات مؤسسة التمويل الدولية - التي يغطي عملها جميع مناطق العالم وكل الصناعات تقريباً - لها تقديم مجموعة فريدة من المزايا للمتعاملين معها. ويمكن للمؤسسة تطبيق الدروس التي استخلصتها من مناطق عملها في حل المشاكل التي تواجهها مؤسسات القطاع الخاص في المناطق الأخرى. وتساعد المؤسسة الشركات المحلية على تحسين الاستفادة من معارفها عن طريق المواءمة بين هذه المعرفة وبين الفرص المتاحة في البلدان النامية الأخرى.

أماكن المكاتب القطرية التابعة للمؤسسة



مجالات عمل المؤسسة الثلاثة

منتجات المؤسسة

القروض

تقوم المؤسسة بتمويل المشاريع والشركات من خلال تقديم قروض من حسابها الخاص لمدة تتراوح عادة بين 7 إلى 12 سنة. وتقدم المؤسسة أيضاً قروضاً إلى البنوك الوسيطة، وشركات التأجير التمويلي، وغيرها من المؤسسات المالية التي تقوم بإعادة إقراض الأموال المُقترضة. وفي حين كانت قروض المؤسسة في السابق مُقومة بعملات البلدان الصناعية الكبرى، فقد وضعت المؤسسة على سلم أولوياتها تنظيم منتجات الإقراض بالعملات المحلية. وقد قدمت المؤسسة موارد تمويلية بأكثر من 45 عملة محلية، منها: البيزو الكولومبي، والروبية الإندونيسية، والتغني الكازاخستاني، والدرهم المغربي، والسول البيروفي الجديد، والبيزو الفلبيني، والفرانك الرواندي، والكواشا الزامبية. وفي السنة المالية 2011، بلغت القروض الجديدة التي ارتبطت بالمؤسسة بتقديدها حوالي 5 مليارات دولار.

الاستثمار في أسهم رأس المال

يتيح الاستثمار في أسهم رأس المال مساندة أنشطة التنمية وزيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تحتاجها الشركات الخاصة، كما يتيح هذه الاستثمارات الفرص لمساندة حوكمة الشركات وتعزيز المسؤولية الاجتماعية. وتستثمر المؤسسة مباشرة في أسهم رأس مال الشركات، ومن خلال صناديق الاستثمار في أسهم الشركات الخاصة أيضاً. وفي السنة المالية 2011، بلغت استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال لحسابها الخاص حوالي ملياري دولار من ارتباطات الإقراض. وتتراوح استثمارات المؤسسة عموماً في أسهم رأس مال أي شركة ما بين 5 و 20 في المائة. وتشجع المؤسسة الشركات المستفيدة من استثماراتها على توسيع نطاق ملكية الأسهم من خلال قيد أسهم الشركة بالبورصة؛ مما يؤدي بدوره إلى تعميق أسواق رأس المال المحلية. وتقوم كذلك بالاستثمار من خلال قروض المشاركة في الأرباح، والقروض القابلة للتحويل، والأسهم الممتازة.

خدمات الاستثمار التي تقدمها المؤسسة

تبعث خدمات المؤسسة الاستثمارية رسالة تذكير مهمة تفيد بأن بوسع مستثمري القطاع الخاص إعطاء دفعة لأنشطة التنمية في بلدان الأسواق الصاعدة، والمساعدة في الحد من الفقر، مع تحقيق الربح في الوقت نفسه. ومن شأن المجموعة الكبيرة من منتجات المؤسسة وخدماتها المالية تخفيف حدة الفقر وحفز النمو طويل الأمد عن طريق تعزيز منشآت الأعمال القابلة للاستمرار، وتشجيع تنظيم مشاريع الأعمال وتعبئة الموارد التي لا يكون توفرها ممكناً لولا جهود المؤسسة. ويجري تصميم منتجات التمويل في المؤسسة بحيث تلبي الاحتياجات الخاصة بكل مشروع، وتوفر المؤسسة رأس المال اللازم لتحقيق النمو، ولكن الجزء الأعظم من هذا التمويل يأتي من أصحاب الشركات الخاصة الذين يتحملون أيضاً مسؤولية قيادة المشاريع وإدارتها. وفي السنة المالية 2011، بلغت استثمارات المؤسسة 12.2 مليار دولار في 518 مشروعاً، منها 4.9 مليار دولار لمشاريع في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وعبأت المؤسسة أيضاً ما قيمته 6.5 مليار دولار لدعم القطاع الخاص في البلدان النامية.

تعمل مؤسسة التمويل الدولية في ثلاثة مجالات، هي: خدمات الاستثمار، والخدمات الاستشارية، وشركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة، وهي مجالات يعزز بعضها بعضاً؛ ما يتيح تقديم خبراتها العالمية إلى المتعاملين معها في البلدان النامية. وتوفر هذه المجالات للمؤسسة ميزة خاصة في مساعدة القطاع الخاص على خلق الفرص في هذه البلدان - حيث يمكن تصميم ما تقدمه المؤسسة من استثمارات وخدمات استشارية بما يناسب الاحتياجات الخاصة بالجهة المتعاملة مع المؤسسة، وعلى نحو مبتكر يحقق القيمة المضافة لأنشطتها. وتتنوع قائمة منتجات المؤسسة بتنوع احتياجات المتعاملين معها؛ فهي تقدم تمويلاً مباشراً وطويل الأجل، وتقرن ذلك بتقديم المشورة التي تساعد الشركات على النمو بوتيرة سريعة وقابلة للاستمرار - من خلال الاستفادة من ابتكارات المؤسسة وعملها في تحسين المعايير وتخفيف المخاطر وتدعيم مناخ الاستثمار وتبادل الخبرات فيما بين الصناعات ومناطق عملها. ويمكن مجالات العمل الثلاثة للمؤسسة من تعبئة الموارد من العديد من شركائها، وتوسيع نطاق جميع رؤوس الأموال والخبرات المتاحة من أجل تحسين الأحوال المعيشية في البلدان النامية. وأدى ذلك إلى تحسين قدرة العائلات محدودة الدخل على إلحاق أطفالها بالدراسة والحصول على خدمات الرعاية الصحية من المستشفيات. ويحصل سكان القرى والنجوع النائية على خدمات التوصيل بمصادر وشبكات المياه والطاقة الكهربائية لتلبية احتياجاتهم الملحة، كما حسنت قدرة صغار المزارعين على بيع منتجاتهم عن طريق الاستفادة من سلسلة التوريد العالمية.

تمويل التجارة

يضمن برنامج تمويل التجارة العالمية التابع للمؤسسة التزامات الدفع الخاصة بالمؤسسات المالية المعتمدة المرتبطة بتمويل التجارة. ويعمل البرنامج على توسيع وتكملة قدرة البنوك على تقديم تمويل الأنشطة التجارية عن طريق خدماته المتعلقة بتخفيف المخاطر على أساس كل معاملة على حدة لأكثر من 200 بنك في أكثر من 80 بلداً.

في السنة المالية 2011، أصدرت المؤسسة أكثر من 3100 ضمان بلغ مجموعها 4.6 مليار دولار. وصدر أكثر من نصف هذه الضمانات لصالح بلدان فقيرة مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وعلى نحو منفصل، يعمل برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية التابع للمؤسسة - وهو مبادرة للتصدي للآزمة نالت العديد من الجوائز - على توفير السيولة للأنشطة التجارية في البلدان النامية. إذ ساند هذا البرنامج تدفقات تجارية تزيد قيمتها على 15 مليار دولار منذ إنشائه عام 2009.

القروض المشتركة

يمثل برنامج المؤسسة المعنى بالقروض المشتركة، وهو أكبر برنامج لتقديم القروض المشتركة على مستوى جميع البنوك الإئتمانية متعددة الأطراف، أداة مهمة من أجل تعبئة رأس المال اللازم لتلبية احتياجات التنمية. وقام البرنامج، منذ إنشائه في عام 1957، بتعبئة ما يزيد على 38 مليار دولار من أكثر من 550 مؤسسة مالية لتنفيذ مشاريع في أكثر من 100 بلد من بلدان الأسواق الصاعدة. في السنة المالية 2011، شاركت المؤسسة في تقديم مستوى قياسي من القروض المشتركة بلغ 4.7 مليار دولار - ويزيد ذلك بواقع الضعف عن المستوى الذي حقق في السنة السابقة. وشمل ذلك تقديم قروض من الفئة "ب"، وقروض موازنة، ومبيعات قروض المشاركة من الفئة (أ). وجرى توجيه نحو 29 في المائة من هذه القروض إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية ومناطق الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل. وحصل قطاع البنية التحتية على 67 في المائة منها. وتمكنت المؤسسة، من خلال الأدوات القائمة والجديدة، من توسيع قاعدة مستثمريها لتشمل بنوكاً تجارية دولية، وبنوكاً محلية وإقليمية في بلدان الأسواق الصاعدة، وصناديق استثمار، وشركات تأمين، ومؤسسات تمويل إئتماني.

أصدرت المؤسسة أكثر من

3100

ضمان من ضمانات تمويل التجارة في السنة المالية 2011.

شاركت المؤسسة في تقديم مستوى قياسي من القروض المشتركة بلغ

4.7

مليار دولار في السنة المالية 2011.

التمويل المنظم (المهيكل)

تستخدم المؤسسة المنتجات المنظمة (المهيكل) والورقة لتقديم أشكال جديدة من التمويل، وهي أدوات لم تكن لتصبح متاحة بسهولة للمتعاملين مع المؤسسة لولا اتباع هذا النهج التمويلي من جانب المؤسسة. وتشمل هذه المنتجات والأدوات: ضمانات جزئية للائتمانات، وتسهيلات منظمة للسيولة، وخوّل مخاطر الحوافظ، وعمليات التوريق، وتمويل إسلامياً. وتستغل المؤسسة خبراتها في تنظيم هذه الأدوات - مع تمتعها بتصنيف ائتماني من المرتبة AAA على الصعيد الدولي - في مساعدة المتعاملين معها على تنويع مصادر التمويل. وتديد آجال الاستحقاق، والحصول على تمويل بالعملة التي يختارونها.

خدمات إدارة مخاطر المتعاملين مع المؤسسة

تقدم المؤسسة منتجات مشتقة للمتعاملين معها لتمكينهم من التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف أو العملات أو أسعار السلع الأولية. وتؤدي المؤسسة دور الوساطة بين المتعاملين معها في البلدان النامية وصانعي أسواق المشتقات من أجل إتاحة الفرصة للمتعاملين مع المؤسسة للنفاذ إلى الأسواق للحصول على أدوات إدارة المخاطر.

خدمات الخزانة

تمول المؤسسة أنشطة الإقراض من خلال إصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية. وكثيراً ما تكون المؤسسة هي أول جهة متعددة الأطراف تصدر سندات بالعملات المحلية في بلدان الأسواق الصاعدة. علماً بأن معظم الإقراض من قبل المؤسسة مَفُوم بالدولار الأمريكي، ولكن المؤسسة تقترض مجموعة مختلفة من العملات لتنويع مصادر القدرة على الحصول على التمويل، وتخفيض تكاليف الاقتراض، والمساعدة في تنمية أسواق رأس المال المحلية وتطويرها. وقد ظلت القروض التي تحصل عليها المؤسسة مسايرة للقروض التي تقدمها. وبلغ إجمالي عمليات الاقتراض الجديدة في الأسواق الدولية 9.8 مليار دولار في السنة المالية 2011.

إدارة السيولة

حتى 30 يونيو/حزيران 2011، بلغ إجمالي الأصول السائلة الواردة بالميزانية العمومية لمؤسسة التمويل الدولية 24.5 مليار دولار مقابل 21 مليار دولار قبل عام، ويجري الاحتفاظ بمعظم الأصول السائلة بالدولار الأمريكي. وإدارة مخاطر العملات، يُستخدم الدولار الأمريكي لتغطية المخاطر الناشئة عن تفويض الأصول بالعملات الأخرى. ويتم تحديد مستوى هذه الأصول بما يضمن توفر موارد كافية لتلبية ارتباطات المؤسسة حتى في أوقات الضغوط الشديدة التي تتعرض لها الأسواق.

الاقتراض في السنة المالية في الأسواق الدولية

العملة	المبلغ (المعادل بالدولار الأمريكي)	النسبة المئوية
دولار أمريكي	5780537791	59.0%
دولار أسترالي	1943565660	19.8%
ليرة تركية	497982830	5.1%
راند جنوب أفريقيا	451624765	4.6%
ريال برازيلي	406278029	4.2%
جنيه إسترليني	313000000	3.2%
مجالات أخرى	403788344	4.1%

الخدمات الاستشارية للمؤسسة

تحتاج تنمية القطاع الخاص إلى أكثر من مجرد التمويل. وتظهر الخبرة العملية الدور القوي الذي يمكن للخدمات الاستشارية القيام به في إطلاق عنان الاستثمارات ومساعدة منشآت الأعمال على التوسع وخلق فرص العمل.

ولمساعدة القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة تقدم المؤسسة المشورة وخدمات حل المشكلات، والتدريب اللازم للشركات والصناعات والهيئات الحكومية. وتوضح الخبرة العملية للمؤسسة أن الشركات في حاجة إلى ما هو أكثر من الاستثمارات المالية لتحقيق التقدم والأزهار - فهي تحتاج إلى بيئة تنظيمية تسهل إجراءات تأسيس المؤسسات وتشغيلها، وإلى الحصول على المشورة بشأن أفضل ممارسات أنشطة الأعمال. ويتضمن عمل المؤسسة إبداء المشورة للحكومات الوطنية والمحلية حول كيفية تحسين مناخ الاستثمار ودعم البنية التحتية الأساسية، وبلغ نصيب الحكومات قرابة نصف المشاريع الاستشارية للمؤسسة. وتقوم المؤسسة أيضاً بمديد العون للمتعاملين مع استثماراتهم من أجل مساعدتهم على تحسين حوكمة الشركات وتحويلهم إلى كيانات أكثر قدرة على الاستثمار.

تقوم المؤسسة بإبداء النصائح والمشورة من خلال حوالي 1100 خبير استشاري في 85 مكتباً في 73 بلداً. وتأتي الموارد التمويلية من الشركاء المانحين، والمؤسسة، بالإضافة إلى مساهمات المتعاملين معها. وفي السنة المالية 2011، بلغ إجمالي نفقات مشاريع الخدمات الاستشارية 206.7 مليون دولار. وإجمالاً، ذهب نحو ثلثي نفقات المشاريع، التي تُعزى إلى المتعاملين مع المؤسسة في فرادى البلدان، إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

مجالات عمل المؤسسة

القدرة على الحصول على التمويل

تساعد مؤسسة التمويل الدولية في زيادة توفر الخدمات المالية بتكلفة معقولة وإتاحتها للأفراد ومنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتتمثل أولويات المؤسسة في مساعدة المتعاملين معها على تقديم خدمات مالية واسعة النطاق إلى الأفراد (مثل منتجات الائتمان والادخار والمدفوعات والتأمين)، وتشجيع النمو وخلق فرص العمل عن طريق دعم الإقراض القابل للاستمرار إلى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وتساعد المؤسسة أيضاً في بناء البنية التحتية الضرورية للقطاع المالي، مثل إنشاء مراكز المعلومات الائتمانية، وسجلات الضمانات. وفي نهاية السنة المالية 2011، تضمنت حافظة عمليات المؤسسة الجارية في هذا المجال 244 مشروعاً لتسهيل الحصول على التمويل في 67 بلداً، قيمتها حوالي 294 مليون دولار. وبلغ إجمالي نفقات مشاريع المؤسسة في السنة المالية 2011 ما قيمته 63.3 مليون دولار. وإجمالاً، ذهبت نسبة 67 في المائة من نفقات المشاريع، التي تُعزى إلى المتعاملين مع المؤسسة في فرادى البلدان، إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. ونسبة 10 في المائة إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

مناخ الاستثمار

تساعد مؤسسة التمويل الدولية الحكومات في تطبيق إصلاحات من شأنها تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، وتشجيع استبقاء الاستثمار؛ ما يساعد بدوره في تعزيز قدرة الأسواق على المنافسة، وتحقيق النمو، وخلق فرص العمل. وتتمثل أولويات المؤسسة في تصميم وتشجيع إصلاحات إجرائية من شأنها مساندة البيئات المواتية لأنشطة الأعمال والتجارة مع المساعدة في الوقت نفسه في معالجة مواطن الضعف في الأطر القانونية والسياسات التي تشكل عائقاً أمام تدفق الاستثمارات. وفي نهاية السنة المالية 2011، ضُمَّت حافظة عمليات المؤسسة الجارية 132 مشروعاً في مجال تحسين مناخ الاستثمار في 57 بلداً بما قيمته 204 ملايين دولار. وبلغ إجمالي نفقات مشاريع المؤسسة 55.9 مليون دولار. وإجمالاً، ذهبت نسبة 79 في المائة من نفقات المشاريع، التي تُعزى إلى المتعاملين مع المؤسسة في فرادى البلدان، إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. ونسبة 25 في المائة إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

1100

موظف في مجال
الخدمات الاستشارية
يعملون في 73 بلداً.

2/3

من نفقات مشاريع
الخدمات الاستشارية
كان في البلدان
المؤهلة للاقتراض من
المؤسسة الدولية
للتنمية.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تساعد المؤسسة الحكومات على تصميم برامج شراكات بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها في قطاع البنية التحتية والخدمات العامة الأساسية الأخرى. وتساعد المشورة التي تقدمها المؤسسة للحكومات في تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل وتحسين مستويات المعيشة، وذلك عن طريق الاستفادة من قدرات وإمكانات القطاع الخاص لزيادة سبل الحصول على الخدمات العامة - مثل الكهرباء والمياه والرعاية الصحية والتعليم، مع تعزيز نوعيتها وكفاءتها في الوقت نفسه. وفي نهاية السنة المالية 2011، ضُمَّت حافظة عمليات المؤسسة الجارية في هذا المجال 67 مشروعاً في 41 بلداً بقيمة حوالي 91 مليون دولار. وبلغ إجمالي نفقات مشاريع المؤسسة 27.8 مليون دولار. وإجمالاً، ذهب نصف نفقات المشاريع، التي تُعزى إلى المتعاملين مع المؤسسة في فرادى البلدان، إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وما نسبته 16 في المائة إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

أساليب العمل المستدام

تساند مؤسسة التمويل الدولية تنمية الأسواق الاشتيمالية والتي يتسم عملها بالاستدامة والكفاءة. وبالبناء على معايير الأداء البيئي والاجتماعي الخاصة بها، تروج المؤسسة لممارسات العمل المستدامة في قطاعات مثل: الصناعات الزراعية، والبنية التحتية، والنفط والغاز والتعدين، والصناعات التحويلية، والخدمات. وتعمل برامج المؤسسة على تشجيع الممارسات الجيدة في مجال حوكمة الشركات، وبناء قدرات الشركات الصغيرة وصغار المزارعين، وإعطاء دفعة لسيدات الأعمال، وإشراك القطاع الخاص في الحلول المتصلة بتغير المناخ. وفي نهاية السنة المالية 2011، ضُمَّت حافظة عمليات المؤسسة الجارية في هذا المجال 199 مشروعاً في 70 بلداً بما قيمته 231.6 مليون دولار. وبلغ إجمالي نفقات مشاريع المؤسسة 59.8 مليون دولار. وإجمالاً، ذهبت نسبة 56 في المائة من نفقات المشاريع، التي تُعزى إلى المتعاملين مع المؤسسة في فرادى البلدان، إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. ونسبة 11 في المائة إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة

صناديق شركة إدارة الأصول

الاستثمار لحساب مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من مؤسسات الاستثمار، بما في ذلك الصناديق السيادية، وصناديق المعاشات التقاعدية، ومؤسسات التمويل الإجمالي.

صندوق المؤسسة المعني بإعادة الرسملة

يتألف صندوق المؤسسة المعني بإعادة الرسملة، الذي تبلغ موارده 3 مليارات دولار، من: صندوق مساهمات في أسهم رأس المال بمبلغ حوالي 1.3 مليار دولار، وصندوق الديون الثانوية بمبلغ حوالي 1.7 مليار دولار، ويساعد صندوق إعادة الرسملة، الذي دشنته المؤسسة عام 2009، في تدعيم البنوك المهمة في الجهاز المصرفي في بلدان الأسواق الصاعدة، وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية. ويشارك في تدعيم هذا الصندوق كل من البنك الياباني للتعاون الدولي (ملياري دولار) والمؤسسة (مليار دولار)، ومنذ إنشائه وحتى نهاية السنة المالية 2011، بلغ مجموع الارتباطات الاستثمارية لهذا الصندوق 960.1 مليون دولار في تسعة بنوك في كل من: البحرين وهندوراس وملاوي وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي والفلبين وصربيا وفيتنام وفي أحد البنوك الأفريقية الإقليمية.

صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تم تدشين الصندوق المعني بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي برأسمال قدره مليار دولار في عام 2010، ولديه التزامات من كل من: مؤسسة التمويل الدولية، ومؤسسة بي جي جي إم الهولندية القائمة بإدارة صندوق المعاشات التقاعدية، وشركة كوريا للاستثمار، والصندوق الحكومي للنفط في جمهورية أذربيجان، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وجهاز أبو ظبي للاستثمار، وأحد صناديق الاستثمار السعودية، ويشارك الصندوق في استثمارات مع مؤسسة التمويل الدولية في أسهم رأس المال في مجموعة متنوعة من القطاعات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنذ إنشائه وحتى نهاية السنة المالية 2011، بلغ مجموع ارتباطات الاستثمار التي قدمها هذا الصندوق 172.4

بلغت قيمة موجودات شركة إدارة الأصول

4.1

مليار دولار في نهاية السنة المالية 2011

وحققت استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال معدل عائد داخليا نسبته

20%

مليون دولار في: البرازيل والمكسيك ونيجيريا وترينيداد وتوباغو، وفي شركتين أفريقيتين إقليميتين - واحدة في قطاع إنتاج الأسمنت، والأخرى في القطاع المصرفي.

صندوق إعادة رسملة أفريقيا

تأسس صندوق إعادة رسملة أفريقيا في السنة المالية 2011 للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية المهمة للجهاز المصرفي في شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وفي نهاية السنة المالية 2011، ارتبط الصندوق بتقديم استثمار في ملاوي.

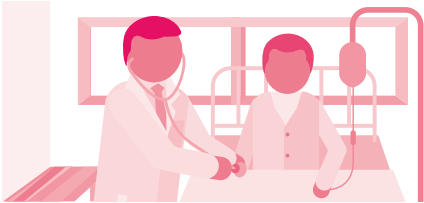
تقوم شركة إدارة الأصول التابعة لمؤسسة التمويل الدولية، وهي شركة تابعة وملوكة بالكامل لها، بتعيين أموال الغير وإدارتها لأغراض الاستثمار في أسواق البلدان النامية والأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل. وقد أنشئت هذه الشركة في عام 2009 بغرض زيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل وتوفيرها لهذه الأسواق؛ مما يؤدي إلى تعزيز الأهداف والغايات الائتمانية للمؤسسة وتحقيق الربح للمستثمرين.

وتستثمر شركة إدارة الأصول جنباً إلى جنب مع المؤسسة، وتعتمد جميع استثمارات معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة، وتقوم الشركة بتعيين الأموال لصالح مؤسسات الاستثمار الكبيرة التي تتطلع إلى زيادة تعاملاتها في الأسواق الصاعدة، والتي ترغب في المشاركة في المشاريع والعمليات المزمعة ونهج الاستثمار وسجل المنجزات السابقة الخافل بالعوائد المحزبة للمؤسسة، يشار هنا إلى أن متوسط معدل العائد الداخلي على استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال خلال العشريين عاماً الأخيرة قد تجاوز 20 في المائة سنوياً. وتساعد الشركة في الوفاء بأحد أهم رسائلها الائتمانية - ألا وهو تعبئة المزيد من رؤوس الأموال للاستثمار في منشآت الأعمال الخاصة المنتجة في البلدان النامية، وتضطلع أيضاً بتعزيز الأثر الائتماني للمؤسسة، وذلك عن طريق زيادة عمليات الاستثمار التي تقوم بها المؤسسة كما وكيفاً. وحتى 30 يونيو/حزيران 2011، كانت الشركة قائمة بإدارة أصول تبلغ قيمتها 4.1 مليار دولار تقريبا، وهي تدبر صناديق

خبرة المؤسسة في الصناعات

يركز عمل المؤسسة على عدة محاور رئيسية، منها مساعدة منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وقطاع التمويل الأصغر، والتجارة، وتغير المناخ. وهي مستثمر رئيسي في مجال التمويل الأصغر، إذ تستحدث منتجات مبتكرة لمساعدة الفقراء والتصدي للتحديات الإنمائية الرئيسية، مثل الأدوات الضرورية لمساعدة الفقراء في التحول ضد مخاطر أسعار المواد الأولية (انظر الصفحة 53). وتقوم المؤسسة بإعادة بناء استثماراتها في مجال تمويل الإسكان ومساندة تنمية أسواق رأس المال على ضوء الأزمة المالية العالمية. وقد أكدت هذه الأزمة حاجة الأسواق المالية الماسة إلى أنشطة المؤسسة وعملياتها؛ فقد عانت منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي يعمل بها أكثر من نصف العمالة في العالم، من انخفاض أو عدم توفر الاعتمادات والتسهيلات الائتمانية. ومع إحجام المستثمرين عن الدخول في أسواق رأس المال، تدخلت المؤسسة لسد هذه الفجوة. ولتعزيز أثرها الإنمائي، تعمل المؤسسة مع شركات الوساطة المالية على تقديم المنتجات والأدوات المالية وأفضل الممارسات من أجل خدمة عدد أكبر من شركات الأعمال وأصحاب مشاريع التمويل الأصغر، وهو إنجاز لم تكن المؤسسة تستطيع تحقيقه بمفردها لولا تعاونهما (انظر الصفحة 36).

المستهلكون والخدمات الاجتماعية



مؤسسة التمويل الدولية هي أكبر مستثمر متعدد الأطراف في مجال الخدمات الخاصة في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم في بلدان الأسواق الصاعدة. وتستثمر المؤسسة في هذين القطاعين لأهميتهما الكبيرة في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية - إذ تلعب الرعاية الصحية دوراً أساسياً في تحسين نوعية الحياة، في حين يعدّ التعليم أداة قوية لتخفيف حدة الفقر وتكوين رأس المال البشري. وتعمل المؤسسة على زيادة سبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم ذات الجودة العالية، مع المساعدة في الوقت نفسه كذلك في تدعيم القطاعات التي تؤدي إلى خلق فرص العمل، مثل السياحة وتجارة التجزئة والعقارات. وتساعد المؤسسة في تحسين معايير الجودة والكفاءة. وتسهيل تبادل أفضل الممارسات، وخلق فرص العمل للمهنيين المهرة. وتعاون المؤسسة مع البنك الدولي

الصناعات الزراعية والغابات



تمثل الصناعات الزراعية إحدى الأولويات الاستراتيجية للمؤسسة. نظراً لما لهذا القطاع من أثر إنمائي كبير ودور قوي وفاعل في الحد من الفقر؛ فهذا القطاع يشكل في الغالب نصف إجمالي الناتج المحلي والعمالة في العديد من البلدان النامية. وتساعد المؤسسة القطاع الخاص في معالجة ارتفاع الطلب والتصدي لتزايد أسعار المواد الغذائية، وذلك على نحو مستدام بيئياً واجتماعياً يشمل فئات المجتمع كافة. وتدعم المؤسسة المبادرات العالمية المعنية بالإنتاج المستدام للسلع الزراعية الأولية. وتقدم المؤسسة تسهيلات رأس المال العامل لمساعدة المتعاملين معها في تمويل بناء المخزونات، وتوفير البذور، والأسمدة، والمواد الكيماوية، والوقود اللازم للمزارعين. ولتيسير التجارة وتخفيض التكاليف، توصل المؤسسة تنفيذ الاستثمارات في تجهيزات البنية التحتية، مثل المستودعات ومخازن التبريد. وتعمل على استخدام الأراضي في الإنتاج المستدام، وتحسين الإنتاجية عن طريق نقل التكنولوجيا، وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد. وتساعد المؤسسة الشركات في تحديد معايير مرجعية للإنتاج المسؤول، وفقاً لأفضل الممارسات الخاصة بالصناعة. ويمكن أن تساعد المؤسسة في تحقيق إيرادات جديدة من خلال خدماتها البيئية في مجالات مثل: امتصاص الكربون، وإدارة مستجمعات المياه، وحفظ التنوع البيولوجي، وإنتاج الطاقة المتجددة.

الأسواق المالية



الأسواق المالية السليمة هي عصب التنمية - فهي تكفل كفاءة تخصيص الموارد وتوزيعها، وخلق فرص العمل، وحفز النمو الاقتصادي. وتشكل استثمارات المؤسسة في هذا القطاع نسبة كبيرة من ارتباطاتها الجديدة - أكثر من 25 في المائة في السنة المالية 2011.

تعكس معالم الدور الريادي لمؤسسة التمويل الدولية وقيادتها لمسيرة تنمية القطاع الخاص الميزة الخاصة التي تتمتع بها - من حيث الخبرة العميقة واسعة النطاق التي اكتسبتها على مدى أكثر من 50 عاماً في مساعدة شركات الأسواق الصاعدة على تحقيق النجاح والنمو.

تستفيد المؤسسة بما اكتسبته من معارف عالمية في مجال الصناعات في التصدي لأكبر تحديات التنمية في السنوات القادمة - ومنها تغير المناخ والبطالة والأمن الغذائي والمائي.

وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة من أجل مكافحة الفساد.

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات



تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة إلى تسهيل حصول الفقراء على الموارد والخدمات. وتخلق هذه التكنولوجيا مزيداً من الفرص، كما تؤدي إلى زيادة كفاءة الأسواق والمؤسسات.

وتعمل المؤسسة على توسيع نطاق توفر هذه التكنولوجيا لتشجيع النمو الاقتصادي المستدام والحوكمة السليمة وتعزيز الاشتغال الاجتماعي وتقليص الفقر. وتوجه المؤسسة الاستثمارات إلى الشركات الخاصة القائمة بإنشاء بنية تحتية حديثة لقطاع الاتصالات والشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وتطوير تكنولوجيات غير مضرّة بالبيئة.

وتتمتع المؤسسة بالقدرة على تعبئة موارد إضافية من خلال برنامجها المعني بالقروض المشتركة والضمانات، وتنجح المؤسسة في الغالب في جذب التمويل المشترك للمشاريع. وتوفير أسباب الراحة والطمأنينة وتشجيع مستثمرين آخرين من القطاع الخاص على الدخول في الأسواق التي تعتبر محفوفة بالمخاطر في العادة.

الوظائف القائمة على نحو أكبر من أي قطاع آخر. وقد قامت المؤسسة بزيادة أنشطتها في هذا القطاع الذي يشمل مواد التشييد والبناء، والآلات المتسمة بالكفاءة، والكيماويات، واستخدام الطاقة الشمسية والرياح في توليد الكهرباء. وتستثمر المؤسسة في الشركات القائمة بتطوير منتجات وأسواق جديدة وإعادة الهيكلة والتحديث حتى تصبح قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي. وتركز المؤسسة على المتعاملين معها الذين يعتبرون، أو في مقدورهم أن يكونوا، أطرافاً فاعلة وقوية في الأسواق المحلية، وبالنسبة للبلدان متوسطة الدخل. تدعم المؤسسة باطراد الشركات المحلية من الصف الثاني والاستثمارات عبر الحدود.

وتهدف المؤسسة إلى أداء دور قوي في تنمية الشركات المحلية في البلدان الأشد فقراً. وبما أن هذه الصناعات تمثل بعض القطاعات الأشد إنتاجاً لانبعاثات الكربون، فإن المؤسسة تساعد المتعاملين معها على إعداد وتنفيذ الاستثمارات التي من شأنها أن تساعد في تخفيض انبعاثات الكربون والحد من استهلاك الطاقة.

النفط والغاز والتعدين



تتمثل رسالة مؤسسة التمويل الدولية في قطاع النفط والغاز والتعدين في مساعدة البلدان النامية على تحقيق المنافع الاقتصادية المستدامة من الموارد الطبيعية. وهي تقدم التمويل والمشورة إلى المتعاملين معها من القطاع الخاص، كما تساعد الحكومات في وضع الأطر التنظيمية وتعزيز قدراتها على إدارة هذه الصناعات عبر سلسلة القيمة - من استخراج الموارد إلى إدارة الإيرادات والإنفاق.

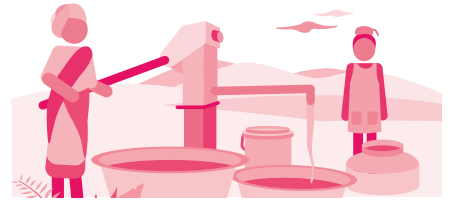
وتلعب مواد الوقود الأحفوري، مثل الغاز الطبيعي، دوراً باعتبارها وقوداً ضرورياً خلال فترة التحول إلى اقتصاد أقل إنتاجاً لانبعاثات الكربون. وبالإضافة إلى الوقود الأحفوري، تقوم استثمارات المؤسسة في مجال الطاقة بتقديم الدعم لمزيج من مصادر الطاقة التقليدية والبديلة، بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية.

وتدعم المؤسسة استثمارات القطاع الخاص في الصناعات الاستخراجية من خلال ضمان تمتع المجتمعات المحلية بمزايا ملموسة، مثل فرص العمل، وتحسين البنية التحتية، وإتاحة الفرص الاقتصادية، كما تساعد في تنمية قدرات الشركات الصغيرة والمحلية، والمشاركة مع المجتمعات المحلية في تحسين المنافع التنموية طويلة الأمد الناتجة عن المشاريع.

وحكومات البلدان النامية في تصميم إستراتيجيات البلدان التي تنقصها الموارد.

وتركز المؤسسة على مساعدة مؤسسات الأعمال الشريكة في زيادة الأثر الإيجابي. وبالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة في الشركات المسؤولة اجتماعياً، يشمل دور المؤسسة تبادل المعرفة والخبرات الخاصة بالصناعات، وتمويل الشركات الأصغر حجماً، والارتقاء بالمعايير الطبية والتعليمية، ومساعدة المتعاملين معها على توسيع نطاق الخدمات المقدمة إلى الفئات والأشخاص الأقل دخلاً.

البنية التحتية



يعاني حوالي 2.5 مليار شخص في بلدان العالم النامية نقص خدمات منشآت الصرف الصحي الملائمة؛ كما أن هناك 1.6 مليار شخص في هذه البلدان، على أقل تقدير، محرومون من الكهرباء؛ ولا يحصل 884 مليون شخص على المياه النظيفة. وتساعد المؤسسة في زيادة القدرة على الحصول على الكهرباء، وخدمات النقل، والمياه من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية وتقديم المشورة إلى الحكومات المتعاملة معها حول إمكانيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وخلق المؤسسة قيمة مضافة عن طريق إعداد المشاريع المتكررة وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأسواق الصعبة، كما تقوم بتخفيف حدة المخاطر وتفعيل الاستفادة من الهيكلة المالية المتخصصة، ويحظى جزء كبير من عمل المؤسسة الاستشاري بدعم الوحدات الأخرى في مجموعة البنك الدولي والشركاء المانحين.

الصناعات التحويلية



يلعب قطاع الصناعات التحويلية دوراً حيوياً في خلق الفرص وتقليص الفقر في البلدان النامية. ويميل المتعاملون مع المؤسسة في هذا القطاع إلى خلق المزيد من الفرص للعمالة أو الحفاظ على

وضع المعايير

معايير الأداء بالمؤسسة	
1	5
تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية	الاستيلاء على الأراضي وإعادة التوطين القسري
2	6
العمالة وظروف العمل	حفظ التنوع الجيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية
3	7
كفاءة الموارد ومنع التلوث	الشعوب الأصلية
4	8
صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها	التراث الثقافي

معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة

أصبحت معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية، منذ دخولها حيز التنفيذ في عام 2006، أفضل معايير قياس معترف بها على مستوى العالم في التعامل مع إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في القطاع الخاص. وعادة ما تمثل هذه المعايير شروطاً ومتطلبات أساسية يتعين على الشركات استيفاؤها عند قيامها بتعبئة الأموال، وخاصة من الأسواق الدولية.

وتستخدم 72 مؤسسة مالية على مستوى العالم حالياً مبادئ التعادل (Equator Principles)، وهي إطار طوعي لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية أعدته بنوك القطاع الخاص استناداً إلى معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد 32 من هيئات ائتمانات الصناديق من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على هذه المعايير باعتبارها مقياساً مرجعياً. وتستخدم مؤسسات التمويل الإيماني الأوروبية معايير الأداء في عملياتها. وفي عام 2008 اعتمد البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير عليها في صياغة متطلبات الأداء الخاصة به؛ كما تستعين العديد من شركات القطاع الخاص ورابطات قطاع الأعمال بمعايير الأداء الخاصة بالمؤسسة باعتبارها مقاييس مرجعية في التعامل مع إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

تُعد معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة أدوار المتعاملين معها ومسؤولياتهم بشأن إدارة المشاريع، والمتطلبات الأساسية للحصول على مساندتهم والحفاظ على استثمارهم، كما تهدف لمساعدة المتعاملين مع المؤسسة على تفادي المخاطر البيئية والاجتماعية والتخفيف من حدتها وإدارتها - باعتبار ذلك وسيلة لمزاولة أعمالها على نحو قابل للاستمرار. ويتم تقييم جميع عمليات استثمار المؤسسة للتأكد من انساقها مع معايير الأداء السارية. ويؤكد المتعاملون مع المؤسسة دوماً أن خبرة المؤسسة المهنية في هذه المجالات سبب مهم للغاية لاختيارهم العمل مع المؤسسة.

يُشار هنا إلى أن لدى المؤسسة 8 معايير خاصة بالأداء، ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن كل منها على الموقع التالي: (<http://www.ifc.org/performancestandards>).

وتشكل هذه المعايير جزءاً من الإطار المعني بالاستدامة في المؤسسة (انظر الصفحة 96)، الذي يجري تحديثه بعد مشاورات مكثفة مع المتعاملين مع المؤسسة، والمجتمعات المحلية المتأثرة، والقطاع المالي، والمؤسسات المالية الثنائية ومتعددة الأطراف، والنقابات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الفكر والبحث، ووكالات الأمم المتحدة، وحكومات البلدان الأعضاء.

والجودة النوعية لإطار إدارة المخاطر، ومدى الشفافية والإفصاح عن المعلومات، وكيفية معاملة تلك الجهة للمساهمين أصحاب حصص الأقلية، مثل المؤسسة.

حوكمة الشركات

تساعد الحوكمة الجيدة للشركات المتعاملين مع مؤسسة التمويل الدولية على تحسين أدائهم؛ فهي تدعم عملية اتخاذ القرارات في هذه الجهات، وتشجع فاعلية تخطيط تعيين مسؤولي الإدارة العليا وتعاقبهم، وتحسن فرص الازدهار في الأمد الطويل - بغض النظر عن نوع الشركة ومصادر تمويلها، وهي أيضاً تزيد قدرتها على الحصول على رؤوس الأموال، وتعزز قيمتها في السوق، وتسهم عموماً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبشكل خسين حوكمة الشركات - بين المتعاملين مع المؤسسة وفي مؤسسات القطاع الخاص في البلدان النامية - إحدى الأولويات لدى المؤسسة، وتقدم المؤسسة المشورة بشأن تحسين ممارسات مجالس إدارة الشركات، وتعزيز حقوق المساهمين، وتحسين إدارة المخاطر والإفصاح في الشركات، وتقدم المؤسسة أيضاً المشورة إلى الجهات التنظيمية، وأسواق الأوراق المالية، وغيرها من الجهات المهتمة بتحسين حوكمة الشركات.

إن تجارب المؤسسة وخبراتها تتيح لها وضع مبادئ عالمية بما يتناسب مع الحقائق المتعلقة بالقطاع الخاص في البلدان النامية. ونتيجة لذلك، تنطلع بنوك التنمية والمستثمرون الآخرون العاملون في بلدان الأسواق الصاعدة إلى الاستفادة من دور المؤسسة القيادي والريادي في مجال حوكمة الشركات.

وتحقق المؤسسة ذلك بمجموعة متنوعة من الأساليب. منها: من خلال منهجيتها الخاصة بحوكمة الشركات، ونظام لتقييم المخاطر والفرص - وهو الأكثر تقدماً من نوعه على مستوى مؤسسات التمويل الإنمائي. وتشكل هذه المنهجية الأساس لنهج مشترك لحوكمة الشركات تعكف حالياً مؤسسات التمويل الإنمائي الرائدة على وضعه (انظر الصفحة 34).

وتتولى مؤسسة التمويل الدولية أيضاً، من خلال المنتدى العالمي لحوكمة الشركات وهو برنامج متعدد المانحين يتم تمويله من صناديق استثمارية متعددة، قيادة العمل بشأن أجندة حوكمة الشركات فيما بين واضعي السياسات والجهات التنظيمية والمنظمات لكبار مديري المؤسسات، ووسائل الإعلام التجارية. وجمع المؤسسة أيضاً بين المستثمرين الدوليين في حوافز الاستثمار الدولية وكبار رجال الأعمال المحليين لمناقشة التغييرات الواجبة في الحوكمة من أجل اجتذاب المزيد من رأس المال. وداخلياً، تقوم المؤسسة بتدريب المسؤولين عن استثماراتها على رصد وتحديد خمسة مجالات للمخاطر والفرص، هي: مدى التزام قيادة الجهة المتعاملة مع المؤسسة بالحوكمة القوية للشركات، والهيكل التنظيمي لمجلس إدارة تلك الجهة ووظائفه المتعلقة بالإشراف والرقابة ووضع الإستراتيجية.

اجتماعات المائدة المستديرة المعنية بالسلع الزراعية الأولية

يستهلك الإنتاج الزراعي العالمي بالفعل كميات هائلة من موارد المياه العذبة في العالم. وبشكل ذلك أيضاً، مع اتساع نطاقه، خطراً داهماً على الغابات والتنوع الحيوي.

ومن شأن هذا التغير في استخدام الأراضي أن يزيد تفاقم خطر تغير المناخ. ويمكن أن يؤدي إلى ظهور أمطار جديدة لسقوط الأمطار، وزيادة عدم اليقين والاحتمالات المجهولة بشأن الإنتاجية الزراعية؛ مما يؤدي بدوره إلى إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي.

ومن الضروري، لتعزيز الأمن الغذائي، أن يصبح الأمن الزراعي أكثر إنتاجية وكفاءة وقدرة على الاستثمار، وتساعد مؤسسة التمويل الدولية في بناء توافق عالمي في الآراء بشأن كيفية تحقيق استدامة الإنتاج. وهي تقوم بذلك عن طريق دعم اجتماعات المائدة المستديرة المعنية بالسلع الزراعية الأولية التي تضم أطرافاً فاعلة أساسية في سلسلة الإمداد الزراعي، والبنوك، ومنظمات المجتمع المدني، التي تعمل جميعاً معاً على تحديد المبادئ الخاصة بالإنتاج المستدام لمجموعة متنوعة من السلع الأولية.

وعقد أول اجتماع منها، وهو اجتماع المائدة المستديرة الخاص بالإنتاج المستدام لزيت النخيل، في عام 2004. ومن خلال تعاون الاتحاد الإندونيسي لمنتجات زيت النخيل مع شركة يونيلفر، ومجموعة بنك إنتش إس بي سي، والصندوق العالمي للأحياء البرية، ومنظمة أوكسفام، ومؤسسة التمويل الدولية، وجهات أخرى، أصبح زيت النخيل المنتج وفقاً للمعايير المعتمدة ومبادئ الاستدامة في الأسواق في نوفمبر/تشرين الثاني 2009. ومنذ ذلك التاريخ، تم إنتاج أكثر من 4 ملايين طن متري معتمد منه، وفي ظل الدعم المالي المقدم من صندوق البيئة العالمية والجهات المانحة الأخرى، تواصل المؤسسة جهودها النشطة في العديد من المبادرات: اجتماع المائدة المستديرة الخاص بالإنتاج المسؤول لفول الصويا، واتحاد التجارة البيولوجية المشروعة.

تعبئة الموارد والشراكات

قوة تعبئة الموارد

في البلدان الفقيرة، تفوق احتياجات القطاع الخاص بكثير ما تستطيع المؤسسة تقديمه بمفردها، وهذا ما يجعل تعبئة الموارد من الآخرين أحد الجوانب المحورية في إستراتيجية المؤسسة. وتستطيع المؤسسة، من خلال تعبئة الأموال من المستثمرين الآخرين، القيام بمزيد من الفاعلية بحفز القطاع الخاص والحفاظ على رأسمالها.

وفي السنة المالية 2011، بلغت الأموال التي عباها المؤسسة مستوى قياسيا، وذلك عن طريق عملها مع البنوك والمؤسسات المالية الدولية والصناديق السيادية والمؤسسات وغير ذلك من الشركاء لتعبئة ما قيمته 6.5 مليار دولار لأغراض التنمية. وزاد هذا المستوى بواقع الضعف عن ما تمت تعبئته في السنة المالية 2006؛ ما مكنها من الاحتفاظ بمبلغ 1.3 مليار دولار في رأس مالها.

يُشار هنا إلى أن كل دولار استثمرته المؤسسة في السنة المالية 2011 استقطب أكثر من 50 سنتاً من المستثمرين الآخرين. وتم توجيه هذه الأموال إلى البلدان النامية لتعزيز معدلات النمو المستدامة والتي تشمل جميع الفئات. وتساعد هذه الأموال أيضاً المؤسسة عن طريق إعطائها الفرصة للقطاع أنفاسها حتى تتمكن من الحفاظ على انضباط ميزانيتها، والعمل في إطار محدّدات رأس مالها.

وهناك عدد من السبل يمكن من خلالها استقطاب موارد الغير للمشاركة. وجرت العادة أن يجري ذلك عن طريق برنامج المؤسسة للإقراض المشترك، وهو وسيلة تتيح للمستثمرين الانضمام للمؤسسة من خلال تقديم قروض من الفئة "ب"، أو قروض موازية، أو قروض المشاركة من الفئة (أ). ويتزايد نظر البنوك المحلية والإقليمية في البلدان النامية إلى القروض المشتركة على أنها وسيلة للدخول إلى الأسواق الجديدة. ويتيح ذلك المزيد من الموارد الجديدة للمتعاملين مع المؤسسة.

وتقيم المؤسسة روابط مع غيرها من المؤسسات المالية الدولية عن طريق برنامجها للتعاون مع هذه المؤسسات، كما تتصدّر اتفاقيات للتعاون الجماعي تتيح لها إطاراً للمشاركة في تمويل المشاريع بكفاءة. بيد أن القروض المشتركة ليست بأي حال من الأحوال الوسيلة الوحيدة للاستثمار المشترك مع المؤسسة؛ إذ تعتبر شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة أحدث وسيلة

لتعبئة الموارد. وتتيح هذه الشركة الفرعية، التي دشنتها المؤسسة في السنة المالية 2009، للمستثمرين الاستفادة من خبراتها الفنية، مع تحقيق عوائد مجزية للاستثمار في أسهم رأس المال وتحقيق الأثر الإيجابي المنشود. وهذا الأمر لا بد منه لتحقيق رسالة المؤسسة وتنمية القطاع الخاص.

تكوين شراكات منتجة

تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الحكومات ومنشآت الأعمال والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى والمؤسسات لتشجيع إقامة شراكات مبتكرة مع المانحين بغرض الحد من الفقر، وتحسين الأحوال المعيشية للناس.

ويؤكد نهج المؤسسة الخاص بعلاقاتها مع المانحين على قوة علاقات الشراكة في الأمد الطويل، ويركز على قياس النتائج وتحقيق الكفاءة، ويتيح حضوراً ملائماً للشركاء المانحين.

ويلعب الشركاء المانحون دوراً مهماً في مساعدة المؤسسة على تعظيم أثرها الإيجابي. ولا تؤدي المساندة المالية التي يقدمها المانحون إلى تعزيز إسهامات المؤسسة في الخدمات الاستشارية فحسب، ولكنها تعزز من تأثير عمليات الاستثمار التي تقوم بها من خلال تقوية أوجه التعاون والأولويات المتبادلة المشتركة.

ويتجاوز نطاق شراكة المؤسسة مع المانحين في أحوال كثيرة مجرد العلاقة القائمة على تقديم التمويل إلى أخرى تقوم على الفهم المتبادل وتبادل المعارف. وتشجع المؤسسة ذلك عن طريق حشد المانحين حول القضايا المتعلقة بمحاور تركيز عملها، مثل تغير المناخ والأمن الغذائي. وهي تسعى جاهدة - في سبيل ذلك - لأن تكون رائدة في مجال الفكر العالمي، ولاستنهاض الإجراءات والتدابير المنسقة.

في السنة المالية 2011، عملت المؤسسة مع الشركاء المانحين معاً للتصدي للتحديات التي تصدر أولويات أجندة التنمية - ومنها خلق فرص العمل والأمن الغذائي وتغيير المناخ والبنية التحتية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. وفي وقت تشح فيه الموارد وتزداد الضغوط المالية العالمية، تكتسي هذه الشراكات أهمية بالغة في تعظيم الأثر الإيجابي لعمل المؤسسة. وتعطي المؤسسة أولوية كبيرة لإحاطة المانحين علماً بأوجه إنفاق أموالهم، والنتائج التي حققت نتيجة لمساهماتهم.

استقطب كل دولار استثمرته المؤسسة أكثر من

50 سنتاً

من مستثمرين آخرين.

في السنة المالية 2011، عباّت المؤسسة

6.5

مليار دولار أمريكي لأغراض التنمية.

العمل مع أوساط المانحين

قدمت 19 حكومة مانحة والعديد من المؤسسات الشريكة والتابعة للقطاع الخاص ارتباطات جديدة لمؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2011؛ ما أتاح لها 203.7 مليون دولار للتوسع في تقديم خدماتها الاستشارية.

وفي السنة المالية 2011، عززت المؤسسة، بفضل الدعم السخي الذي قدمته وزارة التمويل الاتحادية بالنمسا، وبنك التنمية النمساوي (OeEB)، تنمية القطاع الخاص في منطقتي أوروبا الوسطى والشرقية وأفريقيا جنوب الصحراء، وتعززت الشراكة بين المؤسسة وبنك التنمية النمساوي هذا العام في مجال الاستثمار بفضل التوقيع على اتفاقية تعاون جماعية بينهما. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت جمهورية كوريا أحدث المانحين في المؤسسة. وقد شرعت المؤسسة بفضل الدعم النمساوي في تنفيذ العديد من المشاريع بهدف تحسين القدرة على الحصول على التمويل، وتعزيز الأمن الغذائي، والتصدي للأزمات، وتدعيم بيئة أنشطة الأعمال في جميع أنحاء بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. في السنة المالية 2011، ساهمت النمسا بأكثر من 20 مليون دولار للمؤسسة. بالإضافة لذلك، فإن النمسا هي إحدى أقوى الجهات الراعية لبرنامج الخدمات الاستشارية للاستثمارات الأجنبية، إذ يتولى مكتب المؤسسة بفيينا تنفيذ العمليات الأساسية المتعلقة بمناخ الاستثمار.

كما شهدت علاقة المؤسسة مع كندا نمواً هي الأخرى؛ ففي السنة المالية 2011، تعهدت كندا بتقديم موارد تمويلية لدعم برامج المؤسسة. ومن المتوقع أن توفر هذه البرامج نهجاً مبتكرة من شأنها التخفيف من حدة تغير المناخ، وزيادة قدرة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل. وزيادة الإنتاجية الزراعية، والحد من قابلية التأثر بصدمات ارتفاع أسعار الغذاء. علاوة على ذلك، تعمقت أواصر العلاقة التي تربط بين المؤسسة والبنك الإسلامي للتنمية على مدار السنوات العديدة الماضية، إذ انتقلت من مجرد التعاون العام في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الدخول في مبادرات أكثر تركيزاً، مثل صندوق الدول العربية لتمويل مشاريع البنية التحتية ومبادرة التعليم من أجل التوظيف.

وفي السنة المالية 2011، أجرت المؤسسة والبنك الإسلامي للتنمية دراسة

التعهدات المالية للمانحين المقدمة لصالح الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية
بما يعادل ملايين الدولارات الأمريكية

الحكومات	السنة المالية 2011	السنة المالية 2010
أستراليا	8.02	8.84
النمسا	22.98	10.08
كندا	33.27	12.63
الدامرك	4.47	0.39
فنلندا	2.27	5.44
فرنسا	0.20	2.92
ألمانيا	0.00	0.04
أيسلندا	0.00	0.20
أيرلندا	1.07	1.00
إيطاليا	10.00	0.00
اليابان	8.95	9.19
كوريا	2.00	0.00
لكسمبرغ	2.21	2.25
هولندا	25.62	25.61
نيوزيلندا	0.00	0.58
النرويج	6.08	10.86
جنوب أفريقيا	0.78	0.71
أسبانيا	2.68	0.00
السويد	10.59	1.62
سويسرا	7.15	15.33
المملكة المتحدة	16.20	42.52
الولايات المتحدة	6.83	1.85
المجموع	171.36	152.05

مؤسسات مانحة وتابعة للقطاع الخاص	السنة المالية 2011	السنة المالية 2010
صندوقا الاستثمار في الأنشطة المناخية	5.87	4.94
المفوضية الأوروبية	10.32	2.25
مؤسسة غيتس	0.33	8.00
صندوق البيئة العالمية	2.99	12.30
البنك الإسلامي للتنمية	3.00	0.00
وكالة شرق أفريقيا للعلامات التجارية	9.42	0.00
وكالات الأمم المتحدة	0.05	0.05
مانحون متعددون تابعون للقطاع الخاص	0.37	1.60
المجموع	32.34	29.14

الموجز	السنة المالية 2011	السنة المالية 2010
الحكومات	171.36	152.05
المؤسسات الشريكة والشركاء متعددي الأطراف جهات شريكة ومؤسسات	31.64	19.54
تابعة للقطاع الخاص	0.70	9.60
المجموع	203.71	181.19

بلغ مجموع
الارتباطات المالية
التي قدمها المانحون
لصالح خدمات
مؤسسة التمويل
الدولية الاستشارية

204

ملايين دولار أمريكي.

وازدادت التزامات
الحكومات بواقع

12.7

في المائة

في السنة المالية
2011.

عن العلاقة بين التعليم والتوظيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتناولت هذه الدراسة، المعروفة باسم “التعليم من أجل التوظيف (e4e)، بالبحث التدريب على المهارات واحتياجات سوق العمل. وطُرحت توصيات من أجل معالجة الفجوة بينهما.

وتعمل مؤسسة غيتس، في إطار التزامهما ومؤسسة غيتس، في إطار التزامهما بالحد من الفقر وتحسين سبل كسب عيش الفقراء في البلدان النامية، معاً في الوقت الراهن على إيجاد حلول مبتكرة في مجالات: الصناعات الزراعية، والرعاية الصحية الخاصة، وإمدادات المياه والنظافة العامة، وإتاحة القدرة على الحصول على التمويل. وفي السنة المالية 2011، أسهمت مؤسسة غيتس في إجراء تحليل للمدفوعات المقدمة في عدد مختار من برامج الرعاية الصحية في الهند. وحدد هذا التقرير، الذي تمخضت عنه الدراسة والذي صدر في يوليو/ تموز 2011، سبلاً لتحسين كفاءة أنظمة الدفع وشفافيتها. وقدم توصيات للحكومة من أجل إسناد خدمات مدفوعة مزايا الرعاية الصحية في ولاية بيهار الهندية.

مبادئ الشراكة

تتناول المبادئ الأساسية للشراكات بالمؤسسة - بقدر من التفصيل والإسهاب - كيفية مشاركتها مع الشركاء المانحين. وكيفية ضمان أن يكمل ويعزز أحدهما الآخر:

- وتقوم المؤسسة والشركاء المانحون بتجميع موارد كل منها لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة.
- تقوم المؤسسة والشركاء المانحون بخلق الفرص لتبادل المعارف ووجهات النظر حول الإستراتيجيات والتّهج لاعتمادها في الخدمات الاستشارية التي تديرها المؤسسة. وتأخذ الفرص الخاصة بالشناورات الإستراتيجية أشكالاً متعددة، وتكون في بعض الأحيان في شكل اتفاق رسمي. أو اتفاق خاص يقوم على التفاعل والتواصل المستمرين.
- تزود المؤسسة الشركاء المانحين بما تصدره بانتظام من تقارير مالية وتقارير خاصة بعملياتها؛ بما يتيح للمانحين فهم كيفية قيام المؤسسة باتفاق أموالهم، وتقييم مدى التقدم المحرز على صعيد المشاريع وإتاحة معلومات تقييمية في الوقت المناسب.

تقدم المؤسسة

30 في المائة

من ارتباطات التمويل
من مؤسسات
التمويل الإنمائي إلى
مؤسسات القطاع
الخاص في البلدان
النامية.

11

مؤسسة تمويل إنمائي
وقعت على اتفاقية
التعاون الجماعية
لمؤسسة التمويل
الدولية.

الخاص في إتاحة الفرص الجديدة لصالح مشاريع التعليم المرتبط بسوق العمل. وذلك من خلال مبادرة التعليم من أجل التوظيف (انظر الصفحة 46).

وتفقد المؤسسة كذلك مبادرة لتعزيز قدرة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل على أساس مستدام، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية الألماني، وبنك الاستثمار الأوروبي.

وبصفة عامة، تشارك المؤسسة والمؤسسات الإنمائية الأخرى معاً في مشاريع منفردة، وتقدم موارد تمويلية مشتركة، وتتعاون بشأن إعداد أفضل الممارسات والمعايير، وقامت المؤسسة، من خلال اتفاقية التعاون الجماعية، بزيادة ترتيبات التمويل المشترك الرسمية التي تضطلع بها مع مؤسسات التمويل الإنمائي. ويساعد هذا الاتفاق، الذي يبين بالتفصيل كيفية اشتراك المؤسسات المالية الدولية معاً في تمويل المشاريع التي تقودها مؤسسة التمويل الدولية، في زيادة التمويل التجاري في أوقات الضغوط والازمات.

وهذا العام، اعتمدت مؤسسة الاستثمارات الخاصة الخارجية (OPIC)، وهي مؤسسة تمويل إنمائي تابعة للحكومة الأمريكية، اتفاقية التعاون الجماعية؛ ما سهل تعاون المؤسسة مع الآخرين في عمليات استثمار القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة، وخاصة في البلدان الأكثر فقراً. وقد وقعت حتى الآن 11 مؤسسة تمويل إنمائي على هذه الاتفاقية؛ ما أدى إلى إتاحة أكثر من 1.5 مليار دولار من القروض الموازية للمتعاملين مع المؤسسة.

ويجتمع جهاز الإدارة العليا بالمؤسسة دورياً مع الجهات النظيرة من أكثر من 20 مؤسسة أخرى معنية بتنمية القطاع الخاص لاستعراض التقدم المحرز في المبادرات المشتركة. وقد جرى إنشاء أكثر من 15 فريق عمل لتبادل أفضل الممارسات وتحقيق التوافق في نهج المؤسسة الخاص بحوكمة الشركات والمراكز المالية الخارجية (الأوفشور) والنتائج التنموية.

يهتم أصحاب المصلحة المباشرة في البلدان من الشركاء المانحين والمتعاملين مع المؤسسة بالآثار الناشئة عن برامج الخدمات الاستشارية التي تديرها المؤسسة ومستوى كفاءتها. ولذلك، تعمل المؤسسة على تعزيز قياس النتائج، وتبادل المعارف ونشرها، وإبراز الدور الذي يضطلع به الشركاء المانحون.

العمل مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى

مع زيادة الطلب على الخدمات التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية وعلى ضوء القيود المالية العامة على كاهل البلدان المساهمة والمتعاملين مع المؤسسة، فإن إقامة علاقات شراكة فاعلة مع المؤسسات الإنمائية الأخرى أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وتتعاون مؤسسة التمويل الدولية حالياً مع طائفة متنوعة من المؤسسات متعددة الأطراف والثنائية المعنية بتنمية القطاع الخاص؛ ما يساهم في جميع الموارد بغرض توسيع انتشار المؤسسة وتعظيم أثر الاستثمارات والخدمات الاستشارية التي تقدمها. ويمكن للمؤسسة، من خلال هذا التعاون، تبادل المعارف، وتصميم برامج أكثر كفاءة لمواجهة قضايا التنمية الشائكة، واستفادت الجهات الشريكة للمؤسسة، بدورها، من المركز القيادي الذي تحتله المؤسسة - إذ تشكل الموارد التي تقدمها المؤسسة نحو 30 في المائة من ارتباطات التمويل التي تقدمها مؤسسات التمويل الإنمائي إلى القطاع الخاص في البلدان النامية.

وكان التعاون بالغ الأهمية في تصدي المؤسسة للأزمة الاقتصادية العالمية؛ ما أتاح لها سرعة إطلاق مبادرات جديدة لتعزيز تمويل الأنشطة التجارية وإعادة رسملة البنوك وحفز الاستثمار في مشاريع البنية التحتية. وفي إطار خطة العمل الكاريبية المشتركة، قدمت المؤسسة وخمس مؤسسات تمويل إنمائي كبرى في السنة الماضية ارتباطات تزيد قيمتها على 960 مليون دولار إلى مشاريع مستدامة تابعة للقطاع العام والخاص بالمنطقة، وجاوز ذلك قيمة تعهدها الأصلي المقرر على مدى ثلاث سنوات.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعمل المؤسسة مع العديد من المؤسسات المالية الدولية على معالجة بعض أكبر التحديات التي تواجه المنطقة، إذ تسعى المؤسسة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية إلى إشراك القطاع

القسم 5

كيفية عمل المؤسسة

موظفو المؤسسة وممارساتها

يعمل جهاز موظفي مؤسسة التمويل الدولية الذي يضم 3438 موظفاً وموظفة في مختلف أنحاء العالم على تعزيز أثر عمل المؤسسة من خلال تقديم حلول مبتكرة لمعالجة التحديات الأكثر صعوبة.

5

- تعبئة مصادر التمويل الأخرى من أجل تنمية مؤسسات الأعمال التابعة للقطاع الخاص
- تشجيع الأسواق المفتوحة والقادرة على المنافسة في البلدان النامية
- مساندة الشركات والشركاء الآخرين في القطاع الخاص حيثما توجد فجوة
- المساعدة في خلق فرص العمل المنتجة وتقديم الخدمات الأساسية إلى الفقراء والمعرضين للمعاناة
- ولتحقيق هذا الغرض، تتيح المؤسسة حلولاً لها أثر إيجابي من خلال إجراءات تدخلية على مستوى الشركات (استثمارات مباشرة، وخدمات استشارية، وشركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة)؛ وتشجيع العمل الجماعي العالمي من خلال تدعيم الحوكمة الرشيدة ووضع المعايير؛ والعمل المتعلق بالبيئة المؤاتية لأنشطة الأعمال.

كيفية عمل المؤسسة

- تساعد المؤسسة المتعاملين معها على النجاح في عالم متغير
- العمل الجيد مستدام، والاستدامة عمل جيد
- مؤسسة واحدة، فريق واحد، هدف واحد
- التنوع يخلق القيمة
- خلق الفرص يتطلب الشراكة
- المعرفة العالمية والخبرة المحلية
- الابتكار يستحق المخاطرة
- نتعلم من الخبرة العملية
- لنعمل بذكاء ونسعد بعملائنا
- ما من مجال جديد بعيد المنال أو شديد الصعوبة

أسلوب عمل مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية

التقاليد المؤسسية القوية عنصر محوري في مقدره أية مؤسسة على تحقيق النجاح والتكيف مع التحديات الجديدة. "أسلوب عمل مؤسسة التمويل الدولية" هو طريقة العمل التي تعتمدها في خديد وتعزيز تفاليدها المؤسسية واسمها التجاري، وعملية تشرك من خلالها جميع العاملين على جميع المستويات وفي سائر المناطق للمساهمة في إثراء معلومات عملية اتخاذ القرارات الإدارية، وهي تجسد رؤية المؤسسة وقيمها الأساسية والغرض منها وطريقة عملها.

رؤية المؤسسة

ضرورة أن تُتاح للناس فرصة الخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية

قيم المؤسسة

التفوق، والالتزام، والنزاهة، والعمل معاً في فريق

غرض المؤسسة

خلق الفرص للناس للخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية من خلال حفز الوسائل اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يشمل الجميع من خلال:

تجسد ثقافة مؤسسة التمويل الدولية التزامها الراسخ بالعمل على التخفيف من حدة الفقر، وإتاحة الفرص للفئات الأكثر ضعفاً في بلدان العالم النامية. ومع زيادة الحاجة لاضطلاع القطاع الخاص بدور أكبر في حفز عملية التنمية، ترى المؤسسة أن بوسعها القيام بالمزيد من العمل. ولزيادة الأثر الإيجابي، تقوم المؤسسة بتطويع قواها وتعزيزها، وتشد تركيزها على تحقيق الكفاءة في إطار برنامج شامل للتغيير. وتعمل المؤسسة حالياً بصورة أفضل مع المتعاملين معها والشركاء، وتعكف على صياغة أهداف إنمائية جديدة واستحداث طرق مبتكرة لتعبئة رؤوس الأموال.

ويبين تاريخ المؤسسة أنها تتعلم من تجاربها وتتصدى باستمرار لتحديات جديدة. كما أن جهاز موظفيها في وضع أفضل يمكنهم أكثر من أي وقت مضى من تعظيم الأثر الإيجابي لعملها؛ فأكثر من نصف موظفيها يتمركزون في البلدان النامية بالقرب من المتعاملين معها والمجتمعات المحلية التي تخدمها، وهو جهاز يتسم كذلك بدرجة عالية من التنوع؛ فنسبة 66 في المائة منهم من البلدان النامية.

الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية

تسعى مؤسسة التمويل الدولية دوماً إلى تحقيق النتائج لما لذلك من أهمية. فالنمو الاقتصادي وحده لم يعد كافياً للحد من الفقر واللامساواة. وفي وقت تشح فيه الموارد في سائر أنحاء العالم، تركز الحكومات والهيئات الخيرية والمؤسسات الإنمائية - ولها الحق في ذلك - على التحلي بالحكمة في استخدام أموالها؛ فهي تريد أدلة على تمتع الفقراء في البلدان النامية بالفرص لتحسين أحوالهم المعيشية - وهو أكثر ما يحتاجون إليه.

والمؤسسة جهة معنية بوضع القواعد والمعايير المستخدمة في قياس النتائج التنموية منذ وقت بعيد. وكانت أول بنك إنمائي عالمي يرفع تقارير عن النتائج التنموية لكامل حافظة عملياتها. ويتوقع أصحاب المصلحة المباشرة من المؤسسة - بما في ذلك حكومات البلدان الأعضاء البالغ عددها 182 بلداً - استمرارها في القيام بدور ريادي في هذا الصدد.

ولذا، خطت المؤسسة هذا العام خطوة مهمة إلى الأمام، إذ شرعت، مسترشدة بالأهداف الإنمائية للألفية، في اختبار مفهوم أهدافها الإنمائية، التي يجب أن تتيح لها إمكانية دمج قياس النتائج في إستراتيجية عملها. وتقيس هذه الأهداف المساهمة المتوقعة لمشروعات المؤسسة عند ارتباط المؤسسة بتقديم أي استثمار أو دخولها في اتفاق لتقديم الخدمات الاستشارية. ومن شأن المتابعة المنتظمة المساعدة في ضمان الوفاء بالوعود الواردة في هذه الأهداف بمرور الوقت. وستستخدم المؤسسة أيضاً المعلومات لاستنباط سبل استخدام استثماراتها وخدماتها الاستشارية بزيادة من الفاعلية. وهذا نهج رائد - وحافل بالتحديات والمصاعب في الوقت نفسه، لكننا نمضي قدماً بحذر لضمان ألا تضع هذه الأهداف أعباء غير معقولة على كاهلنا أو كاهل المتعاملين معنا، وأن تتيح للمؤسسة إمكانية تلبية احتياجات جميع البلدان المتعاملة معها، بما في ذلك الاقتصادات الأصغر حجماً. وسيمثل العامان الأولان فترة اختبار، وقد أتمنا للتو العام الأول منهما. وحددنا ستة أهداف أولية - يغطي كل منها مجالات ذات أولوية كبيرة للمؤسسة - ووضعنا أهدافاً واضحة للسنة المالية 2011. وترى المؤسسة أن هذه الأهداف تعبر عن إستراتيجيتها. ومع هذا، فإن هذه الأهداف لا تعكس كامل إسهام المؤسسة في جهود الحد من الفقر؛ ولذلك لا يمكن اعتبارها المحرك الوحيد الذي تستند إليه إستراتيجيتها في تعظيم أثرها الإنمائي. وستأخذ المؤسسة بعين الاعتبار هذه الأهداف جنباً إلى جنب مع غيرها من مؤشرات الأثر الإنمائي لعملها.

في السنة المالية 2011، انصب تركيز المؤسسة على التعليم وتحسين تصميم أهدافها الإنمائية بدلاً من السعي إلى تحقيق أهداف كمية محددة. ونظرت فيما إذا كانت قد وضعت الأهداف والغايات الكمية الملائمة، كما سعت للحصول على تعليقات وملاحظات تقييمية واسعة من موظفيها في مختلف إداراتها - لضمان أن تصيح هذه الأهداف أدوات مفيدة ومكوناً أساسياً في عملية وضع إستراتيجيتها. وطلبت من المتعاملين معها التعهد بالتزامات محددة لمساعدة المؤسسة على توسيع نطاق أثرها الإنمائي. وستعمل من خلال الأهداف الإنمائية للمؤسسة على تتبع أداء أهداف هذه الجهات - وأهداف المؤسسة - في كل من المجالات الستة ذات الأولوية. وفي السنة المالية 2011، أوفت المؤسسة بكامل أهداف ارتباطاتها في مجالات الرعاية الصحية والتعليم، وقروض التمويل الأصغر، والبنية التحتية. وتعتزم المؤسسة أن تستمر عاماً آخر في اختبار تنفيذ هذه الأهداف في السنة المالية 2012. وسيتم استخدام الدروس المستفادة في السنة المالية 2011، إلى جانب التعليقات والملاحظات التقييمية التي قدمها موظفو المؤسسة، في تعديل أهداف المؤسسة وغاياتها للعام المقبل. وتخطط المؤسسة أيضاً للحصول على تعليقات وملاحظات تقييمية من أصحاب المصلحة المباشرة الخارجيين في خريف عام 2011. كما تعتزم تعميم تطبيق هذه الأهداف تطبيقاً كاملاً في السنة المالية 2013.

الأهداف الأولية الستة للمؤسسة

الهدف	أهداف التغطية للسنة المالية 2011	الارتباطات التي تم الحصول عليها لتوسيع نطاق التغطية في السنة المالية 2011	نسبة الأهداف المتحققة
الصناعات الزراعية			
زيادة فرص الزراعة المستدامة أو تحسينها	إفادة 62 ألف شخص	1.1 مليون شخص	1,787*
الرعاية الصحية والتعليم			
تحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم	إفادة 1.69 مليون شخص	2 مليون شخص	121
القدرة على الحصول على التمويل			
أ. زيادة القدرة على الحصول على الخدمات المالية لعملاء التمويل الأصغر	إفادة 16.9 مليون شخص	22.9 مليون شخص	136%
ب. زيادة القدرة على الحصول على الخدمات المالية لعملاء مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة	إفادة 600 ألف شخص	437,532 عميلاً	73%
البنية التحتية			
زيادة خدمات البنية التحتية أو تحسينها	إفادة 32.8 مليون شخص	40.3 مليون شخص	123%
مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة			
مساعدة مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في زيادة إيراداتها	زيادة الإيرادات بواقع 7.46 مليار دولار	2.4 مليار دولار	32%
تغير المناخ			
زيادة الاستثمارات ذات الأثر الإيجابي على المناخ	جعل 14 في المائة من ارتباطات المؤسسة ذات أثر إيجابي على المناخ	13.7 في المائة من الاستثمارات ذات الأثر الإيجابي على المناخ	98%

* يعكس الرقم التغير الحاصل في إستراتيجية المؤسسة الخاصة بالصناعات الزراعية التي تمت الموافقة عليها بعد وضع هدف السنة المالية 2011.

كيف تقيس مؤسسة التمويل الدولية نتائجها الإنمائية

المجالات التي يغطيها نظام تتبع نواتج عملية التنمية

يغطي نظام التتبع في مؤسسة التمويل الدولية جميع مشاريع الاستثمار والخدمات الاستشارية الجارية في حافظتها. بالنسبة لخدمات الاستثمار، يغطي نظام تتبع نواتج عملية التنمية - بعد بعض الاستثناءات والاستثناءات- 1232 شركة خاضعة لإشراف المؤسسة. ويركز هذا التقرير على 582 من بين 700 عملية استثمار تمت الموافقة عليها خلال فترة السنوات 2002-2007 والتي بلغت من النضج درجة تمكن المؤسسة من تصنيفها. ويجري سنوياً تحريك مجموعة عمليات الاستثمار التي يغطيها التقرير إلى الأمام بواقع عام واحد. ولا تقوم المؤسسة بتقييم عمليات الاستثمار الأحدث عهداً نظراً لأنها لم تصل بعد إلى درجة النضج التي تمكن المؤسسة من تقييمها. وكذلك الحال بالنسبة لعمليات الاستثمار الأقدم عهداً التي تكون أقل أهمية بالنسبة لعمليات اليوم. ولأن كثيراً منها قد أقفل بالفعل. وتتناول المؤسسة أيضاً نطاق التغطية الحالية لجميع الاستثمارات الجارية في حافظتها. وتقيس مؤشرات التغطية عدد الأشخاص الذين تصل إليهم السلع والخدمات التي يقدمها لهم التعاملون مع المؤسسة. أو المنفعة المالية التي تعود على أطراف محددة من أصحاب المصلحة المتأثرين بأنشطة هذه الجهات. وبالنسبة للخدمات الاستشارية، يغطي نظام تتبع نواتج عملية التنمية جميع المشاريع الجارية أو المنجزة أو المتوقفة التي تعود إلى السنة المالية 2006. وبنهاية السنة المالية 2011، شملت حافظة الإشراف ما مجموعه 642 مشروعاً جارياً. ويبرز هذا التقرير النتائج التي حققت حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. بالنسبة لجميع المشاريع الجارية في هذه السنة الميلادية. وكذلك نتائج 364 مشروعاً تم

وبعكس إطار المؤسسة الخاص بتقييم الاستثمارات معايير الممارسات السليمة بالنسبة لتقييم عمليات استثمار القطاع الخاص التي وافقت عليها بنوك التنمية المتعددة الأطراف التي تشكل فريق التعاون في مجال التقييم. وهذا العام، شرع هذا الفريق في تنفيذ دراسة تحليلية مقارنة خلصت إلى اعتماد المؤسسة لنسبة 93 في المائة من هذه المعايير - وهو ما يزيد على أي من بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى. ومنذ عام 2008، تقوم المؤسسة برفع تقارير عن التغييرات التي طرأت على النتائج التنموية للاستثمارات مقارنة بالسنة الماضية. وعن النتائج الخاصة بالتقييمات المتعمقة للخدمات الاستشارية. وأطلقت المؤسسة أيضاً بوابة إلكترونية للنتائج التنموية على شبكة الإنترنت (www.ifc.org/results) بغرض تكملة المعلومات الواردة في التقرير المطبوع. وفي السنة المالية 2010، أطلقت المؤسسة نظام تتبع نواتج عملية التنمية 2، الذي أدى إلى تحسين طريقة جمع بيانات نواتج التنمية وتبويبها. وإدماجها إدماجاً كاملاً في دورة مشاريع الاستثمار بها. وأنظمة المعلومات الأخرى. وتقوم المؤسسة باستمرار بتبادل تجاربها وخبراتها مع الأوساط الأوسع نطاقاً للعاملين في مجال التنمية. بما في ذلك بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى ومؤسسات العمل الخيري والمانحون. ولا تفتأ المؤسسة تشجع على تحسين جهود قياس النتائج التنموية وتنسيقها فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف من خلال النظام المشترك لتقييم الأداء، وهو عملية تقييم ذاتي يقودها كل عام بنك مختلف من بنوك التنمية متعددة الأطراف. وقادت مجموعة البنك الدولي هذا العمل على مدار العامين الماضيين. مع قيام المؤسسة بتنسيق المساهمات والمدخلات المتصلة بعمليات القطاع الخاص.

الفاعلية الإنمائية هي المبدأ الذي تسترشد به مؤسسة التمويل الدولية في عملها. من خلال نظام تتبع نواتج عملية التنمية (DOTS) للمؤسسة، الذي يقيس الفاعلية الإنمائية لاستثماراتها وعملها الاستشاري، عززت المؤسسة مركزها باعتبارها رائدة في مجال قياس النتائج التنموية. ويتيح هذا النظام لها ميزة نسبية أساسية، نظراً لما له من أهمية قصوى في فهم مستوى أداء إستراتيجيتها، وما إذا كان عملها يصل إلى الناس وإلى الصناعات التي في أمس الحاجة للمساعدة التي تقدمها. وأصبحت المؤسسة أول بنك إنمائي متعدد الأطراف يقوم بالإبلاغ عن النتائج التنموية لحافظة استثماراتها بالكامل، وتكليف شركة خارجية بمراجعة مدى تطبيقها لمنهجيتها المعتمدة والنتائج المبلغ عنها. وفي السنة المالية 2009، وجد تقييم أجرته مجموعة التقييم المستقلة حول أنظمة قياس نتائج عمل المؤسسة أن هذه الأنظمة تتيح تقييمات حالية وغير متحيزة للنتائج الإنمائية لاستثمارات المؤسسة. ونوه التقييم إلى قيام المؤسسة أيضاً بتطبيق آليات للربط بين الحوافز ونتائج المشاريع من خلال مكافآت الأداء. وفي هذا الصدد، جاء بتقرير مجموعة التقييم المستقلة: "أصبحت المؤسسة في طليعة الجهات القائمة بقياس الأداء فيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف".

كيفية عمل نظام تتبع النتائج الإنمائية

يتيح نظام تتبع نواتج عملية التنمية (DOTS) إمكانية تتبع أية لنتائج التنمية طوال مراحل دورة المشروع. ويحدد المعنيون من جهاز موظفي المؤسسة مؤشرات واضحة وموحدة ويمكن التحقق منها لها أسس وأهداف عند بداية أي مشروع. ويقومون بتتبع التقدم المحرز على مدار مرحلة الإشراف؛ مما يسمح بإتاحة تعليقات وملاحظات تقييمية آنية للعمليات حتى تاريخ إقفال المشروع.

وبالنسبة لخدمات الاستشارات، تشكل درجة نواتج عملية التنمية العامة مزيجاً مركباً من فئات الأداء الأربع التي تستقي معلوماتها من المؤشرات القياسية الخاصة بالصناعات. وينبغي لكي يتمكن أي مشروع من الحصول على تصنيف إيجابي أن يساهم في جهود التنمية في البلد المضيف، كما يشكل الترتيب التصنيفي، بالنسبة للخدمات الاستشارية، مزيجاً مركباً من الأهمية الإستراتيجية العامة للخدمات الاستشارية، وفاعليتها (وفقاً لمخرجات المشروع ونواجه وأثره) بالإضافة إلى مستوى كفاءتها.

وبعرض هذا التقرير درجة نظام تتبع نواتج عملية التنمية - النسبة المئوية للمشاريع التي حصلت على تصنيف مرتفع (في النصف الأعلى من سلم التصنيف) بالنسبة للمؤسسة بشكل عام، وحسب المناطق وفئات الصناعات. ويقدم المتعاملون مع المؤسسة في حافظة استثماراتها الجاري تنفيذها بيانات خاصة بإجمالي الأثر الإنمائي. ويتم عرضها بغض النظر عن حجم استثمار المؤسسة. ولما كانت المؤسسة في العادة من مستثمري حصص الأقلية، فمن غير الممكن أن تنسب هذه النتائج إلى جهودها منفردة دون غيرها. ولذا وضعت المؤسسة قواعد مرجعية محددة يتم تطبيقها في قياس النجازات التنموية والإبلاغ عنها على أساس الحجم النسبي لعمليات استثماراتها. وتجري متابعة هذه القواعد التي تستهدف رصد حجم التغيرات الإضافية في الأثر الناشئ عن أية شركة متعاملة والذي يجب أن يعزى الفضل فيه إلى المؤسسة، باستخدام بطاقات قياس أداء الإدارات هذه السنة، وذلك بالتزامن مع التطبيق التجريبي للأهداف الإنمائية للمؤسسة.

إعداد تقارير إنجاز بشأنها بين عامي 2008 و 2010، والتي يمكن تقييم فاعليتها الإنمائية. ولا تقوم أنظمة تتبع نواتج عملية التنمية برصد بعض أنواع المشاريع. وتشمل أهم المشاريع المستبعدة: المشاريع التي كانت في مراحل مبكرة من دورة المشروع، والمشاريع التي تعتبر توسعاً في مشاريع قائمة، والمشاريع المؤلفة من عدة استثمارات، والمشاريع الصغيرة التي تشكل مكونات من برامج أكبر، وبعض الأدوات المالية، مثل الاكتتابات الخاصة (rights issues) وبعض عمليات المبادلات والمقايضات. وفي السابق، لم تقم المؤسسة بتتبع مشاريع تمويل التجارة، وركزت عوضاً عن ذلك على تتبع مؤشرات الأداء لبرنامج المؤسسة لتمويل التجارة بشكل عام، إلا أنه على ضوء تزايد أهمية تمويل التجارة في عمل المؤسسة، فمن المتوقع أن تبدأ في تتبع مشاريع تمويل التجارة في السنة المالية 2012.

نتائج عمليات الاستثمار

في السنة المالية 2011، بلغ الترتيب التصنيفي لنواتج عملية التنمية العامة للمؤسسة 67 في المائة، وهي نسبة تقل أربع نقاط مئوية عن السنة المالية 2010. ومع ذلك، فقد تجاوز أداء المؤسسة الهدف طويل الأمد الذي حددته، ونسبته 65 في المائة.

وتتيح المؤسسة درجات نواتج عملية التنمية لثلاث مجموعات رئيسية: البنية التحتية والموارد الطبيعية؛ والأسواق المالية؛ والصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات. ويتم أيضاً إعطاء ترتيب تصنيفي للمناطق والمجموعات الفرعية. وعلى مستوى المجموعات الثلاث، أظهرت مجموعة البنية التحتية والموارد الطبيعية تحقّق تحسن طفيف عن العام الماضي، في حين سجلت مجموعات الأسواق المالية والصناعات الزراعية والخدمات تراجعاً طفيفاً.

ويساهم العديد من الاتجاهات الكلية في الحد من النتائج التنموية عن السنة الماضية، وخاصة الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتحديات الاقتصادية الناجمة عن أزمات الديون في أوروبا.

وقد أثرت هذه الاتجاهات في نتائج الصناعات على النحو التالي:

- تراجعت مجموعة صناعة الأسواق المالية ست نقاط مئوية إلى 67 في المائة، نظراً لما تواجهه البنوك المتعاملة معها من مشاكل تتعلق بالقروض المتعثرة وزيادة الانتقائية في إجراءات الإقراض. كما تأثر قطاع صناديق الاستثمار بفعل الأزمة المالية؛ إذ تواجه الشركات التي تضمناها حافظة المؤسسة مصاعب كبيرة.
- وتراجعت مجموعات الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات إلى 63 في المائة في السنة المالية 2011، وذلك من 67 في المائة في العام السابق. وأسهمت النتائج المتدهورة للمشاريع المتعلقة بالمنتجات المعدنية غير الفلزية في ضعف أداء قطاع الصناعات التحويلية الذي تراجع إلى 59 في المائة، وفي المجموعة الفرعية للمستهلكين والخدمات الاجتماعية، يرجع انخفاض درجتها إلى ضعف أداء المشاريع الجديدة في قطاع الرعاية الصحية وتجارة الجملة والتجزئة. كما تراجعت درجة المجموعة الفرعية للصناعات الزراعية والغابات ثلاث نقاط مئوية لتصل إلى 70 في المائة، ويرجع ذلك أساساً إلى تدهور قطاعي الورق وعجينة الورق الفرعيين.
- وفي مجموعة البنية التحتية والموارد الطبيعية، أسهمت شدة التنافس في الأسواق وصعوبة الإجراءات الحكومية في انخفاض درجة المجموعة الفرعية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات، التي انخفضت إلى 64 في المائة من 70 في المائة.

كما تأثرت النتائج الخاصة بالعديد من المناطق تأثراً سلبياً:

- في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان للاضطرابات السياسية والأزمة الاقتصادية دور كبير في هبوط درجات نواتج عملية التنمية، التي انخفضت إلى 56 في المائة من 70 في المائة في السنة المالية 2010. وأدت القلاقل السياسية إلى توقف التدفقات المالية، مما أثر بشدة على المتعاملين مع المؤسسة في القطاع المالي.
- وفي جنوب آسيا، أدى ضعف الأداء المالي لعمليات الاستثمار الجديدة في المجموعات الفرعية للصناعات التحويلية، والصناعات

كيفية قيام المتعاملين مع المؤسسة بتوسيع نطاق خلق فرص العمل

أنح المتعاملون مع مؤسسة التمويل الدولية 2.4 مليون فرصة عمل في عام 2010، وهو أكثر من أي وقت مضى منذ أن بدأنا في تتبع هذه الأعداد قبل أربع سنوات. وتشير بيانات المؤسسة إلى أن غالبية الجهات المتعاملة معها - أي 66 في المائة - إما تمكنت من إضافة فرص عمل جديدة أو أنها لم تلجأ إلى تخفيض العمالة لديها خلال الفترة بين عامي 2008 و 2010.

وجاءت أكبر زيادة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ التي أضافت 67 ألف فرصة عمل. أما في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، فقد أضافت الجهات المتعاملة مع المؤسسة 61 ألف فرصة عمل. في حين أضافت الجهات المتعاملة في قطاع خدمات المستهلكين والخدمات الاجتماعية أكثر من 50 ألف فرصة عمل.

كما ازدادت أعداد النساء العاملات لدى الشركات المتعاملة مع المؤسسة بين عامي 2008 و 2010. وتظهر بيانات مستقاة من 615 جهة متعاملة مع المؤسسة في جميع المناطق وقطاعات الصناعات أنها وظفت أكثر من 630 ألف امرأة في عام 2010. أو ما نسبته 31 في المائة من قوتها العاملة. وأضافت الجهات المتعاملة مع المؤسسة التي تتوفر بشأنها بيانات ثلاث سنوات - وبلغ مجموعها 292 جهة - حوالي 35 ألف فرصة عمل للنساء، وبمثل ذلك زيادة صافية قدرها 14 في المائة في مجال توظيف المرأة.

وتشير الشواهد المستقاة من دراسات الحالات إلى أن استثمارات المؤسسة كان لها أثر إضافي غير مباشر في خلق فرص العمل، وتجاوز ذلك فرص العمل التي وفرتها الجهات المتعاملة معها مباشرة والبالغ عددها 2.4 مليون فرصة. فعلى سبيل المثال، وجدت إحدى دراسات الحالات أنه عندما استثمرت المؤسسة في أحد المنتجين الزراعيين، فإن حجم أنشطة هذه الشركة وأعمالها ارتفع بدوره مع المنتجين والموردين والموزعين والفائمين على النقل. وأشارت هذه الدراسة إلى أن استثمار المؤسسة في مجموعة الوادي القابضة في مصر ساعد في خلق 88 فرصة عمل مباشرة، وخمسة أضعاف ذلك من فرص العمل غير المباشرة.

إلى 77 في المائة، متعافية من التراجع الذي شهدته السنة الماضية. وعكس هذا التحسن على نحو رئيسي قوة أداء مشاريع الاستثمار في المجموعة الفرعية للنقل والتمويل دون الوطني، ولاسيما في أوروبا الشرقية. وواصلت المجموعة الفرعية للنفط والغاز والتعدين تحقيق أثر إيجابي قوي. محققة 83 في المائة على نظام تتبّع النواج الإنمائية - وهي نسبة أعلى كثيراً من المتوسط الخاص بالمؤسسة.

- وعلى الصعيد الإقليمي، كان الأداء الإيجابي في الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء رائعاً. وأدى تنامي طلب المستهلكين، مدفوعاً بالنمو الاقتصادي وحسن اختيار المشاريع، إلى زيادة درجة المنطقة على نظام تتبّع النواج الإنمائية في السنة المالية 2011 بواقع 21 نقطة مئوية ليصل إلى 71 في المائة. ويجب التنويه إلى أن صغر عدد المشاريع أدى إلى زيادة هذا الأثر. وفي أفريقيا، بصفة عامة، سجلت عمليات الاستثمار الأحدث عهداً في الصناعات التحويلية وخدمات المستهلكين والخدمات الاجتماعية أداءً جيداً وذلك بفضل قوة النمو الاقتصادي ومراعاة حسن اختيار المشاريع.

- وتحسنت درجة نظام تتبّع النواج الإنمائية في شرق آسيا في مختلف مكونات مجموعات الصناعات لتصل إلى 76 في المائة، وهي زيادة نسبتها أربع نقاط مئوية عن السنة المالية 2010، و 12 نقطة مئوية عن السنة المالية 2009. وأسهم تحسن اختيار المشاريع في قطاعي الأسواق المالية والبنية التحتية في ارتفاع مستوى الأداء فيما بين عمليات الاستثمار الأحدث عهداً، وخاصة في الصين والفلبين.

الزراعية والغابات، وخدمات المستهلكين والخدمات الاجتماعية إلى انخفاض درجة التقييم من 79 في المائة في السنة المالية 2010 إلى 72 في المائة في السنة المالية 2011. وعانى المتعاملون مع المؤسسة في المنطقة من تزايد ضغوط التكلفة على المدخلات الأساسية؛ مما أسفر بدوره عن انخفاض الهوامش المتوقعة للأرباح. علاوة على ذلك، أدى نمو بعض الشركات من خلال عمليات الاستحواذ إلى التأثير سلباً على مراكزها المالية، وهو وضع ازداد تفاقمًا بفعل الأزمة المالية العالمية.

- وفي مناطق أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تدهورت النتائج المتحققة على نحو طفيف؛ إذ انخفضت درجة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء من 66 في المائة إلى 63 في المائة. وأثرت البيئة غير المستقرة وحدة المنافسة في الأسواق على عمليات الاستثمار في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات في المنطقة. وفي منطقة أمريكا اللاتينية، تراجع مستوى الأداء إلى 74 في المائة من 77 في المائة، ويرجع ذلك في معظمه إلى التأثير الكبير للأزمة العالمية على المكسيك التي تتعافى ببطء شديد. وكانت قطاعات الإسكان، والضيافة، وصناعات السلع الاستهلاكية، في المكسيك الأكثر تأثراً بفعل هذه الأزمة. وجسد ذلك في ضعف أداء عمليات الاستثمار الجديدة في قطاع الإنتاج الحقيقي.

- وازداد تراجع درجات النتائج الإنمائية لمنطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، التي تراجعت في السنة المالية 2010 إلى 66 في المائة نتيجة للأزمة، إلى 60 في المائة في السنة المالية 2011. ويُعزى ذلك في معظمه إلى تأثير أزمة الديون الأوروبية على البلدان الواقعة في أقصى جنوب أوروبا، حيث تضررت الأسواق المالية وقطاعات الصناعات التحويلية وخدمات المستهلكين والخدمات الاجتماعية على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك، شهدت مشاريع المؤسسة في آسيا الوسطى تحقيق نتائج إنمائية منخفضة نسبياً حتى تاريخه. نظراً لتركز غالبية مشاريع المؤسسة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الخارجة من الصراعات، وكان قد تم تنفيذها في وقت لم تتوفر فيه لدى المؤسسة قدرات تنفيذ وإشراف كافية على أرض الواقع. من ناحية أخرى، شهدت أوروبا الشرقية انتعاشاً في النشاط الاقتصادي بعد انتهاء الأزمة؛ وتم تسجيل بعض التحسن في الأسواق المالية وقطاعات الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات.

- وكانت هناك تطورات إيجابية على عدد من الجبهات: عززت مجموعة البنية التحتية والموارد الطبيعية مستوى أدائها الذي شهدته السنة الماضية. وحصلت نسبة 75 في المائة من مشاريعها هذه السنة على تصنيف مرتفع. وارتفعت درجة نظام تتبّع النواج الإنمائية لمجموعة قطاع البنية التحتية

مشاريع الاستثمار المشترك والخدمات الاستشارية حقق نتائج أفضل

يتزايد جمع مؤسسة التمويل الدولية بين تقديم الخدمات الاستشارية وأدوات الاستثمار بغرض تقديم خدمات أفضل للجهات المتعاملة معها. وتحسين النتائج الإنمائية. وأظهرت دراسة أتمتها المؤسسة هذا العام ارتفاعاً كبيراً في احتمال تحقيق الخدمات الاستشارية وعمليات الاستثمار المترابطة نتائج إنمائية مرتفعة بواقع 13 و 15 في المائة عن الخدمات الاستشارية أو عمليات الاستثمار المنفردة. وقد حقق ربط عمليات الاستثمار بالخدمات الاستشارية منافع للعمليات ذات المخاطر الأعلى. مثل تلك الجارية في بيئات أكثر صعوبة. والعمليات الصغيرة والمتوسطة. والعمليات ذات المخاطر الائتمانية المتوسطة إلى العالية عند بدء أي مشروع. ووجدت المؤسسة أيضاً أن الخدمات الاستشارية وعمليات الاستثمار ذات الأهداف المشتركة حققت نتائج أفضل. ذلك لأن هذه العمليات المشتركة تتيح آلية فاعلة لتعزيز التزام المتعاملين وقدراتهم. والمساعدة في تحسين تصميم المشروع والإشراف عليه. وإدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة المباشرة المحليين.

المتعاملين. أو لعدم تحقق نواجزها وأثرها حتى تواريخ الاستعراض؛ كما جرى استبعاد المشاريع النفاذة في إطار مبادرة دعم منشآت الأعمال الجماهيرية من هذا الاستعراض. نظراً لأنها تخضع حالياً لإدارة صندوق دعم منشآت الأعمال الجماهيرية. وهو كيان منفصل عن المؤسسة.

وتعكس هذه النتائج تغيرات حقيقية على أرض الواقع بالنسبة للجهات المتعاملة معنا. ومن خلال أنشطتها المعنية بمناخ الاستثمار. ساندت المؤسسة 72 إصلاحاً في 44 بلداً في الفترة من يوليو/تموز 2009 وحتى يونيو/حزيران 2010 - هدف الكثير منها إلى تبسيط الإجراءات الحكومية وخلق الاستثمارات. وساعدت مشاريع المؤسسة في أنشطة الشراكات بين القطاعين العام والخاص الجهات الحكومية المتعاملة معها على إبرام 15 عقداً مع مشغلين من القطاع الخاص. ويتوقع أن تؤدي هذه العمليات إلى تحسين القدرة على الحصول على خدمات البنية التحتية والخدمات الصحية لأكثر من 12 مليون شخص. وتعبئة 1.6 مليار دولار من استثمارات القطاع الخاص. وتحقيق إيرادات مالية قدرها 1.6 مليار دولار لصالح حكومات هذه البلدان. وساعد مجال توفير القدرة على الحصول على التمويل مؤسسات الوساطة المالية المتعاملة معها على تقديم 3.4 مليون قرض من قروض التمويل الأصغر. و 1.9 مليون قرض سكني. و 700 ألف قرض إلى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. مع المساعدة في الوقت نفسه في إنشاء أربعة مراكز جديدة للاستعلام والتصنيف الائتماني. ويعكس جانب كبير من هذه النتائج العمل الذي اضطلعنا به بالتعاون مع دائرة خدمات الاستثمار بالمؤسسة. وساعد مجال الأنشطة المستخدمة للمؤسسة المتعاملين معها في استقطاب تمويل إضافي قدره 288 مليون دولار. وتحقيق إيرادات قدرها 419 مليون دولار عن طريق دعم أكثر من 9 آلاف من المزارعين. وأصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى مؤسسات أخرى.

نتائج الخدمات الاستشارية

سجلت نتائج الفاعلية الإنمائية للخدمات الاستشارية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية أفضل أداء لها على الإطلاق في عام 2010. فمع نهاية هذه السنة. حازت نسبة 67 في المائة من مشاريع الخدمات الاستشارية - التي أقيمت في السنة المالية الحالية ويمكن تقييمها لتحديد فاعليتها الإنمائية - تصنيفاً مرتفعاً. وفي سبتمبر/أيلول 2007. أنشأت المؤسسة نظاماً لقياس الفاعلية الإنمائية لخدماتها الاستشارية. وتبلغ المؤسسة في كل تقرير سنوي. منذ ذلك الحين. عن نتائج السنة المالية السابقة. وهذا العام. ولأول مرة. تقوم المؤسسة بالإبلاغ عن النتائج المتحققة حسب السنة الميلادية. ويتيح ذلك نتائج أحدث عهداً. ويحقق الاتساق كذلك بين نظام الإبلاغ عن الخدمات الاستشارية. ونظام الإبلاغ عن خدمات الاستثمار.

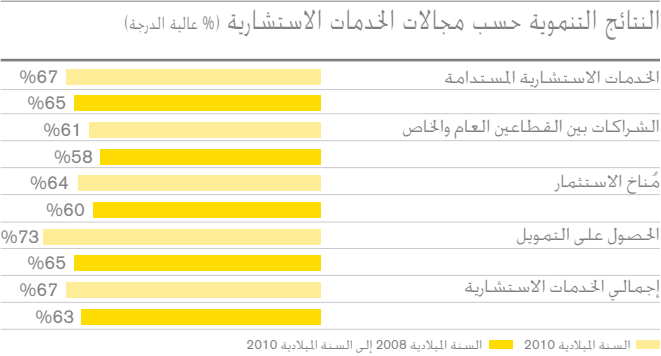
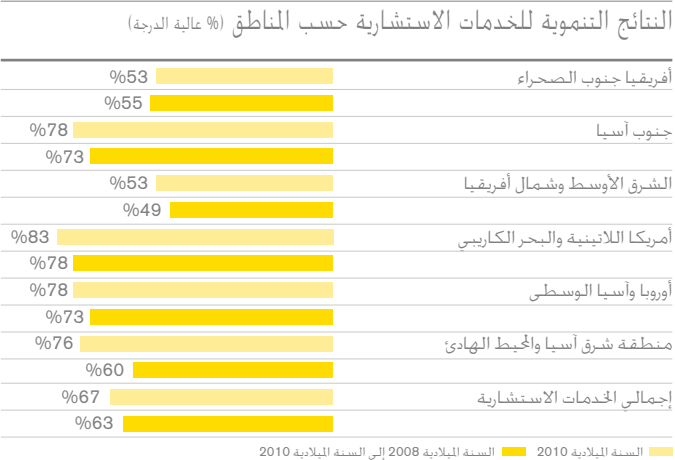
ولإباحة السياق التاريخي لنتائجها. تقارن المؤسسة أدائها في عام 2010 مع المتوسط المتحرك لأدائها في فترة السنوات الميلادية من 2008 وحتى 2010. وعند المقارنة مع هذا المتوسط. كانت نتائج الخدمات الاستشارية في عام 2010 أفضل حالاً في جميع مجالات الأعمال والمناطق فيما عدا منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

وتمثل نتائج عام 2010 زيادة قدرها أربع نقاط مئوية عن المتوسط المتحرك البالغ 63 في المائة. وتقوم هذه النتائج على استعراض شمل 179 تقريراً من تقارير الإجاز التي تم تقديمها خلال الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. ومن هذا العدد. أمكن تقييم 139 مشروعاً لتحديد فاعليتها الإنمائية. ويستند المتوسط المتحرك إلى استعراض ضم 507 تقارير إجاز تم تقديمها خلال الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. ومن هذا العدد. يمكن تقييم 364 مشروعاً لتحديد فاعليتها الإنمائية.

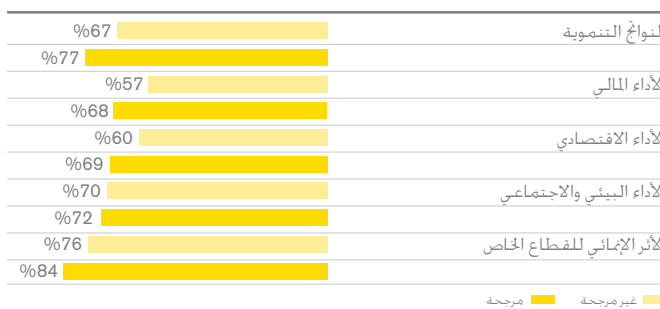
وجرى استبعاد المشاريع التي لم يمكن تقييمها لتحديد فاعليتها الإنمائية من هذا التحليل نظراً لأنها مشاريع لا يتم التعامل فيها مباشرة مع

النواذج التنموية: الاستثمارات		
فئة الأداء	المؤشرات العامة والمعايير المرجعية	أمثلة على مؤشرات محددة مقيمة على أساس الأهداف
الأداء المالي	العائد على جهات التمويل، مثلاً، العائد المالي عند أو أعلى من المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال	العائد على رأس المال المستثمر، العائد على أسهم رأس المال (حقوق الملكية)، والمشروع المنفذ في الوقت المحدد وحسب الميزانية المخططة
الأداء الاقتصادي	العائد على المجتمع، مثلاً، العائد الاقتصادي يبلغ 10 في المائة أو أكثر	عدد توصيلات الخدمات الأساسية، القروض الممنوحة إلى مؤسسات أعمال صغيرة، والحاصلين على فرص عمل، ومدفوعات الضرائب
الأداء البيئي والاجتماعي	المشروع يفي بمعايير مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالأداء	إدخال تحسينات على الإدارة البيئية والاجتماعية؛ مستويات الانبعاثات أو النفايات السائلة، وبرامج تنمية المجتمعات المحلية
الأثر الإنمائي للقطاع الخاص	مشروع يساهم في تحسين القطاع الخاص بما يتجاوز الشركة المالكة للمشروع	الأثر الإيضاحي (الشركات الأخرى التي تقوم بمحاكاة نهج أو أداة أو خدمة جديدة)، والروابط إلى الشركات الأخرى التابعة للقطاع الخاص، وتحسينات حوكمة الشركات

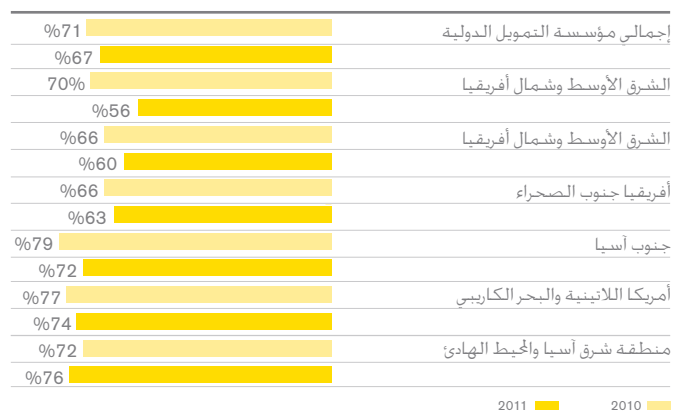
النواذج التنموية: الخدمات الاستشارية		
فئة الأداء	المؤشرات العامة والمعايير المرجعية	أمثلة على مؤشرات محددة مقيمة على أساس الأهداف
الأهمية الإستراتيجية	الأثر المحتمل على الاقتصاد محلياً وعلى صعيد الأقاليم والبلدان	مساهمات الجهات المتعاملة مع المؤسسة والانساق مع الإستراتيجية القطرية
الكفاءة	العائد على الاستثمار في عمليات الخدمات الاستشارية	نسب المنافع إلى التكاليف، المشروع المنفذ في الوقت المحدد وحسب الميزانية
الفعالية	المشروع يساهم في إدخال تحسينات على الجهة المتعاملة مع المؤسسة والمنتفعين والقطاع الخاص الأوسع نطاقاً	تحسينات في العمليات، وتعزيز الاستثمارات، وخلق فرص عمل، وزيادة إيرادات المنتفعين، تحقيق وفورات في التكلفة نتيجة لإصلاحات السياسات



النواحي التنموية حسب مجال الأداء (% عالية الدرجة)



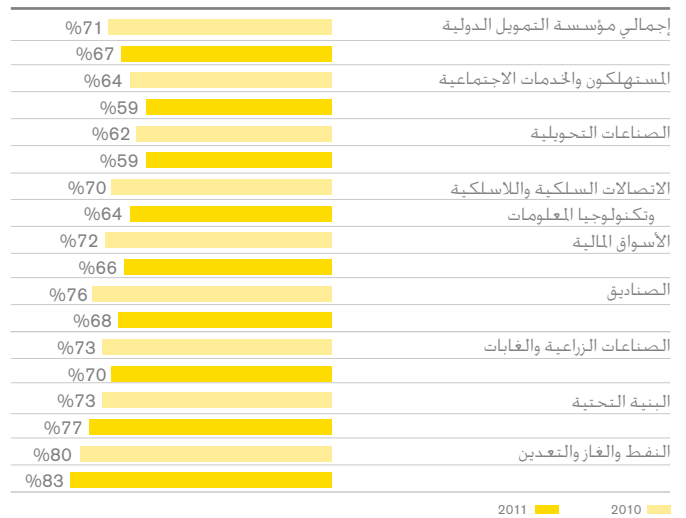
النواحي التنموية حسب المناطق، السنة المالية 2011 مقابل السنة المالية 2010 (% عالية الدرجة)



نطاق التغطية التنموية للشركات المتعاملة مع المؤسسة

توقعات الأعمال الجديدة السنة المالية 2011 ⁴	الحافظة السنة المالية 2010	الحافظة السنة المالية 2009
الاستثمارات		
0.2	2.4	2.2
قروض التمويل الأصغر¹		
24.7 ⁵	8.0	8.5
13.73 ⁵	12.62	10.79
قروض مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة¹		
1.0	1.7	1.5
49.12	127.82	101.32
عدد المشتركين المنتفعين بالخدمات (بالملايين)		
12.8	41.9	57.4
0.3	32.0	29.4
0.4 ⁶	20.1	26.6
NA	17.2	15.7
7.4	179.7	169.3
2.6	7.5	7.6
0.5	1.0	1.4
1.2	2.5	2.1
مدفوعات للموردين للحكومة		
7.47	39.51	38.02
المساهمة في الإيرادات الحكومية أو في تحقيق وفورات (مليارات الدولارات)		
6.44	20.28	20.08

النواحي التنموية حسب الصناعات، السنة المالية 2011 مقابل السنة المالية 2010 (% عالية الدرجة)



تمت إعادة حساب بيانات السنة المالية 2010 بعد إعادة التنظيم الداخلي التي أسفرت عن إنشاء فئات صناعية جديدة وإلغاء فئات أخرى.

1 في العديد من الحالات، تعكس النتائج أيضاً مساهمات من الخدمات الاستشارية للمؤسسة.

2 راجعت المؤسسة منهجيتها الخاصة بتقدير عدد المستهلكين للتزليين المستفيدين من خدمات توليد الكهرباء تحت مراجعة تدبريات خاصة بالسنوات السابقة على هذا الأساس.

3 تم تصحيح الرقم الخاص بالمياه في السنة المالية 2009، فقد ضم 7 ملايين مستهلك خدمات الصرف الصحي.

4 تم إدراج أرقام الأعمال الجديدة لجميع مؤشرات التغطية - فيما عدا الأرقام الخاصة بقطاعي البنية التحتية أو الاتصالات السلكية واللاسلكية - باعتبارها أهدافاً وليس نتائج.

5 بالنسبة للسنة المالية 2011، تشمل التغطية المتوقعة للتمويل الأصغر مشروعاً واحداً في جنوب آسيا به 12 مليون قرض وحافطة قائمة قيمتها 4.2 مليار دولار. بحلول مارس/آذار 2016.

6 في السنة المالية 2011، بالإضافة إلى توزيع المياه المتوقع الوصول أيضاً إلى 1.6 مليون عميل في مجال خدمات الصرف الصحي والمياه المستعملة.

مبادرة شاملة للتغيير

تقتضي مواجهة التحديات الإنمائية الأكثر صعوبة في العالم - مثلة في الجوع والبطالة والصراعات وتغير المناخ - مشاركة القطاع الخاص وتعاونه أكثر من أي وقت مضى. وهي تتطلب أيضاً أن تكيف المؤسسة أساليب عملها حتى تتمكن من تلبية الاحتياجات المتغيرة بسرعة للجهات المتعاملة معها.

وتنتشر الجهات الشريكة والمتعاملة مع المؤسسة، والتي يزيد مجموعها على 2700، في أكثر من 100 بلد نام في جميع أنحاء العالم وفي مختلف المناطق الزمنية تقريباً. وهي تتطلب منا اتخاذ قرارات سريعة، وفهماً أكثر عمقا للاحتياجات والظروف المحلية. وتتطور المؤسسة حالياً للاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات المتعاملين معها التي تتغير بسرعة، وتوسيع نطاق وصولها إلى الأطراف التي تشتد حاجتها إلى المؤسسة - في البلدان الأصغر حجماً والأكثر فقراً.

وفي السنة المالية 2011، شرعت المؤسسة في تنفيذ إستراتيجية شاملة للتغيير بغرض تعزيز قدراتها على تعظيم أثرها الإنمائي مع الاحتفاظ بقوتها المالية.

تبني هذه الإستراتيجية على المنافع الكبيرة التي حققها تفعيل اللامركزية في مؤسسة التمويل الدولية؛ ما أتاح لنا إمكانية زيادة عدد مشاريع الاستثمار في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بأكثر من الضعف، وأدت إلى زيادة حادة في عمليات الاستثمار الجديدة.

بدأت المؤسسة بنقل عملية اتخاذ القرارات بها بالقرب من المتعاملين معها. وفي سبتمبر/أيلول 2010، افتتحت أول مركز عمليات لها في إسطنبول بتركيا، ليتمكنها من خلاله تقديم خدماتها للمتعاملين معها في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب أوروبا، وآسيا الوسطى. ونقلت المؤسسة المزيد من خبراتها المهنية في مجال الصناعة ووظائف الدعم من مقرها بواشنطن العاصمة إلى المكاتب المحلية في مختلف أنحاء العالم، وتكف المؤسسة حالياً على تعزيز بنيتها التحتية لإدارة المعرفة بغرض ضمان استمرار خبراتها العالمية في النمو. وتبين استقصاءات المتعاملين مع المؤسسة أن خبرتها المهنية العالمية تمثل ميزة تنافسية أساسية.

وتتوقع المؤسسة أن تؤدي إستراتيجيتها الجديدة إلى تحسين فاعليتها في العديد من المجالات المعينة التي تقوم بمتابعتها ورصدها - بما في ذلك الوقت الذي تستغرقه إجراءات تجهيز عملية الاستثمار، ومدى رضا المتعاملين معها، وتصنيفات الأثر الإنمائي لمشاريعها.

ولقد أحرزت المؤسسة، إلى الآن، تقدماً على جهات عديدة:

- ضاعفت المؤسسة تقريباً عدد مديريها من يتمتعون بصلاحيات اتخاذ القرار للموافقة على أنواع معينة من المشاريع، والحد من العمل المكتبي والازدواجية في إجراءات الاستثمار؛ وذلك لتسريع الوقت الذي تستغرقه إجراءات تجهيز عملية الاستثمار.
- حددت المؤسسة حوالي 650 موظفاً من كبار موظفيها يمكنهم القيام بدور مديري العلاقات مع جميع الجهات الشريكة والمتعاملة معها، وذلك لتبسيط إجراءات تفاعلها مع المتعاملين معها.
- دمجت المؤسسة مجالات أنشطة خدماتها الاستشارية الخمسة إلى أربعة، وذلك للتركيز على المجالات التي يمكن للمؤسسة تقديم أكبر قيمة فيها (انظر الصفحة 68).

- طبقت المؤسسة إطاراً جديداً لإدارة الأداء، وعززت برامج تطوير المهارات القيادية، وزيادة عدد المشاركين فيها زيادة كبيرة، وذلك للاستفادة بفاعلية أكبر من مهارات جهاز موظفيها.
 - طبقت المؤسسة أهدافها الإنمائية، وذلك لتعزيز تركيزها على الأثر الإنمائي لعملها (انظر الصفحة 79).
- إن برنامج شامل للتغيير، مثل برنامج المؤسسة، هو عمل معقد، وتعتمد المؤسسة المضي فيه على نحو مدروس وبترو، واختباره من جميع جوانبه، والقيام بالتعدلات الضرورية لضمان نجاحه على نطاق واسع وهي تمضي إلى الأمام.

إطار إدارة أداء المؤسسة

موظفو المؤسسة هم أهم مصادر قوتها. وبينما تمضي المؤسسة في طريق ترسيخ لامركزيتها، فإنها تعمل على زيادة جهودها لبناء كادر عالي من الخبراء والمتخصصين الذين يوفرهم نطاقاً كاملاً من الخبرات الفنية العالية والمحلية للجهات المتعاملة معها. وفي السنة المالية 2011، دعمت المؤسسة نظام إدارة أدائها عن طريق تطبيق عملية جديدة لوضع الأهداف من شأنها تحسين الموازنة بين أهداف الأداء الفردي وأولويات المؤسسة. وقامت كذلك بتحسين الصيغة التي يحدد موظفوها من خلالها أهدافهم، مما يجعلها أكثر تحديداً وقابلية للقياس ومحددة زمنياً.

وعكست هذه التحسينات في جانب منها التعليقات والملاحظات التقييمية المستقاة من استطلاع أجرته المؤسسة لأداء موظفيها في عام 2009، أعربوا فيه عن رغبتهم في تحسين دعم التطوير الوظيفي، وتعزيز الروابط بين الأهداف المؤسسية وأهداف الأداء الفردي.

موظفو المؤسسة

تعمل المؤسسة في

102

مكتب في

92

بلداً

%66

من جهاز موظفي المؤسسة من البلدان
النامية

%55

يعملون في المكاتب الميدانية

أين تعمل مؤسسة التمويل الدولية

المكان	السنة المالية 2011	السنة المالية 2004
واشنطن العاصمة	1,536 (%45)	1,291 (%57)
المكاتب الميدانية	1,902 (%55)	963 (%43)
مجموع جهاز موظفي المؤسسة	3,438	2,254

الأصل الوطني لجميع الموظفين المتفرغين

الأصل الوطني	السنة المالية 2011	السنة المالية 2004
بلدان متقدمة	1,185 (%34)	963 (%43)
بلدان نامية	2,253 (%66)	1,291 (%57)
المجموع	3,438	2,254

الأصل الوطني لجميع الموظفين من مستوى متخصص فما فوق

الأصل الوطني	السنة المالية 2011	السنة المالية 2004
بلدان متقدمة	932 (%43)	647 (%53)
بلدان نامية	1,261 (%57)	584 (%47)
المجموع	2,193	1,231

جميع الموظفين المتفرغين حسب نوع الجنس

نوع الجنس	السنة المالية 2011	السنة المالية 2004
الموظفون	1,631 (%47)	1,121 (%50)
الموظفات	1,807 (%53)	1,133 (%50)
المجموع	3,438	2,254

جميع الموظفين من مستوى متخصص فما فوق حسب نوع الجنس

نوع الجنس	السنة المالية 2011	السنة المالية 2004
الموظفون	1,303 (%59)	844 (%69)
الموظفات	890 (%41)	387 (%31)
المجموع	2,193	1,231

توظف مؤسسة التمويل الدولية جهاز موظفين متنوعين، وهم يمثلون أكثر أصولها أهمية. ويتيح جهاز موظفي المؤسسة، الذين يمثلون أكثر من 140 بلداً، حلولاً مبتكرة وأفضل الممارسات العالمية للمتعاملين معها على الصعيد المحلي. وتعمل المؤسسة في 102 مكتب تقع في 92 بلداً؛ فأكثر من نصف موظفيها - أي 55 في المائة - يعملون من مكاتب ميدانية، وهي نسبة متزايدة تعكس التزام المؤسسة بتطبيق اللامركزية. ويأتي معظم جهاز موظفي المؤسسة من البلدان النامية، حيث يشكلون 66 في المائة إجمالاً، وهو تنوع من شأنه إثراء منظورها وتعزيز تركيزها على المجالات التي يمكن فيها لتنمية القطاع الخاص أن تحدث أكبر أثر إنمائي.

شركة Vanbreda. وهي شركة رعاية صحية دولية. وتكاليف التأمين الطبي مشتركة بين المؤسسة والموظفين - بواقع 75 في المائة تتحملها المؤسسة و 25 في المائة يتحملها الموظف. وتُعتبر خطة التقاعد الخاصة بموظفي مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من خطة مجموعة البنك الدولي التي تستند إلى مكونين من المزايا: أولاً، سنوات الخدمة والراتب والعمر عند التقاعد؛ ثانياً، خطة ادخار نقدية تشمل اشتراكاً إلزامياً بنسبة 5 في المائة من الراتب. تضيف إليه المؤسسة نسبة 10 في المائة سنوياً. وتشمل مزايا المعاش التقاعدي الموروثة من خطط المعاشات التقاعدية السابقة في مجموعة البنك الدولي منحة نهاية الخدمة ودفعات نقدية إضافية.

برامج الأجور المتغيرة
يتألف برنامج الأجور المتغيرة بمؤسسة التمويل الدولية من عدة مكونات، منها المكافآت التقديرية ومكافآت الأداء السنوية وطويلة الأمد التي تدعم ثقافة المؤسسة القائمة على الأداء الرفيع. وتهدف هذه المكافآت إلى تشجيع العمل الجماعي وروح الفريق. وإثابة الأداء الأفضل. ودعم الأولويات الإستراتيجية للمؤسسة.
برامج المزايا
تقدم مؤسسة التمويل الدولية حزمة من المزايا التنافسية، بما في ذلك التأمين الصحي وخطة التقاعد؛ فموظفو المؤسسة في المقر الرئيسي في واشنطن العاصمة تغطيهم شركة Aetna. التي تم التعاقد معها من خلال عملية توريد تنافسية مفتوحة. وتغطي الموظفين الآخرين

المستحقات
تعتبر الإرشادات الخاصة بمستحقات موظفي مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من إطار عمل مجموعة البنك الدولي. وتعتبر تنافسية المستحقات على الصعيد الدولي ضرورية كي تتمكن المؤسسة من اجتذاب جهاز موظفين متنوع ومؤهل والاحتفاظ به؛ فهيكّل رواتب مجموعة البنك الدولي الخاص بالموظفين الذين يتم تعيينهم في مقر المؤسسة في واشنطن العاصمة يتحدّد بالرجوع إلى السوق الأمريكية، وهو دائماً مغر على الصعيد العالمي. أما رواتب الموظفين الذين يتم تعيينهم في البلدان خارج الولايات المتحدة فتستند إلى التنافسية المحلية، حسبما تحدها استقصاءات مستقلة للأسواق المحلية. وبناءً على وضع مجموعة البنك الدولي بوصفها مؤسسة متعددة الأطراف. يتم تحديد مستحقات موظفيها على أساس الراتب الصافي بعد الضرائب.

هيكل رواتب جهاز الموظفين* (واشنطن العاصمة)
في الفترة من 1 يوليو/تموز 2010 وحتى 30 يونيو/حزيران 2011. كان هيكل رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي (صافي بعد الضرائب) كما يلي:

الدرجة الوظيفية	نماذج عن المناصب	الحِد الأدنى (بالدولار)	المرجع في السوق (دولار)	الحِد الأعلى (دولار)	الموظفون في هذه الدرجة (%)	متوسط راتب الدرجة (بالدولار)	متوسط المزايا (بالدولار)**
GA	مساعد مكتبي	24700	32100	41720	0.0	35476	18837
GB	مساعد فريق تقني معلومات	31690	41200	57680	0.6	42363	22495
GC	مساعد برنامج مساعد معلوماتي	39140	50900	71260	10.1	53020	28154
GD	مساعد برنامج أول. أخصائي معلوماتي مساعد لشؤون الموازنة	45470	59100	82750	8.1	65098	34567
GE	محلل	59700	77600	108630	9.5	75445	40061
GF	مهني مختص	79000	102700	143790	19.0	97035	51526
GG	مهني مختص أول	106460	138400	193750	31.8	133718	71004
GH	مدير. رئيس مهنيين مختصين	146980	191100	246950	17.5	185140	98309
GI	مدير. مستشار أول	195530	255800	293300	2.9	242597	128819
GJ	نائب الرئيس	261640	293030	328120	0.4	292586	155363
GK	مدير منتدب، نائب تنفيذي للرئيس	287370	325890	358420	0.1	353077	165583

ملاحظة: لأن موظفي مجموعة البنك الدولي من غير مواطني الولايات المتحدة الأمريكية غير مكلفين بدفع ضريبة الدخل على مستحقاتهم من مجموعة البنك الدولي. يتم حساب رواتبهم على أساس الصافي بعد الضرائب، وهو ما يعادل عادة الراتب بعد اقتطاع الضرائب بالنسبة لموظفي المنظمات والشركات القارئة التي يتم قياسها عليها اشتقاق سلم رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي ولا تصل إلى الثلث الأعلى من سلم الرواتب إلا فئة صغيرة نسبياً. لا تنطبق هذه الأرقام على المدير التنفيذي والمدير التنفيذي المناوب الممثلين للولايات المتحدة فهما خاضعان لحدود الرواتب القصوى التي يفرضها الكونغرس الأمريكي. **بما في ذلك التأمين الصحي وعلى الحياة وضد الإعاقة، ومزايا نهاية الخدمة المجمعة، ومزايا أخرى غير الرواتب.

حوكمة المؤسسة

مستحقات جهاز الإدارة التنفيذي

يحدد مجلس المديرين التنفيذيين راتب رئيس مجموعة البنك الدولي، أما هيكل رواتب نائب الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لشؤون مؤسسة التمويل الدولية، فيتم تحديده في نقطة متوسطة بين هيكل رواتب موظفيها على أعلى مستوى - حسب ما يتم تحديده سنوياً في إطار استقصاء مستقل لسوق المستحقات في الولايات المتحدة الأمريكية - وراتب رئيس مجموعة البنك الدولي. ويتسم هيكل رواتب القيادة التنفيذية للمؤسسة بالشفافية. ويتقاضى لارس ثونيل، نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية، راتباً قدره 358420 دولاراً أمريكياً بعد خصم الضرائب. وليست هنالك حزم حوافز لجهاز الإدارة التنفيذي.

وفي إطار سعيها من أجل عالم خالٍ من الفقر، تتعاون المؤسسة مع كُتُب مع الأعضاء الآخرين من مجموعة البنك، وهم:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي يقدم القروض إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتع بالاهلية الائتمانية.
- المؤسسة الدولية للتنمية، التي تقدم قروضاً دون فوائد (نسمى اعتمادات) إلى حكومات أشد البلدان فقراً.
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التي تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية.
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، الذي يقدم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

مجلس المؤسسة

يعتبر كل بلد من البلدان الأعضاء محافظاً واحداً ومحافظاً مناوياً. ويتمتع مجلس المحافظين بصلاحيات مؤسسية مخولة له، ويقوم بتفويض معظم تلك الصلاحيات إلى مجلس الإدارة المكون من 25 مديراً تنفيذياً. وترجع حقوقهم في التصويت على القضايا التي تعرض عليهم وفقاً للحصة التي يمثلها كل منهم من رأس مال المؤسسة. ويجتمع المديرون التنفيذيون بانتظام في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبثون في عمليات الاستثمار ويضعون التوجيهات الإستراتيجية العامة لإرشاد عمل جهاز إدارة المؤسسة. وروبرت ب. زوليك هو رئيس المؤسسة ورئيس المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك الدولي، كما يتولى رئاسة مجالس المديرين التنفيذيين لتلك المؤسسات. أما لارس هـ ثونيل فهو نائب الرئيس التنفيذي لشؤون مؤسسة التمويل الدولية والمسؤول التنفيذي الأول فيها. وهو يشرف على إستراتيجية المؤسسة وعملياتها بصفة عامة.

تعد مجموعة البنك الدولي مصدراً مهماً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية. وتتمثل رسالة البنك الدولي، الذي تأسس عام 1944، في مكافحة الفقر برغبة قوية وكفاءة مهنية لتحقيق نتائج دائمة.

ومؤسسة التمويل الدولية هي واحدة من خمس مؤسسات تتألف منها مجموعة البنك الدولي، وإن كانت شخصية اعتبارية مستقلة ولها ما يخصها من: اتفاقية إنشاء، وأسهم رأس مال، وهيكلية مالية، وجهاز إدارة، وجهاز موظفين. وعضويتها مفتوحة فقط للبلدان الأعضاء في البنك. وحتى 30 يونيو/حزيران 2011، بلغت قيمة أسهم رأس مال المؤسسة التي يحتفظ بها 182 بلداً عضواً حوالي 2.4 مليار دولار. وتقوم هذه البلدان بتوجيه برامج المؤسسة وأنشطتها.

وتعمل المؤسسة مع القطاع الخاص على خلق الفرص حيثما تظهر حاجة ماسة إليها. ومنذ تأسيسها عام 1956، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 111 مليار دولار من أموالها الخاصة إلى استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية، وقامت بتعبئة المزيد من الأموال من مصادر أخرى.



وقوفاً من اليسار إلى اليمين: Susanna Moorehead (المملكة المتحدة)، Konstantin Huber (النمسا)، Piero Cipollone (إيطاليا)، Felix Alberto Camarasa (الأرجنتين)، Abdulrahman M. Almofadhi (المملكة العربية السعودية)، Merza H. Hasan (الكويت)، Shaolin Yang (الصين)، Pulok Chatterji (الهند)، Jorg Frieden (سويسرا)، Ian H. Solomon (الولايات المتحدة الأمريكية)، Jim Hagan (أستراليا)، Dyg Sadiah Binti Abg Bohan (مناوب) (ماليزيا)، Ambrose Fayolle (فرنسا)، Rogerio Studart (البرازيل)، Ingrid G. Hoven (هولندا)، Rudolf Treffers (اليابان)، Nobumitsu Hayashi (سان تومي وبرينسيبي)، Eugene Miagkov (مناوب) (روسيا)، Anna Brandt (السويد)، Hassan Ahmed Taha (السودان)، Agapito Mendes Dias (سان تومي وبرينسيبي)، Marie-Lucie Morin (كندا)، Javed Talat (باكستان)، Marta Garcia-Jauregui (أسبانيا)، Renosi Mokate (جنوب أفريقيا).

عدد البلدان الأعضاء بمؤسسة التمويل الدولية - مساندة قوية من قبل البلدان المساهمة

إجمالي النح	%
الولايات المتحدة	100.00%
اليابان	24.03%
ألمانيا	5.96%
فرنسا	5.44%
المملكة المتحدة	5.11%
كندا	5.11%
الهند	3.43%
إيطاليا	3.43%
الاتحاد الروسي	3.43%
هولندا	3.43%
172 بلداً آخر	2.37%
	38.26%

المديرون التنفيذيون (المناوبون)

عبد الرحمن المفضي	(إبراهيم التركي)
Anna Brandt	(Jens Haarlov)
Felix Alberto Camarasa	(Varinia Cecilia Daza Foronda)
Pulok Chatterji	(Kazi M. Aminul Islam)
Piero Cipollone	(Nuno Mota Pinto)
Agapito Mendes Dias	(Mohamed Siekiah Kayad)
Ambrose Fayolle	(Anne Touret-Blondy)
Jorg Frieden	(Michal Krupinski)
Marta Garcia-Jauregui	(Juan Jose Bravo Moises)
Vadim Grishin	(Eugene Miagkov)
Jim Hagan	(In Kang Cho)
حسن مرزا	(أمين الففاص)
Nobumitsu Hayashi	(Yasuo Takamura)
Ingrid G. Hoven	(Ruediger Von Kleist)
Konstantin Huber	(Gino Alzetta)
Hekinus Manao	(Dyg Sadiah Binti Abg Bohan)
Renosi Mokate	(Mansur Muhtar)
Susanna Moorehead	(Stewart James)
Marie-Lucie Morin	(Kelvin Dalrymple)
Ian H. Solomon	(شفاغر)
Rogerio Studart	(Vishnu Dhanpul)
حسن أحمد طه	(Denny Kalyalya)
Javed Talat	(Sid Ahmed Dib)
Rudolf Treffers	(Tamara Solyanyk)
Shaolin Yang	(Ciyong Zou)

المساءلة

مجموعة التقييم المستقلة

تسهم مجموعة التقييم المستقلة في تحقيق أجندة التعلم بمؤسسة التمويل الدولية، وهي جزء حيوي من هيكل المساءلة الخاص بها.

وتجري مجموعة التقييم المستقلة، وهي وحدة مستقلة داخل مجموعة البنك الدولي، تقييماً لعمل المؤسسة في مجال تنمية القطاع الخاص، وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس إدارة المؤسسة. ولا يمكن لجهاز إدارة المؤسسة تغيير النتائج التي تخلص إليها مجموعة التقييم المستقلة أو منع إصدارها. ويمكن هذه الاستقلالية المجموعة من تدعيم المساءلة، وطرح التوصيات استناداً إلى الدروس المستفادة. وفي عام 2010، أعادت مجموعة التقييم المستقلة ترتيب مسؤوليات إدارتها المعنية بتقييم القطاع الخاص بغرض تغطية عمليات البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فضلاً عن عمليات مؤسسة التمويل الدولية. ولأول مرة، قامت مجموعة التقييم المستقلة بتقييم مدى ملائمة وفعالية تركيز المؤسسة على الحد من الفقر. وحددت فجوات وفرصاً للتصدي لقضايا الفقر والتوزيع في إستراتيجيات المؤسسة، ومشاريع عملياتها ونتائجها (انظر الصفحة 62). وأشارت النتائج التي خلصت إليها المجموعة إلى أن المؤسسة تسير على الطريق الصحيح في تركيزها على الحد من الفقر، ويشمل ذلك أولوياتها على المجالات عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل، والقطاعات الإستراتيجية، مثل: البنية التحتية والصناعات الزراعية والصحة والتعليم، والأسواق المالية.

ومع ذلك، أوصت المجموعة بتقليص المؤسسة تركيزها بحيث يشمل عدداً قليلاً من البلدان والمنتجات، وغطت تقييمات رئيسية أخرى أجرتها المجموعة هذه السنة أنشطة لمجموعة البنك الدولي في مجالي الزراعة والصناعات الزراعية، وما اتخذته من تدابير للتصدي للأزمة الاقتصادية العالمية، وإجراءاتها الوقائية وسياسات الاستدامة لديها.

وتصدر مجموعة التقييم المستقلة تقريراً سنوياً عن نتائج عمل مجموعة البنك الدولي وأدائها يتضمن أداء عينة مثله من مشاريع الاستثمار والخدمات الاستشارية بالمؤسسة. وفيما يتعلق بالمؤسسة، وجدت مجموعة التقييم المستقلة أن 73 في المائة من مشاريع الاستثمار حققت نواجٍ إيجابية ناجحة أو أفضل في معظم الأحيان، على أساس متوسط متحرك لثلاث سنوات. وفي المقابل، وجدت المجموعة أن 64 في المائة من مشاريع تقديم الخدمات الاستشارية في السنوات المالية 2008-2010 قد حازت على تصنيفات ناجحة من حيث فاعليتها الإيجابية، وعلى صعيد مجالات أنشطة المؤسسة، حصل مجال القدرة على الحصول على التمويل على أعلى نسبة من المشاريع الناجحة، في حين حصل قطاع البنية التحتية على أدنى نسبة.

وفي عام 2010، أعرب مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي عن رغبته في تعزيز متابعة توصيات مجموعة التقييم المستقلة، وطلب من المجموعة قيادة عملية إصلاح بغرض الحد من درجة الغموض، وتقديم توصيات محددة، وتعمل مؤسسة التمويل الدولية حالياً مع مجموعة التقييم المستقلة في هذه العملية، التي ستنح أيضاً تعليقات وملاحظات تقييمية أكثر منهجية لجهاز الإدارة ومجموعة التقييم بشأن التنفيذ. وسيسهم ذلك في إثراء

منذ السنة المالية
 2000، ساعد
 مكتب المحقق/
 المستشار في
 تسوية

82

شكوى تتعلق بـ

55

مشروعاً مختلفاً
 في

29

بلداً.

معلومات مجلس الإدارة عن حالة التنفيذ. يمكن الاطلاع على تقارير مجموعة التقييم المستقلة ومعلومات حول منهجيتها على الموقع: www.ifc.org/ieg.

مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة

مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة هو آلية مساءلة مستقلة خاصة بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ويستجيب المكتب، الذي يرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي، لشكاوى الناس المتأثرين بمشاريع المؤسسة والوكالة، بهدف تعزيز النواج الاجتماعية والبيئية لهذه المشاريع، وتدعيم مساءلة المؤسسة والوكالة أمام الجمهور. ومنذ إنشائه في السنة المالية 2000، ساعد المكتب في تسوية 82 شكوى تتعلق بـ 55 مشروعاً مختلفاً للمؤسسة في 29 بلداً. والأهم من ذلك أنه مكّن المؤسسة من الاستجابة بمزيد من السرعة والفاعلية لشواغل المواطنين، وضمان إيصال أصواتهم وآرائهم إلى متخذي القرار، واتخاذ إجراءات بشأنها. والمكتب هو مصدر لتقديم المشورة بشأن قضايا الأنظمة للرئيس وكبار المديرين بالمؤسسة.

وفي إطار دوره بوصفه محققاً، قام المكتب بدور ريادي في تسوية المنازعات المهنية في القطاع الخاص في وقت تبدأ فيه العديد من الأجهزة القضائية في مختلف أنحاء العالم في وضع سبل بديلة لإجراءات التقاضي التقليدية. وركز عمل المكتب أيضاً على بناء أطر العمل حيث يستطيع العديد من المتعاملين مع المؤسسة والمجتمعات المحلية الاشتراك في اتخاذ القرارات لتسوية مخاوفها على نحو عملي وفعال.

والحوكمة: وتحسين المساءلة عن تحقيق النتائج. وتؤدي الإدارة عملها في جميع أنشطة المؤسسة (بما في ذلك العمليات التي تولها الصناديق الاستثمارية) حسب المعايير الدولية المتعارف عليها لممارسة مهنة المراجعة الداخلية التي يضعها معهد المراجعين الداخليين. وتركز عمليات المراجعة تركيزاً رئيسياً على تحديد ما إذا كانت عملية إدارة المخاطر والرقابة وإجراءات الحوكمة في مجموعة البنك تتيح تأكيداً معقولاً بشأن دقة المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية وإمكانية التعويل عليها وحسن توقيتها: والحصول على الموارد على نحو اقتصادي واستخدامها على نحو يتسم بالكفاءة: والحفاظ على الأصول: والتزام أنشطة المؤسسة بالسياسات والإجراءات والعقود والقوانين واللوائح السارية: وتحقيق الأهداف المرجوة من العمل.

في السنة المالية
2011 عمل مكتب
المحقق/المستشار
على حل

24

حالة تتعلق
بمشروعات
للمؤسسة في

16

بلداً.

وقد أتاح عمل المكتب رقابة مستقلة ساعدت جهاز إدارة المؤسسة على معالجة القضايا المهمة المتصلة بالأداء، وضمان التزام المؤسسة باستمرار معاييرها ووفائها بالتزاماتها. وأدت مراجعة استثمارات المؤسسة في قطاع زيت النخيل بإندونيسيا التي قام بها المكتب إلى تدشين مشاورات عالمية جمعت توصيات من العديد من أصحاب المصلحة المباشرة بغرض إثراء معلومات إستراتيجية المؤسسة لهذا القطاع (انظر الصفحة 63). وشرع المكتب هذا العام في تنفيذ مراجعة لدى امتثال المؤسسة لمعايير الأداء الاجتماعي والبيئي في حافظة قطاعها المالي. ويساعد هذا العمل في ضمان اتساق أنشطة الأعمال التي تساندها المؤسسة من خلال القطاع المالي مع قيمها المتعلقة بالحفاظ على السلامة الاجتماعية والبيئية. وفي السنة المالية 2011، عمل مكتب المحقق/المستشار بشأن تسوية 20 حالة تتعلق بـ 29 مشروعاً مختلفاً للمؤسسة في 16 بلداً. ومن بين هذا العدد، كان هناك 11 شكوى جديدة قبلها المكتب، و 13 حالة من السنوات السابقة. وأقفل المكتب خمس حالات بعد تسويتها. وساعد في التوصل إلى ستة اتفاقات من خلال فريقه، ونشر ثلاثة تقييمات مسبقة لدى التقيد بالأنظمة ومراجعة واحدة للمؤسسة. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: www.cao-ombudsman.org

المراجعة الداخلية

تساعد إدارة المراجعة الداخلية مجموعة البنك الدولي في تحقيق رسالتها من خلال التأكيد الموضوعي وتقديم المشورة لزيادة القيمة: وتعزيز عملية إدارة المخاطر، والرقابة،

إدارة المخاطر

إدارة الحافطة

تلعب إدارة الحوافظ دوراً أساسياً في ضمان أن تؤدي استثمارات مؤسسة التمويل الدولية إلى خلق مؤسسات ناجحة ومستدامة بيئياً تابعة للقطاع الخاص. تجري المؤسسة، قبل القيام بأي استثمار لها، عملية محيصة شاملة (عناية واجبة) تشمل التأكد من نزاهة الجهات الراعية والأطراف الأساسية، وذلك لضمان استيفاء المشروع لجميع معايير المؤسسة فيما يتعلق بالجمع والبيئة، ومحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومكافحة الفساد، وحوكمة الشركات، والشفافية الضريبية؛ كما تجري المؤسسة تحريصاً دقيقاً للمشاريع التي تشمل مراكز مالية خارجية (أفشور) حتى يمكنها تقييم شرعية الهياكل المقترحة. ويشكل هذا التمهيد الشامل أحد المعايير القياسية منذ وقت بعيد بالنسبة لمشاريع المؤسسة.

تقوم مؤسسة التمويل الدولية برصد مدى التقيد باتفاقيات الاستثمار، وزيارة مواقع العمل للتحقق من أوضاع المشاريع، والمساعدة في تحديد الحلول الضرورية لمعالجة المشاريع التي يحتمل أن تواجه مشاكل. وتتبع المؤسسة أيضاً نواحي عملية التنمية للمشاريع فيما يتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي. وتتولى وحدات الحوافظ الكائنة في المكاتب القطرية في أغلب الأحيان عمليات الرقابة، ويشرف جهاز إدارة المؤسسة على عمليات الرقابة من خلال استعراض حافظة الاستثمار بأكملها كل ثلاثة أشهر. ويساند عملية إدارة الحوافظ نظام لتصنيف مخاطر الائتمان؛ ويتم إحاطة البنوك المشاركة في قروض المؤسسة علماً على نحو منتظم بتطورات المشاريع. وتتعاون المؤسسة مع هذه البنوك أو تسعى للحصول على موافقتها حسب الاقتضاء.

عندما تنشأ مصاعب مالية، يحدد جهاز إدارة المؤسسة احتياطات معينة ضد خسائر القروض، وذلك استناداً إلى الاستعراضات والمراجعات التي تقوم بها وحدات إدارة الحافطة وما تقدمه من توصيات، ووفقاً للسياسات والطرق التي وافق عليها مراجعو الحسابات الخارجيون بالمؤسسة. وبالنسبة للمشاريع التي تواجه مشاكل حادة، تقرر وحدة العمليات الخاصة بالإجراءات العلاجية الملائمة. وتسعى هذه الوحدة إلى التفاوض على اتفاقيات مع جميع الدائنين والمساهمين لتقاسم أعباء إعادة الهيكلة كي يتسنى حل المشاكل. مع استمرار المشروع المعني في العمل، وفي الحالات الاستثنائية، عندما تصل الأطراف إلى طريق مسدود، تتخذ المؤسسة جميع التدابير اللازمة والملائمة لحماية استثماراتها ومصالحها.

كفاية رأس المال والقدرات المالية

تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتقييم كفاية رأس مالها من خلال قياس احتياجات نوحها ومستوى مخاطر الاستثمارات الحالية والمتوقعة مقارنة بالحد الأدنى الثابت لكفاية رأس المال بالنسبة لتلك الاحتياجات. وتحدد مؤسسة التمويل الدولية الحد الأدنى لرأس مالها المطلوب باستخدام نهج رأس المال الاقتصادي القائم على تحليل المخاطر، وهو نهج يميز بين رأس المال المطلوب للأصول على أساس المقاييس الإحصائية للمخاطر. وموجب إطار رأسمالها الاقتصادي، يجب أن تحتفظ المؤسسة بمستوى أدنى من إجمالي الموارد المتاحة (بما في ذلك رأس المال المدفوع، وصافي الأرباح المحتجزة بعد خصم المحصنات والأرباح المؤكدة التي لم تتحقق بعد، وإجمالي احتياطي خسائر القروض) بما يعادل الخسائر المحتملة لجميع مخاطر

نسبة الدين إلى حقوق الملكية للمؤسسة

2.6:1

ضمن حدود

4:1

التي تنص عليها السياسات المالية للمؤسسة

القروض المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية المقدرة عند مستويات ترى المؤسسة أنها تتسق مع الحفاظ على درجة التصنيف الائتماني AAA.

وتتمشى طريقة المؤسسة لحساب كفاية رأس المال مع أفضل الممارسات في الصناعة، وهي مصممة بحيث تنجح دعماً رأسمالياً كافياً من أجل الحفاظ على التصنيف الائتماني AAA.

وعلى الرغم من أن الحد الأدنى لكفاية رأس المال الذي تعتمده مؤسسة التمويل الدولية يُعتبر أكثر تشدداً بالمقارنة بالتصنيف الائتماني من مرتبة AAA، فإن المؤسسة تخطت دائماً هذا الحد بهامش كبير.

في نهاية السنة المالية 2011، بلغ الحد الأدنى لإجمالي الموارد المطلوبة 14.4 مليار دولار في حين بلغ إجمالي الموارد المتاحة لدى المؤسسة 17.9 مليار دولار، وبلغت نسبة الدين إلى حقوق الملكية للمؤسسة 2.6 إلى 1. وهي في حدود المستوى الذي تتطلبه السياسات المالية للمؤسسة تماماً وهو 4 إلى 1.

ويتشكل إجمالي الموارد المتاحة للمؤسسة من: رأسمالها المدفوع، والأرباح المحتجزة بعد خصم المحصنات والأرباح المؤكدة التي لم تتحقق بعد، وإجمالي احتياطات خسائر القروض. وتساعد القدرة المالية للمؤسسة على مساندة أعمالها القائمة، والتوفيق بين فرص النمو متوسط الأجل، والخطط الإستراتيجية، وتتيح سداً مانعاً يكفل لها الصمود أمام ما يحدث من الصدمات أو الأزمات في بعض البلدان المتعاملة معها أو تراجع الأسواق العالمية بصفة عامة، مع الإبقاء على قدرتها على الاحتفاظ بالتصنيف الائتماني من فئة AAA، والقيام بدور مناهض للتقلبات الدورية.

مؤسسة التمويل الدولية والنزاهة المؤسسية

عندما تزاوَل الشركات عملها بنزاهة واضحة وضمن أطر الحوكمة الرشيدة، يُنظر إليها عموماً على أنها تشكل مستوى أقل من المخاطر على أصحاب المصلحة المباشرة. وتساهم الشركات التي تعالج قضايا الحوكمة والنزاهة في عملياتها في تعزيز المنافسة المشروعة والمتكافئة، مما يؤدي إلى خلق أسواق مفتوحة وشفافة، والتي تساهم بدورها في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الذي يشمل الجميع.

يعد تعزيز النزاهة المؤسسية عنصراً مهماً في جهود مؤسسة التمويل الدولية الرامية لتشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص. ومن الممكن أن تؤدي النزاهة المؤسسية والحوكمة الرشيدة من جانب المتعاملين مع المؤسسة إلى ربحية الاستثمارات على الأجل الطويل، وهو ما يزيد بدوره فرص المؤسسة للخروج في الوقت المناسب من استثماراتها في أسهم رأس المال. ومن شأن العمل على ضمان النزاهة المؤسسية عن طريق تطبيق الإجراءات الداخلية أن يساعد المؤسسة أيضاً في إدارة المخاطر المالية والمخاطر المتعلقة بالسمعة. يقوض الفساد ثقة الجمهور في الأسواق المفتوحة وفي سيادة القانون. ويؤدي إلى زيادة تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال في معظم البلدان النامية. وقد أثبتت المبادرات التي اضطلعت بها المؤسسة بغرض تعزيز الانفتاح والمنافسة وتعزيز أنظمة حوكمة الشركات وأنظمة النزاهة أنها أدوات فاعلة في مكافحة الفساد. وتشكل عمليات وإجراءات التمهيد الدقيقة التي تقوم بها المؤسسة خط الدفاع الأول ضد الفساد في مشاريعها. وتواصل المؤسسة تحسين عملية جمع

المعلومات وقدراتها التحليلية - ضمن جملة أمور أخرى، وذلك عن طريق اعتماد قاعدة بيانات أكثر شمولية للاستقصاء حول الخلفية المرجعية للشركاء المحتملين وأصحاب المصلحة المباشرة المعنيين بهم.

ويشكل موقف المؤسسة من مكافحة الفساد جزءاً لا يتجزأ من الإطار القانوني الذي يحكم استثماراتها. وبموجب إجراءات فرض العقوبات بمجموعة البنك الدولي، يجوز للمؤسسة نشر أسماء الأفراد أو الكيانات التي ثبت تورطهم أو تورطها في ممارسات فساد أو تدليس أو تواطؤ أو إكراه أو في ممارسات معرّقة في أي من مشاريعها على أي موقع إلكتروني متاح للجمهور. ويجوز كذلك حرمانهم أو حرمانها من أي تعامل مالي مع مؤسسات مجموعة البنك الدولي.

ويتولى مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، وهو وحدة التحقيق بمجموعة البنك الدولي، مسؤولية التحقيق في ادعاءات الاحتيال والفساد في مشاريع المؤسسة. ويمكن الاطلاع على التقرير السنوي لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي. كما يمكن الاطلاع على قائمة كاملة من الشركات المحرومة على الموقع نفسه.

وتشارك مؤسسة التمويل الدولية أيضاً في اتفاق الحرمان المتبادل بين مجموعة البنك الدولي والبنوك الرئيسية متعددة الأطراف الأخرى، الذي ينص على معاقبة الكيانات التي صدر بحقها قرار حرمان من أحد بنوك التنمية الأخرى الموقعة على الاتفاق على نفس ما ارتكبه من سوء السلوك. ويساعد هذا الاتفاق على ضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين كل الشركات التنافسية للحصول على العقود التي تمولها بنوك التنمية الأخرى متعددة الأطراف.

التحلي بالمسؤولية في العمل

إطار استدامة مؤسسة التمويل الدولية



نهج المؤسسة نحو تحقيق الاستدامة

تؤمن المؤسسة بأن النمو الاقتصادي السليم، المدفوع باعتبارات تنمية القطاع الخاص، يمثل أهمية بالغة للحد من الفقر. وتأخذ المؤسسة بعين الاعتبار أربعة أبعاد لتحقيق الاستدامة في استثماراتها وعملياتها وخدماتها الاستشارية في مختلف أنحاء العالم - وهي الأبعاد المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية:

الاستدامة المالية للمؤسسة والجهات المتعاملة معها تضمن أن يوسعها معا المساهمة في جهود التنمية على الأمد الطويل.

الاستدامة الاقتصادية للمشاريع والشركات التي تمولها المؤسسة تعني أنها تساهم في اقتصادات البلدان المضيفة.

الاستدامة البيئية في عمليات وسلاسل جانب العرض الخاصة بالجهات المتعاملة مع المؤسسة تساعد في حماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها والتخفيف من حدة التدهور البيئي ومعالجة تحدي تغير المناخ في العالم.

مساعدة تحقيق الاستدامة الاجتماعية من خلال تحسين مستويات المعيشة والعمل والحد من الفقر والاهتمام برفاهة المجتمعات المحلية ومراعاة حقوق الإنسان الأساسية.

وتلتزم المؤسسة بضمان مشاركة الفقراء أو المعرضين للمعاناة في جني منافع التنمية الاقتصادية، وأن تتم عملية التنمية بطريقة مستدامة بيئياً؛ كما تنظر إلى الاستدامة على أنها فرصة لتغيير شكل الأسواق وحفز روح الابتكار وإضافة القيمة إلى الجهات المتعاملة معها عن طريق مساعدتها في تحسين أداء أعمالها.

استعراض إطار عمل وسياسة الاستدامة بمؤسسة التمويل الدولية

يعكس إطار استدامة مؤسسة التمويل الدولية التزامها الراسخ بالتنمية المستدامة. وينطبق هذا الإطار على استثمارات المؤسسة كافة، ويشكل ركيزة لنهجها المتعلق بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

ويتألف هذا الإطار من سياسة المؤسسة الخاصة بتحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية التي تحد مسؤوليتها في دعم أداء المشاريع بالاشتراك مع المتعاملين معها؛ ومعايير الأداء الخاصة بها (انظر الصفحة 72)؛ وسياسة إتاحة الحصول على المعلومات. وتساعد هذه الوثائق مجتمعة في حماية البشر والبيئة، وفي تعزيز الشفافية والمساءلة، وتساهم أيضاً في تعظيم الأثر الإيجابي لعمل المؤسسة؛ كما توفر إرشادات لمساعدة المتعاملين مع المؤسسة على تفادي المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية والتخفيف من حدتها - باعتبار ذلك

فئات المشاريع الاستثمارية لمؤسسة التمويل الدولية

A	مشروع يتوقع أن تكون له آثار اجتماعية أو بيئية سلبية كبيرة، ومتنوعة، ولا يمكن عكس مسارها، أو غير مسبوقة.
B	مشروع يتوقع أن تكون له آثار اجتماعية أو بيئية سلبية محدودة، يمكن معالجتها بسهولة من خلال تدابير للتخفيف من آثارها.
C	مشروع يتوقع أن يكون له أدنى حد من الآثار السلبية أو ليست له أي آثار سلبية بالمرّة، وتشمل هذه الفئة من المشاريع مؤسسات وساطة مالية محددة.
FI	الاستثمارات في مؤسسات الوساطة المالية التي تنطوي حوافض عملياتها على الفئات الفرعية التالية من المخاطر: FI-1: مشروع يتوقع أن يتضمن التعرض لأنشطة أعمال يحتمل أن تكون لها آثار اجتماعية أو بيئية سلبية كبيرة، ومتنوعة، ولا يمكن عكس مسارها، أو غير مسبوقة. FI-2: مشروع يتوقع أن يتضمن التعرض لأنشطة أعمال ذات آثار اجتماعية أو بيئية سلبية محدودة، يمكن معالجتها بسهولة من خلال تدابير للتخفيف من آثارها، ويمكن أن تتضمن هذه الفئة الفرعية أيضا التعرض لعدد محدود للغاية من أنشطة الأعمال التي يحتمل أن تكون لها آثار اجتماعية أو بيئية سلبية كبيرة، ومتنوعة، ولا يمكن عكس مسارها، أو غير مسبوقة. FI-3: مشروع يتوقع أن يتضمن التعرض لأنشطة أعمال تنسب في الغالب في حد أدنى من الآثار السلبية الاجتماعية أو البيئية أو لا ينجم عنها شيء من تلك الآثار.

الإشارة إلى مستوى المخاطر داخل حوافض هذه المؤسسات المالية.

وعادة ما يقوم أخصائيون بيئيون واجتماعيون بالمؤسسة بإعطاء تصنيف للمخاطر البيئية والاجتماعية وتحديثه مرة واحدة كل عام، ويستند ذلك إلى تقارير يرفعها المتعاملين مع المؤسسة وإلى الزيارات الميدانية لمواقع المشاريع. وتجري المؤسسة الزيارات الميدانية بعد ارتباطها بتقديم التمويل وصرفه. ويمثل هذا التصنيف مصدرا جوهريا للمعلومات لجهاز إدارة المؤسسة، كما أنه يمكن أخصائيي المؤسسة من إجراء ترتيب أفضل لأولويات جهودهم أثناء عمليات الإشراف. ويتوقف تواتر هذه الزيارات على درجة تصنيف المخاطر الخاصة بأية عملية استثمار ومستوى أدائها على أساس خطة العمل البيئية والاجتماعية المتفق عليها.

ولزيادة تعزيز إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بها، تركز المؤسسة على خفض "فجوة المعرفة" على الصعيدين البيئي والاجتماعي في حافظة مشاريعها عن طريق زيادة الإشراف من جانب المتعاملين معها. وتشير هذه الفجوة إلى النسبة المئوية للشركات في حافظة المؤسسة التي لم تلتق معلومات محدثة عن الأداء البيئي والاجتماعي خلال العامين الأخيرين. وجرى خفض هذه الفجوة في المعارف من 4.4 في المائة في السنة المالية 2010 إلى 3.1 في المائة في السنة المالية 2011.

وسيلة لمزاولة أعمالها على نحو قابل للاستمرار. وأطلقت المؤسسة هذه السنة، بعد مشاورات عالمية على مدى 18 شهرا مع المئات من أصحاب المصلحة المباشرة، إطار الاستدامة المعدل للمؤسسة. ويعزز هذا الإطار التزام المؤسسة بالقضايا الجوهرية، مثل: تغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، وأنشطة الأعمال وحقوق الإنسان. وبناء قدرات المتعاملين مع المؤسسة، وأدخلت المؤسسة تعديلات على التصنيف البيئي والاجتماعي كي يتوافق بمزيد من الفاعلية مع البنك الدولي وغيره من مؤسسات التمويل الائتماني، وكي يعكس على نحو أفضل المجموعة العريضة من المخاطر في عمليات الوساطة المالية.

وبناءً على تجاربها السابقة، قدمت المؤسسة أيضا إرشادات أفضل للجهات المتعاملة معها بشأن تطبيق معايير الأداء على مختلف أنواع المشاريع وأنشطة الأعمال. وتمثل سياسة المؤسسة الجديدة المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات تغييرا رئيسيا عن سياسة الإفصاح عن المعلومات لعام 2006. وحقق الانساق بين المؤسسة وسياسة البنك الدولي المناظرة (انظر الصفحة 100).

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

في إطار التزامها بتحقيق الاستدامة، تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع المتعاملين معها على تفادي المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية السلبية لمشاريعها أو الحد منها أو تخفيفها أو التعويض عنها. وتراقب المؤسسة الأداء البيئي والاجتماعي للجهات المتعاملة معها طوال دورة حياة استثماراتها معها. وتساعد في تحديد الفرص لتحسينه.

تجري المؤسسة، عند اقتراح حصول مشروع ما على تمويل منها، استعراضا اجتماعيا وبيئيا في إطار عملية التمحيص الشامل التي تقوم بها لضمان استيفاء المشروع لمعاييرها. وتأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التقييم الذي أجرته الجهة المتعاملة معها لأثر المشروع، بالإضافة إلى التزامها وقدراتها على إدارته. ويقيم هذا الاستعراض أيضا ما إذا كان المشروع يلبي معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة (انظر الصفحة 72). وفي حال ظهور ثغرات، تتفق المؤسسة والجهة المتعاملة معها على خطة عمل بيئي واجتماعي لضمان استيفاء هذه المعايير بمرور الوقت.

ووفقا لإطار مؤسسة التمويل الدولية المعني بالاستدامة، تصنف المؤسسة الاستثمارات التي بها درجة من الخطورة حسبما يعكسها تصنيفها البيئي والاجتماعي على أنها A، أو B، أو C، أو FI. وتشمل المشاريع التي تندرج تحت التصنيف FI مؤسسات الوساطة المالية. وفي أعقاب تحديث إطار الاستدامة، طبقت المؤسسة فئات فرعية من المشاريع التي تندرج تحت التصنيف FI بغرض تحسين

دورة مشروع الاستثمار في المؤسسة

تبين الدورة التالية المراحل التي تمر بها فكرة أي نشاط تجاري إلى أن تصبح مشروعاً تموله مؤسسة التمويل الدولية.

1

تهيئة أنشطة العمل

بالاسترشاد بأهداف إستراتيجية المؤسسة، يقوم خبراء الاستثمار وأخصائيو تنمية الأعمال التجارية بالمؤسسة بتحديد المشاريع المناسبة. وتعتبر الجدات الأولى مع الجهة المتعاملة المعنية بالغة الأهمية في مساعدة المؤسسة على فهم احتياجاتها وتحديد ما إذا كان هنالك دور تسهم به.

2

الاستعراض الأول

يقوم خبير الاستثمار بإعداد وصف للمشروع. يبين دور المؤسسة والمساهمة المتوقعة في التنمية والمنافع لأصحاب المصلحة المباشرة. وأية عقبات يمكن أن تحول دون عقد الاتفاق. ويتم النظر في الدروس المستفادة من مشاريع سابقة. وفي بعض الأحوال القيام بزيارة قبل التقييم المسبق لتحديد أية مشاكل مسبقاً. ثم يقرر كبار مديري المؤسسة ما إذا كان من اللازم إجازة القيام بتقييم مسبق للمشروع المعني.

3

التقييم المسبق (العناية الواجبة والتمحيص)

يقوم فريق الاستثمار بتقييم كامل إمكانيات العمل ومخاطره وفرصه المصاحبة للاستثمار من خلال مناقشات مع الجهة المتعاملة المعنية وزبارة لموقع المشروع. ويتم طرح الأسئلة التالية: هل هذا الاستثمار سليم من الناحيتين المالية والاقتصادية؟ هل بإمكانه التقيّد بمعايير المؤسسة بشأن الأداء الاجتماعي والبيئي؟ هل تتم مراعاة الدروس المستفادة من استثمارات سابقة؟ هل تم الوفاء بشروط الإفصاح الضرورية عن المعلومات والتشاور؟ كيف يمكن للمؤسسة مساعدة الجهة المتعاملة في مواصلة تحسين استدامة المشروع أو مؤسسة الأعمال؟

7

استعراض المجلس للاستثمار وموافقته عليه

يتم رفع المشروع إلى مجلس إدارة المؤسسة للنظر فيه والموافقة عليه من خلال إجراءات عادية أو مبسطة. وتعني كلمة "مبسطة" استعراض أعضاء المجلس للوثائق دون الاجتماع لمناقشة المشروع. وهذا الخيار متاح للمشاركة منخفضة المخاطر ويمكن جهاز إدارة المؤسسة بموجب الصلاحيات الموجهة له الموافقة على بعض المشاريع الصغيرة. وتبقى شروط التمهيد الدقيق والعناية الواجبة والإفصاح عن المعلومات للجمهور كما هي في جميع الحالات. ويتطلب مجلس الإدارة أن تكون لكل استثمار قيمة اقتصادية ومالية وتنموية، وأن يعكس التزام المؤسسة بتحقيق الاستدامة.

8

الالتزام

تقوم المؤسسة والشركة المتعاملة المعنية بتوقيع الاتفاق القانوني للاستثمار المعني. وهو يتضمن موافقة الجهة المتعاملة على التقيّد بمتطلبات إطار المؤسسة المعني بالاستدامة للإبلاغ فوراً عن أي حادث خطير أو إصابات مينة. ورفع تقارير رصد ومناخ منتظمة. وستتضمن الاتفاقية القانونية كذلك الطابع الرسمي على خطة العمل البيئية والاجتماعية التي تضعها الجهة المتعاملة.

9

صرف الأموال

غالباً ما يتم دفع الأموال على مراحل أو فور انتهاء خطوات محددة موثقة في الاتفاقية القانونية.

4

استعراض عملية الاستثمار

يضع الفريق توصياته لمديري الإدارات المعنية في المؤسسة، التي تقرر بدورها ما إذا كان من اللازم الموافقة على المشروع المعني؛ وتلك مرحلة رئيسية في دورة الاستثمار. ويجب أن يكون فريق المشروع ومديرو الإدارات المعنية وأئقن من قدرة الجهة المتعاملة واستعدادها للوفاء بالمعايير التي اعتمدتها المؤسسة والعمل معها على تحسين استدامة المشروع المعني.

5

المفاوضات

يبدأ فريق المشروع التفاوض على شروط وأحكام مشاركة المؤسسة في المشروع، وهي تشمل شروط الدفع، والأداء وشروط متابعته، والاتفاق على خطط العمل وتسوية أية مشاكل قائمة.

6

الإفصاح عن المعلومات للجمهور العام

بمجرد إتمام عملية التمهيد البيئي والاجتماعي الدقيق، يتم إصدار مواجر الاستعراض وخطط العمل ونصف هذه الوثائق الاستنتاجات الرئيسية وتدرج الإجراءات التي ستتخذها الجهة المتعاملة مع المؤسسة لسد أية فجوات كبيرة في التقيد بالأنظمة البيئية والاجتماعية. ويتم نشر هذه الوثائق بالإضافة إلى موجز للاستثمار المقترح على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاستعراضها. ويتم تحديد طول مدة الإفصاح على ضوء فئة المشروع المعني.

10

تتبع الإشراف على المشاريع ونواحي عملية التنمية

تقوم المؤسسة برصد استثماراتها ومتابعتها للتأكد من التقيد بالشروط التي تنص عليها اتفاقية القرض. وترفع الشركة المتعاملة تقارير منتظمة عن الأداء المالي والاجتماعي والبيئي، وعن المعلومات الخاصة بالعوامل التي يمكن أن تؤثر تأثيراً جوهرياً على المشروع. وتتم جدولة زيارات ميدانية لمواقع المشاريع للتحقق من استيفاء المتطلبات البيئية والاجتماعية وبسهولة استمرار الحوار للمؤسسة مساعدة المتعاملين معها على حل المشاكل أو تحديد الفرص الجديدة. وتتبع المؤسسة كذلك إسهام المشروع المعني في التنمية، وذلك بالقياس على المؤشرات الأساسية المحددة عند بداية دورة الاستثمار.

11

التقييم

للمساعدة في تحسين أداء عمليات المؤسسة، يتم إجراء تقييمات سنوية استناداً إلى عينة عشوائية من المشاريع التي بلغت مرحلة النضج التشغيلي.

12

الإفقال

تقفل المؤسسة سجلاتها الخاصة بالمشروع المعني حين يتم سداد كامل الاستثمار الذي قامت بتقديمه للجهة المتعاملة المعنية، أو حين تخرج المؤسسة من ذلك الاستثمار ببيع حصتها فيه. وفي بعض الحالات، ربما تقرر المؤسسة شطب الدين. ولكن الهدف الذي تتوخاه المؤسسة هو مساعدة الجهة المتعاملة معها على وضع ممارسات وأنظمة إدارية من شأنها مساعدة تحقيق استدامة المشروع. والتي ستستمر طويلاً بعد انتهاء مشاركة المؤسسة.

الكربونية في أنشطة عملياتها الداخلية على الصعيد العالمي. وفي 2010، بلغ مجموع الانبعاثات الكربونية من الأنشطة الداخلية لعمليات المؤسسة على الصعيد العالمي 43378 طناً مترياً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

وتقوم المؤسسة بجمع البيانات عن أثر بصمتها الكربونية العالمية ورفع تقارير بشأنها منذ السنة المالية 2007. وما زالت عمليات المؤسسة في مختلف أنحاء العالم محايدة من حيث انبعاثات غاز الكربون (carbon neutral). ومن أجل التعويض عن البصمة الكربونية الناجمة عن أنشطة عملياتها، اشترت المؤسسة حقوق انبعاثات غاز الكربون من مشروع كمر النفائات في لاهور التابع لصندوق الكربون الدائري. وهو منشأة صناعية لكمر النفائات. وتهدف هذه المنشأة إلى امتصاص انبعاثات غاز الميثان، وخلق فرص عمل على الصعيد المحلي. وإنتاج أسمدة عضوية لمعالجة تراجع الغلة الزراعية في المجتمعات المحلية.

سياسة المؤسسة الجديدة لإتاحة الحصول على المعلومات

باعتبارها مؤسسة تمويل عالمية متعددة الأطراف لها عمليات في العديد من المناطق والقطاعات، تؤثر مؤسسة التمويل الدولية في مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المباشرة. وتعد الشفافية والمساءلة عنصرين مهمين في وفاء المؤسسة برسالتها الائتمانية؛ فالؤسسات التي تنسم بالشفافية قادرة على نحو أفضل على إدارة المخاطر المتعلقة بالسمعة، ومن المرجح أن تحصل على ترخيص قوي لمزاولة نشاطها. ومن شأن التعليقات والملاحظات التقييمية التي يقدمها أصحاب المصلحة المباشرة المساعدة في تحقيق نواحي إيمانية قوية. وتعد سياسة المؤسسة الجديدة المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات الخطوة التالية نحو تعزيز شفافتها. وتمثل السياسة الجديدة، التي وافق عليها مجلس الإدارة في مايو/أيار، تحولاً رئيسياً في السياسة. وتحقق الاتساق بين المؤسسة ومبادئ سياسة البنك الدولي المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات. وستفصح المؤسسة عن المزيد من معلومات النواحي البيئية والاجتماعية والإيمانية على مستوى المشروع أثناء جميع مراحل مشاريعها. وستسري متطلبات الإفصاح الجديدة عن الأثر البيئي والاجتماعي والإيماني على

التزام المؤسسة بالحد من بصمتها الكربونية

تدير مؤسسة التمويل الدولية أعمالها على نحو يتسق مع ما تطالب به المتعاملين معها بشأن تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية، إذ تسعى جاهدة للحد من التأثير البيئي لأنشطة عملياتها اليومية في الوقت الذي لا تدخر فيه جهداً لإفادة المجتمعات المحلية أينما كانت مكاتبها. ويتجسد ذلك في التزامها بالحد من بصمتها الكربونية.

ويشكل الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية جزءاً مهماً من هذا الالتزام؛ فاستخدام الكهرباء مسؤول في المتوسط عن 35 في المائة من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري الناتجة عن عمليات المؤسسة. واستطاعت المؤسسة هذه السنة المالية تخفيض استهلاك الكهرباء في مقرها الرئيسي في المتوسط بنسبة 7 في المائة ليصل إلى 5934 كيلووات/ساعة في أماكن العمل. وقامت بذلك عن طريق ضبط أجهزة تنظيم الحرارة وتركيب مصابيح إضاءة بالصمامات الثنائية المشعة للضوء (LED bulbs)، وتحسين التقنيات الأخرى المستخدمة.

وتعمل المؤسسة أيضاً على الحد من النفائات الناجمة عن أنشطة عملياتها. وفي مقرها الرئيسي، حولت المؤسسة 49 في المائة (أو 440507 أرطال) من نفائتها من مقبل القمامة من خلال مجموعة متنوعة من عمليات إعادة التدوير والكمز. والتبرع بالمستلزمات المكتبية غير الضرورية للمؤسسات الخيرية المحلية.

ويأتي أكثر من نصف البصمة الكربونية العالمية للمؤسسة من الانتقالات الجوية التي يقوم بها موظفوها. وفي السنة المالية 2011، استثمرت المؤسسة في إنشاء ثلاثة مراكز للتواصل عن طريق مؤتمرات فيديو عالية الوضوح، بدلاً من السفر الجوي. وتقع هذه المراكز في واشنطن العاصمة، وهونغ كونغ، وإسطنبول. وجرى عقد أكثر من 3500 اجتماع عبر الفيديو هذه السنة. بزيادة نسبتها 27 في المائة عن السنة المالية 2010. ويناح حالياً 8 في المائة من برامجنا التدريبية على شبكة الإنترنت. ارتفعاً من 1 في المائة فقط في عام 2007. وتتيح هذه الأدوات لنا إمكانية القيام بوظائفنا الحيوية، مع تفادي الأثر البيئي الناجم عن السفر. ومنذ السنة المالية 2009، استخدمت المؤسسة نظاماً لإدارة البيانات على شبكة الإنترنت بغرض حصر وحساب الانبعاثات

المجالات التي لا نستثمر فيها

لا تمويل مؤسسة التمويل الدولية المشاريع التي تتضمن نشاطاً كبيراً في واحد أو أكثر من المجالات التالية:

- عمليات الإنتاج أو الآجار في أي منتج أو نشاط يعتبر غير قانوني بموجب قوانين أو لوائح البلد المضيف أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية، أو الخاضعة للحظر بموجب القانون الدولي، مثل: المواد الصيدلانية، والمبيدات الحشرية، ومبيدات الآفات/الأعشاب، والمواد المستنفدة للأوزون، والركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور/أو أية منتجات أخرى خاضعة لاتفاقية الآجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض.
- عمليات الإنتاج أو الآجار في الأسلحة والذخيرة.
- عمليات الإنتاج أو الآجار في المشروبات الكحولية (باستبعاد الجعة والنبيذ).
- عمليات الإنتاج أو الآجار في التبغ.
- عمليات القمار، والكازينوهات، والشروعات المماثلة.
- عمليات الإنتاج أو الآجار في المواد المشعة - ولا ينطبق هذا الاستبعاد على شراء المعدات الطبية، ومعدات (أجهزة قياس) ضبط الجودة، أو أية معدات تعتبر مؤسسة التمويل الدولية أن مصدر الإشعاع فيها متوازن أو معزول، أو كليهما، على نحو كاف.

- عمليات الإنتاج أو الآجار في ألياف الأسبستوس غير المترابطة باللصق. لا ينطبق هذا الاستبعاد على شراء أو استخدام ألواح الأسمنت الأسبستوسي المترابطة باللصق التي يكون محتوى الأسبستوس فيها أقل من 20 في المائة.
- عمليات صيد الأسماك بالشباك العائمة التي يتجاوز طولها 2.5 كيلومتر.

للمزيد من المعلومات حول قائمة الاستبعاد الخاصة بالمؤسسة، أو معرفة المزيد حول معالجة مؤسسات الوساطة المالية ومؤسسات التمويل الأصغر ومشاريع تمويل التجارة، يرجى زيارة الموقع التالي: <http://www.ifc.org/ifcext/disclosure.nsf/Content/IFCEExclusionList>

الإلكتروني، والمدونات، والدردشة الحية على الويب، وموقع الويب الخاص باستعراض السياسات، بالإضافة إلى عقد المؤتمرات عن بُعد، والمشاورات المباشرة.

عمل المؤسسة مع المجتمع المدني

تشارك مؤسسة التمويل الدولية في العمل مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، على الصعيد المؤسسي وعلى صعيد تنفيذ المشاريع، حيث تقيم حواراً متواصلاً بشأن الكثير من جوانب عملياتها وإستراتيجيتها وسياساتها، كما تتعاون بشأن مجموعة متنوعة من المبادرات. وتعمل المؤسسة مع فريق مجموعة البنك الدولي المعني بالمجتمع المدني للتواصل مع منظمات المجتمع المدني على أساس منتظم؛ كما يُجري مكتب الحقن/المستشار، بالتعاون مع فرق مشاريع المؤسسة، اتصالات مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وغير ذلك من أصحاب المصلحة المباشرة من خلال عمله.

وقد بذلت مؤسسة التمويل الدولية جهوداً منسقة لإشراك المجتمع المدني في سياق ما تقوم به من استعراضات ومراجعات لسياساتها، وخلال استعراض إطار المؤسسة المعني بالاستدامة، الذي دخل حيز النفاذ عام 2009 وانتهى هذه السنة، تعاونت المؤسسة مع أصحاب المصلحة المباشرة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في أكثر من 16 بلداً. وتشاورت أيضاً مع المجتمع المدني بشأن عملها مع المؤسسات المالية، بهدف وضع إستراتيجية للمشاركة في قطاع زيت النخيل (انظر الصفحة 63). وتمثل استعراضات السياسات أحد الجهود الأكثر تنسيقاً التي قامت بها المؤسسة إلى الآن بهدف إشراك المجتمع المدني بانتظام في جمع المدخلات والملاحظات بشأن عملياتها، وذلك باستخدام مجموعة متنوعة من أدوات الويب، مثل: البريد

عمليات الاستثمار التي تتم من خلال مؤسسات الوساطة المالية - وهو مجال مهم وأخذ في النمو في حافظة مشاريع المؤسسة. ومن شأن التحول في هذه السياسة أن يعزز التأكيد على الإبلاغ عن النتائج، على نحو يتسق مع أهداف مجموعة البنك الدولي.

وستحافظ المؤسسة على الأحكام اللازمة لحماية المعلومات الحساسة من الناحية التجارية، والخاصة بالمداولات الجارية، والسرية، لكن يجوز لأصحاب المصلحة المباشرة اللجوء إلى آلية استئناف مستقلة من مرحلتين للطعن في أي قرار يقضي بعدم الإفصاح عن معلومات معينة. وترى المؤسسة أن التواصل ورفع التقارير يمكن أن يساعد أيضاً في تحسين أداء مؤسسات الأعمال. ومن شأن الإبلاغ المنتظم عن مستوى الأداء والنتائج المتحققة أن يشجع استمرار حلقة استفتاء الآراء والتعليقات التقييمية، وهو ما يمكن أن يحسن أداء ونجاح مشاريع المؤسسة؛ كما ستؤدي زيادة الشفافية إلى تشجيع الحوكمة الرشيدة.

وستكتمل سياسة المؤسسة الجديدة المعنية بإتاحة الوصول على المعلومات متطلبات إشراك أصحاب المصلحة المباشرة في وضع معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة. وسيتيح هذا النظام الجديد للمؤسسة التواصل بمرزب من الفاعلية والمنهجية بشأن الأثر الإنمائي لعملياتها في الأمد الطويل. وتأمل المؤسسة أن تؤدي هذه التغييرات مع مرور الوقت إلى تحسين نواحي المشاريع، وزيادة الوعي من جانب المجتمعات المحلية المتأثرة، وتدعيم العلاقات مع أصحاب المصلحة المباشرة. للمزيد من المعلومات، انظر الموقع: www.ifc.org/disclosure

حصر انبعاثات غاز الكربون في السنة المالية 2011 في أنشطة العمليات الداخلية للمؤسسة على الصعيد العالمي
طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

المجموع	43,378 (100%)
الكهرباء	14,113 (32.5%)
السفر الجوي	26,371 (60.8%)
الوقود المستخدم في مواقع العمل	625 (1.4%)
وقود السيارات	629 (1.4%)
التبريد	912 (2.1%)
البخار	595 (1.4%)
المياه الباردة	132 (0.3%)

إجمالي الانبعاثات الكربونية في عمليات المؤسسة في السنة المالية 2010 بلغت حوالي 43378 طناً مترياً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (tCO₂e)، شاملة غازات ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز

تقرير تأكيد مستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة

بناءً على الطلب الذي تقدمت به مؤسسة التمويل الدولية، أجرينا مراجعة على مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2011 في التقرير السنوي للمؤسسة، وتضمن ذلك المؤشرات الكمية ("المؤشرات") والبيانات النوعية ("البيانات"). وأخترنا بيانات اعتبرت ملزمة، وذات أهمية خاصة لأصحاب المصلحة المباشرة، وتنطوي على مخاطر محتملة على السمعة بالنسبة للمؤسسة، مع بيانات بشأن إدارة مسؤولية المؤسسة وأدائها. وتتصل المؤشرات والبيانات المالية بالجماليات الجوهرية التالية:

المؤشرات	البيانات	الجماليات الجوهرية
	"استعراض إطار وسياسة الاستدامة بالمؤسسة" (الصفحة 96)	سياسة الاستدامة بالمؤسسة
مشاريع الاستثمار الحاصلة على تصنيف مرتفع (الصفحة 59)، 67 في المائة؛ والقيم التفصيلية حسب: الصناعات (الصفحتان 13 و 86)، المناطق (الصفحتان 13 و 86)، ومجال الأداء (الصفحة 86)، والدرجات المرجحة وغير المرجحة (الصفحة 13)	"كيف تقيس المؤسسة نتائجها الإنمائية" (الصفحة 81) "طبيعة الجالات التي يغطيها نظام تتبع النواخ الإنمائية" (الصفحة 81) "نتائج الخدمات الاستشارية" (الصفحة 84)	الفاعلية الإنمائية للاستثمار والخدمات الاستشارية
المشاريع الاستشارية الحاصلة على تصنيف مرتفع (الصفحة 59)، 67 في المائة؛ والقيم التفصيلية حسب: مجالات العمل (الصفحة 85)، والمناطق (الصفحة 85)		
الارتباطات الخاصة بمشاريع كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة (الصفحة 59)، 1671 مليون دولار	"تخفيف حدة عدم اليقين في أسواق الكربون" (الصفحة 35)	تغير المناخ
	"عمل المؤسسة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية" (الصفحة 52)	العمل في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية
	"تعزيز جهود المؤسسة في التصدي لندرة المياه" (الصفحة 56)	الأمن المائي
عدد ومبالغ قروض التمويل الأصغر والقروض المقدمة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم (الصفحة 86)	"إناحة القرض عند قاعدة الهرم الاقتصادي" (الصفحة 50) "الوصول إلى الفقراء من خلال التمويل الأصغر المسؤول" (الصفحة 54)	الاشتغال المالي
نوع القروض عدد القروض (بالملايين) المبلغ (بمليارات الدولارات) التمويل الأصغر مؤسسات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم 12.62 8 127.82 1.7		
	"العمل مع البلدان والجهات المانحة" (الصفحة 74)	الشراكات
الارتباطات حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 12):	"معايير الأداء في المؤسسة" (الصفحة 72)	التصنيف البيئي والاجتماعي
عدد المشاريع	الفئة	الارتباطات (بملايين الدولارات)
10	A	554
133	B	2,975
246	C	5,445
129	FI	3,212
518		12,186
	"حفز تدفقات التجارة في الأسواق التي تواجه مصاعب" (الصفحة 28) "الأسواق المالية" (صفحة 70)	التصدي للأزمة المالية
الانبعاثات الكربونية (الصفحة 101): 43378 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة المالية 2010	"الغزام المؤسسة بالحد من البصمة الكربونية" (الصفحة 100)	البصمة الكربونية
	"توصيل الإنترنت إلى 3 مليارات آخرين" (الصفحة 22) "تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة" (الصفحة 25)	الابتكار
	"عمل المؤسسة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية" (الصفحة 52)	الأمن الغذائي
	"مؤسسة التمويل الدولية والنزاهة المؤسسية" (الصفحة 95)	الفساد
	"مجموعة التقييم المستقلة" (الصفحة 92) "تحسين المعايير الخاصة بقطاع زيت النخيل" (الصفحة 63)	المساءلة

الموثوقية

نود التنويه إلى أن المؤسسة حققت تقدماً في تعزيز ضوابطها الداخلية ذات الصلة "بالفاعلية الإنمائية للخدمات الاستشارية" و"البصمة الكربونية"، غير أننا نشير في الوقت نفسه إلى أنه بالنسبة للمؤشر التعلق "بالاستثمارات في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة"، فإن المؤسسة ستستفيد من مواصلة تدعيم أدوات رفع التقارير والضوابط الداخلية وإضفاء الصبغة الرسمية عليها.

الخاتمة

بناءً على المراجعة التي قمنا بها، لم يصل إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد:

- أن هذه المؤشرات لم يتم إعدادها - من جميع النواحي الجوهرية - وفقاً لمعايير رفع التقارير؛
- أن هذه البيانات لم يتم عرضها - من جميع النواحي الجوهرية - بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح عن المعلومات" ومبادئ الملاءمة والاكتمال والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.

Paris-La Défense، فرنسا، 11 أغسطس/آب 2011

ERNST & YOUNG
Quality In Everything We Do

مراجعون مستقلون
ERNST & YOUNG et Associés
الفريق المعني بتغيير المناخ وخدمات الاستدامة

Eric Mugnier
شريك

- قمنا بمراجعة طريقة عرض البيانات في التقرير السنوي والإيضاحات المصاحبة بشأن المنهجية.

محددات مراجعتنا

اقتصرت مراجعتنا على البيانات والمؤشرات المحددة في الجدول المبين أعلاه، ولم تغطِ الإفصاحات الأخرى الواردة في التقرير السنوي. كما اقتصرنا اختياراتنا على توثيق المراجعات والمقابلات التي تمت في مقر مؤسسة التمويل الدولية في واشنطن العاصمة. ولم نشارك في أية أنشطة مع أصحاب المصلحة المباشرة الخارجيين. أو المتعاملين مع المؤسسة، أو المكاتب المحلية للمؤسسة.

معلومات بشأن معايير رفع التقارير وعملية إعداد البيانات

فيما يتعلق بمعايير إعداد التقارير وسياسات ومبادئ إعداد البيانات، نود إبداء الملاحظات التالية:

الملاءمة

تصدر مؤسسة التمويل الدولية تقريراً سنوياً متكاملاً، وتشرك أصحاب المصلحة المباشرة في محاولة تستهدف تحديد القضايا الجوهرية (الصفحة 105) التي تتم مناقشتها في التقرير السنوي. تعرض المؤسسة معلومات الاستدامة بشأن أثر عملها والمخاطر البيئية والاجتماعية، وأثر ونواحي المشاريع الممولة من مواردها مباشرة أو من خلال مؤسسات وساطة مالية، وهي ماثلة للمعلومات الصادرة عن بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى. وتبذل المؤسسة جهداً خاصاً لتقييم نتائجها التنموية، ولا سيما من خلال نظام تتبع النواحي الإنمائية.

الاكتمال

تستهدف حدود رفع التقارير بشأن المؤشرات تغطية جميع أنشطة المؤسسة ذات الصلة، وتمت الإشارة بالفعل إلى حدود كل مؤشر في التعليقات والملاحظات التالية للبيانات في التقرير السنوي.

الحياد والوضوح

تتيح المؤسسة المعلومات بشأن المنهجيات المستخدمة في وضع المؤشرات في التعليقات الواردة بجانب البيانات المنشورة، أو في الأقسام المتصلة، كما تتيحها في موقعها على شبكة الإنترنت (الروابط مدرجة في الصفحة 106).

يهدف الاستعراض الذي قمنا به إلى إعطاء تأكيد محدود على ما يلي¹:

تم إعداد هذه المؤشرات وفقاً لمعايير رفع التقارير السارية في عام 2011 ("معايير إعداد التقارير")، التي تستند إلى تعليمات مؤسسة التمويل الدولية، وإجراءاتها، وإرشاداتها الخاصة بكل مؤشر، وموجز بشأنها يرد في التعليقات المدونة في التقرير السنوي بالنسبة للمؤشرات ذات الصلة بالارتباطات المصنفة حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 72)، والفاعلية الإنمائية للاستثمارات والخدمات الاستشارية (الصفحة 81)، وعلى الموقع الإلكتروني للمؤسسة:

تم عرض هذه البيانات بما يتوافق مع "سياسة

مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح عن المعلومات" المتاحة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة²، ومبادئ الملاءمة والاكتمال، والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية³.

إن جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية مسؤول عن إعداد المؤشرات والبيانات بهدف تقديم المعلومات الخاصة بمعايير رفع التقارير، وإعداد التقرير السنوي.

وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي بشأن المؤشرات والبيانات على أساس المراجعة التي قمنا بها. وقد أجريت هذه المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولية (ISAE 3000) المعني بالتزام التأكيد من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)⁴. وتحدد درجة استقلاليتنا وفقاً لمدونة آداب السلوك المهني الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

طبيعة مراجعتنا ونطاقها

قمنا بالمراجعة التالية حتى يمكننا إبداء رأينا:

- قمنا بتقييم معايير وسياسات ومبادئ رفع التقارير من حيث مدى ملاءمتها واكتمالها وحيادها ووضوحها وموثوقيتها.
- قمنا بمراجعة محتوى التقرير السنوي حتى يمكن تحديد البيانات الأساسية المتعلقة بمجالات الاستدامة المدرجة أعلاه.
- على المستوى المؤسسي، أجرينا مقابلات مع أكثر من 30 شخصاً من المسؤولين عن رفع التقارير (الإبلاغ) بغرض تقييم مدى تطبيق معايير رفع التقارير أو إثبات صحة البيانات.
- قمنا على المستوى نفسه بتطبيق إجراءات تحليلية، وتحققنا - على أساس الاختبار - من صحة الحسابات وتوحيد المؤشرات.
- قمنا بجمع المستندات المؤيدة للمؤشرات أو البيانات، مثل التقارير المرفوعة إلى مجلس المديرين التنفيذيين أو الاجتماعات الأخرى، وعقود القروض والعروض والتقارير والدراسات الداخلية والخارجية، أو نتائج الاستقصاء.

1 يقضي الحصول على مستوى أعلى من التأكيدات مزيداً من العمل المكثف
http://www.ifc.org/ifcext/disclosure.nsf/content/disclosure_policy_2

3 تستخدم المؤسسة كذلك معيار المراجعة الدولية 3000 من الاتحاد الدولي للمحاسبين، والمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، أو معيار الخاسية AA1000

4 ISAE 3000 "مهام التأكيد بخلاف مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الاتحاد الدولي للمحاسبين ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكدات، ديسمبر/كانون الأول 2003.

بيان فريق استعراض التقرير السنوي لعام 2011 الذي شارك فيه أصحاب المصلحة المباشرة

خطوات عمل فريق أصحاب المصلحة المباشرة

استعانت المؤسسة بمنسق محايد لإدارة عملية مشاركة الفريق. وشارك الفريق في مكالمة هاتفية جماعية حدد خلالها أعضاؤه ست قضايا جوهرية، كما شاركوا في اجتماع استمر يومًا كاملاً لاستعراض سبل إدراج المؤسسة لهذه القضايا الجوهرية في المسودة الأولى للتقرير، وطرح اقتراحات لتحسين هيكل التقرير ومحتواه واكتماله. وأخيراً، استعرض الفريق المسودة شبه النهائية بغرض تقييم كيفية استجابة المؤسسة للملاحظات التقييمية الواردة من هذا الاجتماع. ولم يُطلب من الفريق الموافقة على التقرير السنوي لعام 2011 أو إقراره، إلا أنه وافق على هذا البيان. وفضل معظم أعضاء الفريق الحصول على مكافأة شرفية محدودة مقابل الخدمات التي قدموها. إذ لم تكن هناك أية مدفوعات لأعضاء الفريق فيما عدا تسديد مصاريف السفر.

القضايا الجوهرية

حدد الفريق القضايا الجوهرية الست التالية:

- الأمن الغذائي وتفاعله مع قضايا الطاقة والمياه وحقوق ملكية الأراضي
- المرأة باعتبارها محركاً للنمو الاقتصادي
- دور المؤسسة الأخذ في التطور باعتبارها بنكاً إيثاقياً، وعلاقتها مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص
- دور المؤسسة في قضايا تغير المناخ والطاقة
- استخدام المؤسسة لتكنولوجيا المعلومات باعتبارها إستراتيجية لدعم النمو الاقتصادي
- دور المؤسسة في رسم سياسات تنمية القطاع الخاص، ووضع المعايير لتعزيز الحوكمة الاقتصادية والمساءلة

ووفقاً لأعضاء الفريق، تتمثل إحدى النقاط التي سلط التقرير الضوء عليها هذا العام في فرصة العمل المباشر مع موظفي المؤسسة الذين قادوا العمل بشأن اثنتين من القضايا الجوهرية التي تم تحديدها. وعمق الفريق فهمه للنهج المبكرة التي تعتمد عليها المؤسسة بشأن قضايا السياسات - من الأمن الغذائي وحقوق ملكية الأراضي إلى دور المرأة باعتبارها محركاً للنمو الاقتصادي. وفي الأمد الأطول، حث الفريق المؤسسة على توسيع أثر معايير الأداء لديها، وخاصة على مشاريع الخدمات الاستشارية، وزيادة نطاق النهج الذي تعتمد عليه بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين.

أعضاء الفريق

تألف الفريق من الخبراء التالية أسماؤهم:

- Aron Cramer، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول، منظمة قطاع الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية
- Arvind Ganesan، مدير برنامج الأعمال وحقوق الإنسان، منظمة رصد حقوق الإنسان
- Sabine Miltner، مسؤولة الاستدامة الاجتماعية، مجموعة دويتش بنك
- Shalini Nataraj، نائب الرئيس، البرامج، الصندوق العالمي للمرأة
- Ebele Okobi-Harris، مديرة برنامج الأعمال وحقوق الإنسان، موقع ياهو!
- Carol Peasley، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول، مركز التنمية والأنشطة السكانية (CEDPA)
- Ruth Rosenbaum، المدير التنفيذي، المركز المعني بالتفكير والتعليم والعمل (CREA)
- Ken Wilson، المدير التنفيذي، صندوق كريستنس

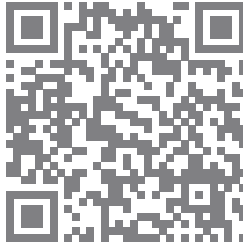
عقدت مؤسسة التمويل الدولية، هذه السنة، اجتماعها الثاني لفريق استعراض تقريرها السنوي الذي يشارك فيه أصحاب المصلحة المباشرة. واستجابة للملاحظات التقييمية الواردة من الفريق السابق، وسعت المؤسسة من دور الفريق وأدخلت تحسينات على الإجراءات المعمول بها. ونتيجة لذلك، تمكن الفريق، على نحو أفضل، هذا العام من تقييم درجة تجاوب المؤسسة مع الملاحظات التقييمية التي رفعها، وتقديم المزيد من الاقتراحات حول تحسين هيكل التقرير ونبرته واكتماله. والمؤسسة ملتزمة بمواصلة تحسين هذه العملية بالاستفادة من الملاحظات التقييمية التي قدمها الفريق هذا العام. وقد أوصى الفريق، عموماً، بأن تقوم المؤسسة بتنظيم هيكل التقرير حول محاور التركيز الأساسية بدلاً من السعي لإعداد التقارير عن جميع جوانب أنشطة أعماله، وحثها أيضاً على الاستمرار في إبراز الدروس المستفادة، وتحديد المجالات التي يمكن فيها توسيع دورها أو تحسين عملها. واقترح الفريق أن تبلغ المؤسسة في المستقبل عن التغيرات التي تطرأ على القضايا الجوهرية في تقاريرها السنوية المتتالية، وأن تبرز التقدم المحرز في وضع السياسات وإعداد التقارير، نتيجة لمشاركة أصحاب المصلحة المباشرة مع مرور الوقت.

ملاحظات تقييمية بشأن التقرير السنوي

ملاحظات محددة من فريق العمل	رد المؤسسة	تقييم الفريق لرد المؤسسة
صف المنجزات التي جعل هذه السنة فريدة من نوعها أو مختلفة.	إضافة قسم جديد بعنوان "الأحداث الرئيسية" يصف المنجزات التي حققت خلال سنة التقرير.	تحسين التقرير يجب أن يكون بؤرة التركيز من الآن فصاعداً.
المبادئ التنظيمية كثيرة، و المبادئ التي تنظم هيكل التقرير ومحتواه غير واضحة؛ ويجب أن تكون القضايا الجوهرية ضمن المبادئ التنظيمية الأساسية.	تمت إضافة قسم جديد بعنوان: "النظر إلى عمل المؤسسة من أكثر من منظور" في مقدمة التقرير؛ ويغطي هذا القسم القضايا الجوهرية ويشرح كيفية تنظيم التقرير. وتم تناول جميع القضايا الجوهرية في هذا التقرير.	القسم الجديد مفيد؛ يجب مواصلة التركيز على الهيكل التنظيمي العام المقبل، وإيجاد سبل أكثر قوة لإدراج قصص الدروس المستفادة في هذا الهيكل.
يجب تعزيز مناقشة المساواة بين الجنسين بغرض تسليط الضوء على المشاريع الابتكارية، وعلى سبل دمج التركيز على المساواة بين الجنسين في عمل المؤسسة بشكل عام.	تمت مراجعة النص الخاص بالمساواة بين الجنسين بغرض التأكيد على كيفية دعم المؤسسة للنساء باعتبارهن محركاً للنمو الاقتصادي في جميع جوانب أنشطتها. وجرى إدراج قصص إضافية في هذا الشأن تركز على دور المرأة.	أدت عمليات التنقيح واشتغال القصص الواقعية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في هذا التقرير. وسيواصل تعميق هذا النهج العام المقبل بيان التزام المؤسسة في هذا الصدد.
يجب التوسع في مناقشة معايير الأداء بالمؤسسة على ضوء التغيرات الكبيرة التي تمت الموافقة عليها هذه السنة.	تمت مناقشة إطار الاستدامة المحدث في ثلاثة أقسام، بما في ذلك إضافة نص جديد في قسم "تأثير المؤسسة".	أدى القسم والنص الجديدان إلى تحسين التقرير. ومن شأن إضافة سياق خاص بالتغيرات أن يكمل المناقشة.
يجب توسيع مناقشة الدروس التي استفادت منها المؤسسة في السنة المالية 2011.	تم التوسع في قسم "الدروس المستفادة".	أدت عمليات التنقيح إلى تدعيم التقرير؛ وسيعود دمج المعلومات بشأن الدروس المستفادة في مختلف أجزاء التقرير بالنفع في المرحلة المقبلة.

لا تفوت أي خبر على مدار الساعة! موارد الويب ووسائل الإعلام الاجتماعي

فيس بوك
www.facebook.com/IFCwbg
 تويتر
www.twitter.com/IFC_org
 IFC and #IFCAR2011#
 فليكر
www.flickr.com/IFCphotos
 شبكة LinkedIn
<http://on.ifc.org/ifcLinkedIn>
 موقع Scribd
www.scribd.com/IFCpublications
 يوتيوب
www.youtube.com/IFCvideocasts
 الموقع الإلكتروني لمؤسسة التمويل الدولية
www.ifc.org
 مؤشر وسائل الإعلام الاجتماعي
www.ifc.org/SocialMediaIndex
 التقرير السنوي
www.ifc.org/AnnualReport



www.ifc.org/annualreport

يتيح موقع مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت (www.ifc.org) معلومات شاملة عن جميع أوجه أنشطة عملها؛ إذ يشمل معلومات عن كيفية الاتصال بمكاتبها في مختلف أنحاء العالم، والنشرات الصحفية والموضوعات والبيانات الخاصة بقياس النتائج، ووثائق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بعمليات الاستثمار المقترحة، والسياسات والإرشادات الأساسية التي تؤثر في المؤسسة والشركات المتعاملة معها. وتتيح النسخة الإلكترونية للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2011 إمكانية تنزيل جميع المواد الواردة في هذا المجلد والترجمات عند توفرها بصيغة (PDF). وهي متاحة على الموقع التالي: www.ifc.org/annualreport. كما يتيح الموقع الإلكتروني مزيداً من المعلومات بشأن الاستدامة، بما في ذلك مؤشر المبادرة العالمية لإعداد التقارير. وتستخدم المؤسسة كذلك وسائل الإعلام الاجتماعي للتواصل مع مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من الجمهور. وتناقش المؤسسة، من خلال قنوات الإعلام الاجتماعي المتعددة، توجهها الإستراتيجي، وتشارك مع أصحاب المصلحة المباشرة والجمهور، وتتبادل المعارف والأفكار، وتساعد في تحديد الحلول للقضايا الأساسية ذات الصلة بتنمية القطاع الخاص.

رسالة إلى مجلس المحافظين

طلب مجلس المديرين التنفيذيين بمؤسسة التمويل الدولية إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للنظام الداخلي للمؤسسة. وقد قدم روبرت ب. زوليك رئيس المؤسسة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين هذا التقرير، مرفقاً به البيانات (القوائم) المالية المراجعة، إلى مجلس المحافظين. ويسر المديرين التنفيذيين الإفادة بأن المؤسسة قد قامت، بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2011، بزيادة أثر عملها الإنمائي المستدام من خلال استثمارات وخدماتها الاستشارية في القطاع الخاص.



تقدير وعرفان

هذا العمل من إعداد قسم العلاقات التجارية بمؤسسة التمويل الدولية.

Addison:
www.addison.com

Worth Higgins & Associates
www.whaprint.com

صورة الغلاف الأمامي: Yusuke Saitoh
الصور الداخلية والرسوم التوضيحية
الرسم التوضيحي لصفحة قائمة المحتويات: Yusuke Saitoh
التصوير الفوتوغرافي لصفحة قائمة المحتويات: Jason Florio and Panos
صفحة نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية: Carolyn Drake/Panos
صفحة رسالة من روبرت زوليك: Ryan Rayburn/WB Photolab
صفحة رسالة من لارس ثونيل: Frank Vincent/WB Photolab
الصفحة 7-2: Yusuke Saitoh
الصفحة 15-14: Michelle Egan/World Bank
الصفحة 15: أسفل على اليمين: Laza Raminomanana
الصفحة 17-16: Baerbel Schmidt
الصفحة 19: Jason Florio and Kamaran Najm
الصفحة 21-20: Jason Florio
الصفحة 23-22: أعلى وأسفل: Jason Florio
الصفحة 23: أعلى اليمين من أسفل: Mark Evans/iStock
الصفحة 24: Yusuf Kamau
الصفحة 25: China Wind Power
الصفحة 27-26: Jason Florio
الصفحة 27: أعلى وعلى اليمين من أسفل: Jason Florio
الصفحة 28: أعلى اليسار من أعلى: Trygve Bolstad/Panos
الصفحة 28: أعلى اليمين من أعلى: John McNally
الصفحة 29: أعلى وأسفل: Dileep Banerjee
الصفحة 31-30: Jason Florio
الصفحة 33-32: Jason Florio
الصفحة 34: Global Corporate Governance Forum
الصفحة 35: Kieran Dodds/Panos
الصفحة 37-36: Jason Florio
الصفحة 37: أعلى وأسفل: Jason Florio
الصفحة 38: JB Russell/Panos
الصفحة 38: أسفل: مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 39: Jacob Silberberg/Panos
الصفحة 41-40: Kamaran Najm
الصفحة 43-42: أعلى: Kamaran Najm
الصفحة 43-42: أعلى اليسار من أسفل: Zain
الصفحة 43: أعلى اليمين من أسفل: Zain
الصفحة 44: أعلى: E-Power
الصفحة 44: أسفل: E-Power
الصفحة 45: Esoko
الصفحة 46: أعلى اليسار من أعلى: Ahikam Seri/Panos
الصفحة 46: أعلى اليمين من أعلى: Abbie Trayler-Smith/Panos
الصفحة 47: Enerjisa
الصفحة 49-48: Jason Florio
الصفحة 51-50: Jason Florio
الصفحة 52: أعلى اليسار: Mark Henley/Panos
الصفحة 52: أعلى اليمين: Thomas Lee Bauer
الصفحة 53: Giacomo Pirozzi/Panos
الصفحة 55-54: Advans
الصفحة 55: أعلى اليمين: Advans
الصفحة 56: أعلى اليسار: Adam Hinton/Panos
الصفحة 56: أعلى اليمين: CASAN
الصفحة 91: Frank Vincent/WB Photolab

خلق الفرصة
حيثما تمس الحاجة إليها

PENNSYLVANIA AVENUE, NW 2121
WASHINGTON, DC 20433 USA
202 473 3800

WWW.IFC.ORG
